

48

2017

الربع الرابع

# المراقب الاقتصادي

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)  
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني  
سلطة النقد الفلسطينية  
هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

المراقب الاقتصادي عدد 2017/48  
Economic Monitor Issue 48/2017

المحرر: د. نعمان كنفاني

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (المنسق العام: سلام صلاح)  
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (المنسق: أمينة خصيب)  
سلطة النقد الفلسطينية (المنسق: د. شاكر صرصور)  
هيئة سوق رأس المال الفلسطينية (المنسق: د. بشار ابو زعرور)

حقوق الطبع  
حقوق الطبع محفوظة. لا يجوز نشر أي جزء من هذا المراقب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه بأي طريقة كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك إلا بموافقة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس).

للحصول على نسخ الرجاء الاتصال مع إدارة إحدى المؤسسات على العناوين المبينة أدناه.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)  
ص. ب. 1911، القدس وص. ب. 2426، رام الله  
تلفون: +972-2-2987053/4  
فاكس: +972-2-2987055  
بريد إلكتروني: info@mas.ps  
الصفحة الإلكترونية: www.mas.ps

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني  
ص. ب. 1647، رام الله  
تلفون: +972-2-2982700  
فاكس: +972-2-2982710  
بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps  
الصفحة الإلكترونية: www.pcbs.gov.ps

سلطة النقد الفلسطينية  
ص. ب. 452، رام الله  
هاتف: +972-2-2409920  
فاكس: +972-2-2409922  
بريد إلكتروني: info@pma.ps  
الصفحة الإلكترونية: www.pma.ps

هيئة سوق رأس المال الفلسطينية  
ص. ب. 4041، البيرة - فلسطين  
هاتف: +972-2-2946946  
فاكس: +972-2-2946947  
الموقع الإلكتروني: www.pcma.ps  
بريد إلكتروني: info@pcma.ps

تم إعداد هذا العدد بدعم من:



البنك الإسلامي العربي  
Arab Islamic Bank



الصندوق العربي للإنماء  
الاقتصادي والاجتماعي

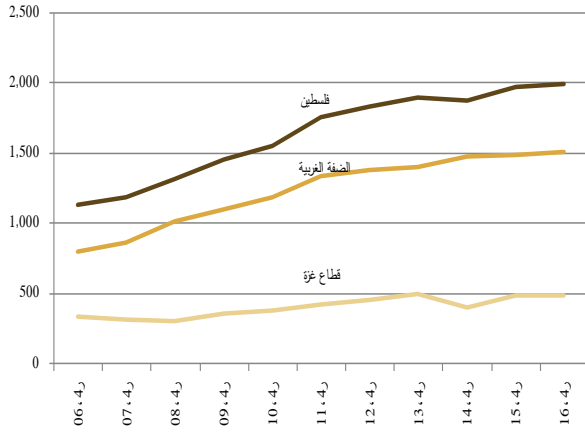
أيار 2017

## المحتويات:

- 2 **الناتج المحلي الإجمالي** ◆  
صندوق 1: الموازنة العامة في 2016 و خطة الموازنة  
للعام 2017
- 5 **سوق العمل** ◆
- 10 **المالية العامة** ◆  
12 صندوق 2: المتأخرات والدين العام
- 13 **القطاع المالي المصرفي** ◆  
16 صندوق 3: القروض المتعثرة
- 17 **القطاع المالي غير المصرفي** ◆  
19 صندوق 4: قطاع التأمين الفلسطيني: المعوقات والآفاق
- 20 **مؤشرات الاستثمار** ◆  
21 صندوق 5: أذونات الدفع
- 22 **الأسعار والتضخم** ◆  
24 صندوق 6: تذبذب أسعار لحوم الدجاج في فلسطين
- 25 **التجارة الخارجية** ◆  
27 صندوق 7: انضمام فلسطين إلى "اتفاقية أجادير"
- مفاهيم وتعريف اقتصادية: مكافئ القوة الشرائية  
28 **Purchasing Power Parity (PPP)**
- المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في فلسطين  
30 **2016 - 2012**

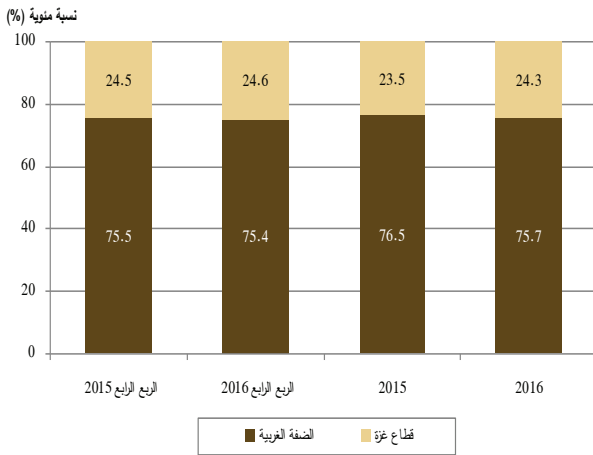
## 1- الناتج المحلي الإجمالي<sup>1</sup>

شكل 1-1: الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين\* في أرباع السنة (أسعار 2004 الثابتة) (مليون دولار)



(\*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.

شكل 2-1: التوزيع المئوي للناتج المحلي الإجمالي بين الضفة الغربية\* وقطاع غزة (أسعار 2004 الثابتة)



(\*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.

جدول 2-1: الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين (بأسعار 2004 الثابتة)

معدل النمو %	2016	2015	
4.1	8,037.0	7,719.3	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)
3.0	6,084.9	5,906.1	- الضفة الغربية*
7.7	1,952.1	1,813.2	- قطاع غزة
1.2	1,765.9	1,744.5	حصّة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار)
0.5	2,278.9	2,267.2	- الضفة الغربية*
4.2	1,037.7	996.3	- قطاع غزة

(\*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.

الناتج المحلي الإجمالي هو القيمة النقدية لكافة أنواع البضائع والخدمات التي يتم إنتاجها في اقتصاد معين خلال فترة زمنية محددة. وهذا المقياس، على الرغم من نواقصه المتعددة، هو المؤشر الأكثر استخداماً للتدليل على مستوى الرفاه والنمو الاقتصادي على الصعيد الوطني والدولي.

الربع الرابع. شهد الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني (بالأسعار الثابتة 2004) انخفاضاً بنحو 1.3% خلال الربع الرابع 2016 مقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 1,997 مليون دولار، موزعاً بين 1,505 في الضفة الغربية و492 في قطاع غزة (انظر الشكل 1-1). وجاء هذا نتيجة انخفاض بمقدار 1.9% في الضفة مقابل ارتفاع بمقدار 0.6% في القطاع، وهو ما حصل أيضاً في الربع الثالث الذي شهد انخفاضاً في الناتج المحلي للضفة الغربية بنسبة 1.1% مقابل ارتفاع في قطاع غزة بنسبة 2.0%.

أدى الانخفاض في الناتج المحلي في الربع الرابع، إلى جانب الزيادة في السكان، إلى انخفاض حصّة الفرد من الناتج المحلي بنحو نقطتين مئويتين مقارنة مع الربع السابق. أما فيما يتعلق بالمقارنة بين ربعي السنة المتناظرين (ر4 2016 مع ر4 2015) فلقد شهد الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين نمواً بلغ 1.3%، وهو ما توافق مع تراجع في حصّة الفرد من الناتج المحلي بمقدار نقطة ونصف مئوية (انظر الجدول 1-1).

المقارنة السنوية. وصل الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين في العام 2016 إلى نحو 8 مليار دولار (بأسعار 2004 الثابتة). ويمثل هذا نمواً بمقدار 4.1% عن العام 2015 (انظر الجدول 2-1). وتوزّع هذا النمو بين 3.0% في الضفة و7.7% في القطاع. أما فيما يتعلق بحصّة الفرد من الناتج المحلي فلقد وصلت إلى نحو 1,766 دولار في 2016، إثر نمو متواضع لا يزيد على 1.2% مقارنة بالعام السابق.

جدول 1-1: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي\* (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004) (دولار)

الربع الرابع 2016	الربع الثالث 2016	الربع الرابع 2015	
434.2	442.9	441.0	فلسطين
558.5	572.6	565.9	- الضفة الغربية
258.3	259.0	262.7	- قطاع غزة

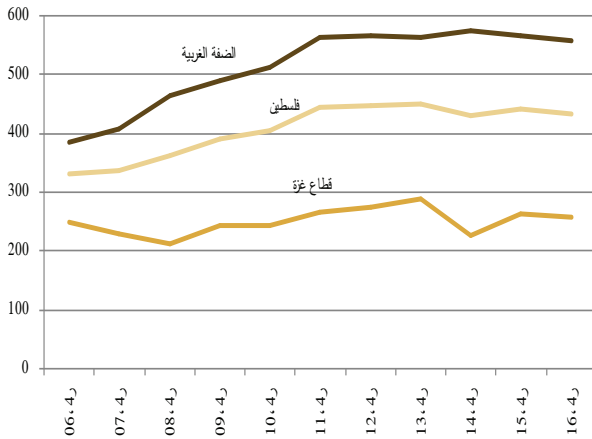
(\*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.

### الفجوة بين الناتج المحلي في الضفة والقطاع

على الرغم من أنّ حصّة قطاع غزة في الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين ارتفعت بنقطة مئوية تقريباً بين العامين 2015 و2016. إلا أنّ القطاع مازال لا يساهم سوى بنحو ربع الناتج المحلي الإجمالي في البلاد (انظر الشكل 2-1). أما بالنسبة للفجوة بين حصّة الفرد من الناتج المحلي بين الضفة والقطاع فلقد بلغت 300

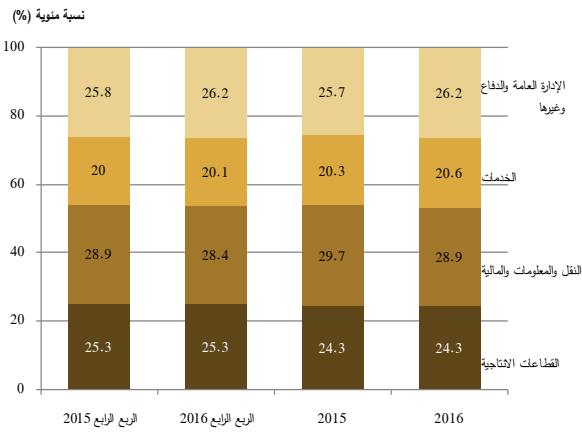
1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017. إحصاءات الحسابات القومية الربعية، 2006-2016. رام الله، فلسطين.

شكل 3-1: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين\* حسب المنطقة (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004) (دولار)

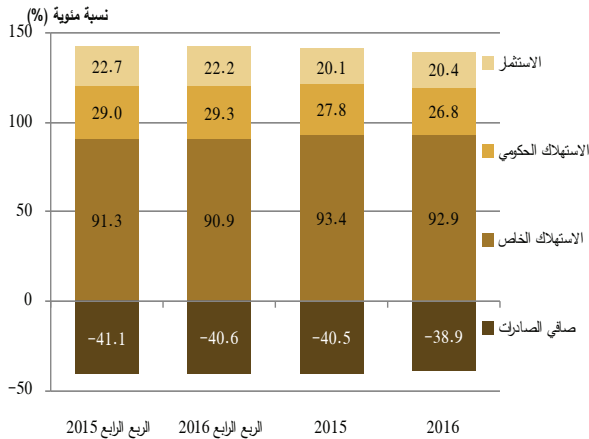


(\*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.

شكل 4-1: التوزيع المتوحي لمساهمات الأنشطة في الناتج المحلي الإجمالي (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004)



شكل 5-1: نسب الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية\* (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004)



(\*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967. مجموع النسب لا يساوي 100% وذلك يعود إلى بند صافي السهو والخطأ (أنظر الجدول 3-1).

دولار في الربع الرابع (انظر الشكل 3-1) و1,241 دولار بالمتوسط في العام 2016، بانخفاض مقداره 2.3% عن العام السابق. وما زال دخل الفرد في قطاع غزة يعادل نحو 60% من متوسط الدخل في فلسطين، و46% فقط من متوسط دخل الفرد في الضفة الغربية.

### بنية الناتج المحلي الإجمالي

لم يطرأ تغيير كبير على بنية الناتج المحلي بين الربع الثالث 2016 والربع الرابع 2016، وكذلك بين متوسط العامين 2015 و2016، باستثناء ارتفاع صغير في حصة القطاعات الإنتاجية بنحو نقطة مئوية ونصف بين الربعين (جاءت بمعظمها من توسع قطاع الإنشاءات). في حين لم يطرأ تغيير على حصة القطاعات الإنتاجية بين العامين، ولكن طرأ انخفاض على قطاع النقل والمعلومات والمالية مقابل توسع طفيف على حصة قطاع الإدارة العامة والأمن وقطاع الخدمات (انظر الشكل 4-1).

### الإنفاق على الناتج المحلي

الربع الرابع. بلغت الزيادة المطلقة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بين الربع الرابع 2015 والربع الرابع 2016 نحو 24.8 مليون دولار (وهو ما يمثل نمواً بمقدار 1.3% كما جاء آنفاً)، حيث ازداد الإنفاق الاستهلاكي النهائي (الحكومي والخاص) بمقدار 27.6 مليون دولار، وانخفض الاستثمار بنحو 4.8 مليون دولار، بينما بقي صافي الصادرات على حاله تقريباً نتيجة ارتفاع الصادرات بنفس مقدار ارتفاع الواردات خلال الربع (انظر الشكل 5-1).

المقارنة السنوية. شهد العام 2016 انخفاضاً في حصة الاستهلاك الخاص والعام من الناتج المحلي بمقدار نقطة مئوية ونصف مقارنة بالعام 2015. وترافق هذا مع انخفاض في حصة صافي الصادرات مقابل ارتفاع ضئيل نسبياً في حصة الاستثمار. وعلى الرغم من التطور الإيجابي المتمثل في انخفاض نسبة الاستهلاك، إلا أن الهوة بين استخدام الموارد وإنتاجها محلياً ما تزال من أبرز مظاهر العجز في الاقتصاد الفلسطيني، إذ بلغ إجمالي الاستخدام لأغراض الاستهلاك والاستثمار والتصدير نحو 12,840 مليون دولار في العام 2016، وهذا يزيد على إجمالي الإنتاج المحلي بمقدار 4,803 مليون، أو بما يعادل 60% من الناتج المحلي الإجمالي (انظر الجدول 3-1 والشكل 5-1).

جدول 3-1: الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية\* (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004) (مليون دولار)

2016	2015	الربع الرابع 2016	الربع الرابع 2015	
1,638.1	1,549.1	443.0	447.8	الاستثمار
7,466.9	7,209.7	1,814.6	1,800.4	الاستهلاك الخاص
2,152.4	2,149.3	585.7	572.3	الاستهلاك الحكومي
(3,127.2)	(3,126.7)	(810.9)	(811.5)	صافي الصادرات
(93.2)	(62.1)	(35.1)	(36.5)	صافي السهو والخطأ
8,037.0	7,719.3	1,997.3	1,972.5	المجموع = الناتج المحلي الإجمالي

(\*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967. الأرقام بين الأقواس هي أرقام سالبة

## صندوق 1: الموازنة العامة في 2016 وخطة الموازنة للعام 2017

في 2013 إلى 5.6 في 2016، والإيرادات المحلية ازدادت بنسبة 66% خلال الأعوام الثلاثة الماضية وبمعدل سنوي متوسط يبلغ 17.1%. وفيما يخص الدين العام والمتأخرات، يلاحظ وجود تقدّم ملموس يتمثل بتحويل 20 مليون شيكل شهرياً إلى هيئة التقاعد، وتخفيض متأخرات القطاع الخاص التراكمية بحوالي 370 مليون دولار، وإصدار أذونات دفع للمستحقات المالية للقطاع الخاص بقيمة 607 مليون شيكل (انظر الصندوق حول أذونات الدفع في هذا العدد من المراقب).

من المهم التنبيه إلى أنّ معالجتنا السابقة اقتضت على تحليل التدفقات المالية الكلية في الموازنة دون التدقيق في فعالية وسلامة التوزيع القطاعي والبرنامجي للإيرادات والنفقات. إنّ موازنات الحكومات هي أدوات سياسية في المحل الأول وليست مجرد جردة حسابية للإيرادات والنفقات. ومن الواضح أنّ تقييم نجاح الموازنة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية يتطلب الدراسة التفصيلية للجباية والإنفاق قطاعياً وبرنامجياً.

جدول 1: الموازنة الحكومية 2016 و2017 (مليون شيكل)

نسبة التغير في موازنة 2017 عن فعلي 2016 %	2017 موازنة	2016 فعلي	2016 موازنة	
(0.5)	13,821	13,896	11,630	إجمالي الإيرادات العامة
(0.5)	13,451	13,524	11,189	صافي الإيرادات العامة
0.3	5,040	5,023	3,393	- الإيرادات المحلية
31.4	3,141	2,391	2,194	- إيرادات ضريبية
(17.7)	1,900	2,309	1,199	- إيرادات غير ضريبية
		323		المتحصلات المخصصة
(1.0)	8,780	8,873	8,237	- إيرادات المقاصة
(0.5)	370	372	441.0	- ارجاعات ضريبية (-)
15.9	16,147	13,936	15,212	إجمالي النفقات الجارية
10.4	8,093	7,332	7,662	- رواتب وأجور
31.3	7,104	5,410	6,700	- نفقات غير الأجور
(7.7)	950	1,029	850	- صافي الإقراض
		165		- مدفوعات مخصصة
554.6	2,697	412	4,023	العجز الجاري قبل التمويل
98.9	1,639	824	1,365	- النفقات التطويرية
250.4	4,335	1,237	5,388	العجز الإجمالي قبل التمويل
(14.5)	2,496	2,921	3,881	- إجمالي التمويل الخارجي
(15.9)	1,950	2,318	2,925	دعم الموازنة
(9.5)	546	603	956	تمويل النفقات التطويرية
(240.0)	(1,170)	836		- صافي تراكم المتأخرات

### الموازنة العامة لعام 2016: بين المخطط والفعلي

راعى إعداد خطة الموازنة لعام 2016 الظروف السياسية والاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد والحكومة، وهو ما انعكس في زيادة التحفظ في تقدير الإيرادات والتقشف في الإنفاق. ولكن النتائج الفعلية (على الأساس النقدي) جاءت أفضل من توقعات الخطة من وجهة نظر محاسبية. ويمكن تلخيص الانحرافات بين الأرقام المخططة والفعلية بما يلي (انظر الجدول 1):

- بلغ إجمالي الإيرادات العامة 13.9 مليار شيكل في العام 2016 وهذا أعلى بنسبة تزيد على 19% عن المبلغ المخطط. وجاء هذا أساساً نتيجة ارتفاع الإيرادات المحلية غير الضريبية (تحرير إسرائيل لمبالغ كانت مجمدة اثر اتفاقية «الكهرباء» - انظر العدد السابق من «المراقب»، ومدفوعات من شركة الاتصالات). بالمقابل بلغ إجمالي النفقات الجارية بما فيها صافي الإقراض 13.9 مليار شيكل وهذا أقل بنسبة 8% عن المقدر في الخطة.
- ونتيجة الزيادة في الإيرادات والانخفاض في النفقات عن القيم المتوقعة فإنّ العجز الجاري في الموازنة، قبل المساعدات الدولية، جاء فعلياً أقل بنسبة 90% تقريباً عن العجز المخطط. من ناحية ثانية، جاءت النفقات التطويرية الفعلية أقل بنسبة 40% عن المخططة، وهو ما جعل العجز الإجمالي الفعلي في الموازنة يصل إلى 1.2 مليار شيكل، وهذا أقل بنسبة 77% عن العجز المخطط.
- بلغ التمويل الخارجي (المساعدات الدولية) للموازنة الجارية وللإنفاق التطويري 2.9 مليار شيكل، وهذا أقل بنسبة 25% من المبلغ المأمول (وأقل بنسبة 48% عن قيمته في العام 2015). ولكن، نظراً للانخفاض الكبير في عجز الموازنة الفعلي قبل المساعدات الدولية فإنّ الموازنة الكلية بعد المساعدات شهدت فائضاً بقيمة 1,684 مليون شيكل مقارنة بعجز متوقع يبلغ 1,507 مليون شيكل.
- كل هذه الأرقام هي على أساس الحساب النقدي، أي على أساس ما تمّ تحصيله وإنفاقه فعلياً وليس على أساس الالتزام، أي ما يتوجب فعلياً تحصيله وتسديده، ذلك لأنّ الموازنة الفعلية راكمت خلال العام 2016 صافي متأخرات، أو مدفوعات غير مسددة، بلغت قيمتها 836 مليون شيكل (انظر الصندوق عن المتأخرات الحكومية في هذا العدد من المراقب).

يمكن الاستنتاج بشكل عام بأنّ التباين بين الفعلي والمقدر جاء لصالح تقليص العجز الفعلي. ولكن ما زالت بنود الإنفاق في الموازنة تعاني من ثلاثة نقاط ضعف أساسية ومزمنة، أولها، الفشل في تقليص صافي الإقراض، الذي جاء 21% أعلى من المخطط وما زال يستحوذ على أكثر من 7% من إجمالي الإنفاق الجاري. ولقد بات الفشل في تحقيق هذا الهدف مزمناً في تاريخ الموازنات الفلسطينية، على الرغم من الجهود والتكاليف التي ترافقت مع برامج تركيب عدادات الدفع المسبق للكهرباء والمياه. ثانيها، تواضع قيمة ونسبة الإنفاق التطويري، والقصور في تحقيق هدف الإنفاق التطويري، الذي غالباً ما يترك عبء تمويل الجزء الأكبر منه إلى المساعدات الدولية، ما عداً أمراً مزمناً أيضاً في الموازنات الفلسطينية. ولكن يتوجب الإشادة بأنّ الإنفاق التطويري في العام 2016 كان أعلى بنسبة 20% عن مستواه في 2015. ثالثها، ارتفاع حصة ونسبة الرواتب والأجور من إجمالي الإنفاق. وفي واقع الأمر من الصعب استخدام الموازنة الحكومية لتنفيذ سياسة مالية ذات أهداف اقتصادية واجتماعية محكمة ومكتملة في ظل تخصيص نحو 55% من صافي الإيرادات العامة للرواتب والأجور.

لا شك أنّ تطور المالية العامة يسير على الطريق الصحيح، إذ تبعاً لوزير المالية انخفضت نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي من 16.5

1- السيد شكري بشارة، وزير المالية والتخطيط، في اللقاء التحضيري لاجتماع المانحين في بروكسل (وكالة وفا 12 نيسان 2017).

## موازنة عام 2017

مع تَوَقُّع عجز كلي بعد التمويل الخارجي بقيمة 1.8 مليار شيكل، وتَوَقُّع تسديد الحكومة لنحو 1.2 مليار شيكل من إجمالي المتأخرات المتراكمة عليها، تتوقع الخطة أن تصل فجوة التمويل في موازنة العام 2017 إلى أكثر من 3 مليارات شيكل. ولا يخفى أن فجوة مالية بهذا الاتساع (22% من صافي الإيرادات) هي مؤشر على الضعف الهيكلي وعدم الاستدامة في الوضع المالي للسلطة والحكومة الفلسطينية.

ذكر وزير المالية في الاجتماع التحضيري للمانحين «أن الحكومة وصلت إلى الإمكانيات القصوى من زيادة الإيرادات وأن النمو في الأعوام المقبلة لن يكون بنفس وتيرة الأعوام الماضية نتيجة العوامل الطبيعية التي تحد من ذلك... ونتيجة لذلك سيكون التركيز من الآن فصاعداً على السيطرة على النفقات وتخفيضها من خلال تصويب نسبة كلفة الرواتب من النفقات العامة... والعمل على تحسين آلية احتساب الأموال المقطعة من الجانب الإسرائيلي مقابل الطاقة والكهرباء والمياه والتي لا يتم تحصيلها من المستهلكين، بالإضافة إلى إصلاح القطاع الصحي»<sup>2</sup>.

مسيّف مسيف، باحث في «ماس»

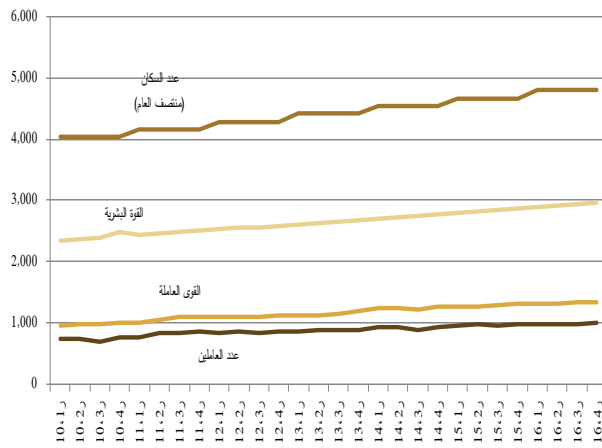
2- المرجع السابق.

حافظت خطة الموازنة للعام 2017 على تبني المنهج المتحفظ والحذر في التقدير، وفضيات أن الدعم المقدم من قبل المانحين سوف يتراجع، وأن بعض الدفعات التي جاءت في العام الماضي من إسرائيل ومن القطاع الخاص الفلسطيني هي دفعات غير متكررة. ورَكَزَت الخطة في مجال إصلاح إدارة المال العام على عدد من المبادئ، أهمها الاستمرار في تحويل المدفوعات إلى الهيئات المحلية (بمقدار 400 مليون شيكل سنوياً)، والاستمرار بتحويل 20 مليون شيكل شهرياً لهيئة التقاعد الفلسطينية، ومتابعة إصدار أذونات الدفع للقطاع الخاص بمقدار 50-70 مليون شيكل شهرياً للحد من تراكم المتأخرات.

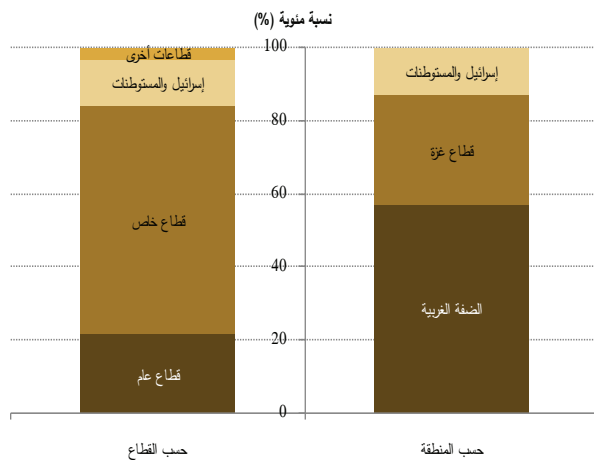
يلخّص الجدول 1 أرقام خطة الموازنة للعام 2017. ويستفاد من الجدول تَوَقُّع تغيير طفيف في إجمالي وصافي الإيرادات في العام 2017 مقارنة مع الأرقام الفعلية في 2016، هذا على الرغم من التَوَقُّع المتفائل بارتفاع الإيرادات الضريبية بنسبة 31%. بالمقابل تفترض الموازنة ارتفاع الإنفاق الجاري بنسبة 16% تقريباً مقارنة بالعام 2016 والإنفاق التطويري بنسبة 90% وهو ما سوف ينعكس بارتفاع العجز الكلي قبل التمويل بمقدار ضعفين ونصف (250%) مقارنة مع العام 2016. واضح أن هناك إشكالية في نسب المقارنة المذكورة هنا (ارتفاعها بشكل غير منطقي). ويعود السبب على الأرجح إلى أن أرقام الإيراد والإنفاق الفعلي في العام 2016 هي أرقام على الأساس النقدي في حين أن أرقام خطة الموازنة هي على أساس الالتزام.

2- سوق العمل<sup>1</sup>

## شكل 1-2: الأفراد 15 سنة فأكثر والعاملون منهم في فلسطين (ر1، 2010 - ر4، 2016) (ألف)



## شكل 2-2: التوزيع النسبي للعاملين حسب مكان العمل وحسب القطاع في الربع الرابع 2016



بلغت القوة البشرية في فلسطين، أي عدد السكان الذين تزيد أعمارهم على 15 سنة، 2,965 ألف شخص في الربع الرابع 2016. أما القوى العاملة، أي عدد الأشخاص المؤهلين والمستعدين للعمل، فلقد بلغ 1,348 ألف. ويقاس الفارق بين القوى العاملة وعدد العاملين فعلياً أعداد العاطلين عن العمل. ويوضّح الشكل 1-2 العلاقة بين هذه المتغيرات مع تطور عدد السكان.

## نسبة المشاركة

تُشير الأرقام إلى أن نسبة القوى العاملة إلى القوة البشرية في فلسطين (وهو ما يُعرف باسم نسبة المشاركة) قد تراوحت حول 46% في السنوات الأخيرة. وهذه النسبة قريبة من النسبة السائدة في دول المنطقة (42% في الأردن مثلاً في العام 2014 حسب بيانات البنك الدولي)، ولكنها تختلف بشكل ملحوظ عن نظيرها في الدول المتطورة، حيث تصل نسبة المشاركة إلى 60% أو أعلى كما في ألمانيا والنرويج على سبيل المثال.

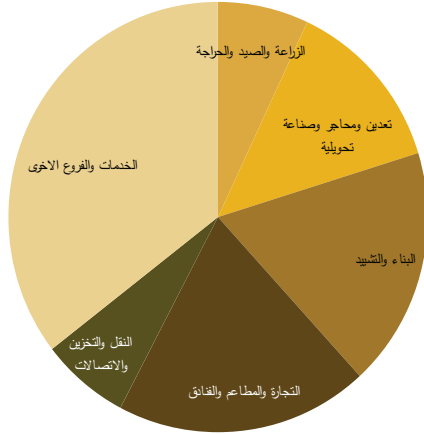
هناك فارق كبير في نسب المشاركة في أوساط الذكور وأوساط الإناث في فلسطين. بلغت نسبة المشاركة في العام 2016 للذكور حوالي 72% مقابل 19% بين الإناث. وليس هناك فارق في هذا التباين بين الضفة الغربية وقطاع غزة. ومن الواضح أن انخفاض نسبة المشاركة بين الإناث في فلسطين هي السبب وراء انخفاض نسبة المشاركة الكلية.

## عدد العاملين وتوزيع العمالة

الربع الرابع. ارتفع عدد العاملين في فلسطين بمقدار 3.2% بين الربعين الثالث والرابع 2016، ووصل إلى 1,002 ألف. وتوزّع العاملون في الربع الرابع 2016 حسب مكان العمل بين 5%

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2016، مسح القوى العاملة، رام الله-فلسطين..

شكل 2-3: التوزيع النسبي للعاملين في فلسطين حسب النشاط الاقتصادي الربع الرابع 2016 (نسبة مئوية %)



جدول 2-1: تطور أعداد القوى العاملة وتوزع صافي الزيادة في عدد العاملين في فلسطين بين 2015 و2016 (ألف شخص)

مقدار التغير	2016	2015	
42	1,341	1,299	المشاركون في القوى العاملة
17	980	963	العاملون
5	690	685	- الضفة الغربية
4.5	116.8	112.3	- منهم في إسرائيل والمستعمرات
12	290	278	- قطاع غزة

المصدر: مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي 2016، و2015 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني).

جدول 2-2: معدّل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة في فلسطين حسب المنطقة والجنس للربع الرابع 2016 (%)

2016	2015	ر4، 2016	ر4، 2015		
15.5	15	14.2	16.7	ذكور	الضفة الغربية
29.8	26.7	28.5	26.7	إناث	
18.2	17.3	16.9	18.7	المجموع	
34.4	35.9	33.2	32.3	ذكور	قطاع غزة
65.2	59.6	64.4	60.5	إناث	
41.7	41	40.6	38.4	المجموع	
22.2	22.5	21.0	22.3	ذكور	فلسطين
44.7	39.2	43.9	39.7	إناث	
26.9	25.9	25.7	25.8	المجموع	

في الضفة و30% في القطاع و13% (أو نحو 129 ألف) عامل في إسرائيل والمستعمرات. أما بالنسبة لتوزيع العاملين في فلسطين حسب القطاع في الربع الرابع 2016، فلا زال أكثر من الخمس يعمل في القطاع العام (الشكل 2-2)، وترتفع هذه النسبة إلى 35% في قطاع غزة. بلغت نسبة العاملين في قطاعات الخدمات في فلسطين في الربع الرابع 2016 نحو 35%. وترتفع هذه النسبة إلى 52% في قطاع غزة. وحلت التجارة في المركز الثاني في فلسطين، بنسبة 20% من العاملين، إذ تتقارب نسبة تشغيل العاملين في هذا القطاع بين الضفة الغربية وقطاع غزة. ويلاحظ أن البناء والتشييد كان يُشغّل 23% من العاملين في الضفة ولكن أقل من 7% في قطاع غزة. (انظر الشكل 2-3).

المقارنة السنوية. ارتفع عدد العاملين بمقدار 1.8% بين العام 2015 والعام 2016 ووصل إلى نحو 981 ألف عامل. وتوزّع العاملون في العام 2016 حسب مكان العمل بين 58.5% في الضفة و29.5% في القطاع و12% في إسرائيل والمستعمرات. أما بالنسبة لتوزيع العاملين في فلسطين حسب القطاع في 2016، فلا زال أكثر من الخمس يعمل في القطاع العام، وترتفع هذه النسبة إلى 36.4% في قطاع غزة.

انخفضت نسبة العاملين في فلسطين في قطاع الزراعة والصيد والحراجة وصيد الأسماك في العام 2016 مقارنة بالعام 2015 بنحو 1.3 نقط مئوية، كما انخفضت في قطاع الخدمات لتصل إلى 35.5% (نتيجة ارتفاعها بين الإناث حيث بلغت 65.4% وانخفاضها بين الذكور إذ بلغت 30%) مقابل ارتفاعها في قطاع البناء والتشييد بنحو نقطة مئوية.

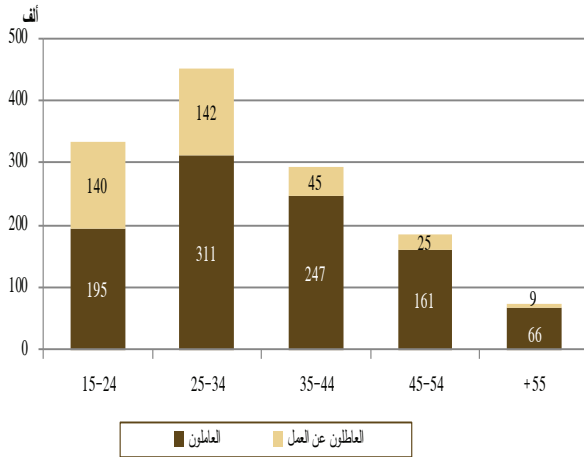
وقد بلغ عدد العمال الفلسطينيين الذين يعملون في إسرائيل والمستعمرات 116.8 ألف عامل وهو ما يعادل 17% من إجمالي عدد العاملين في الضفة الغربية. وتوزّع هؤلاء بين 61.3 ألف يحملون تصاريح عمل، و42.0 ألف دون تصاريح و13.6 ألف من حملة وثيقة إسرائيلية أو وثيقة سفر أجنبية.

### توزع صافي الزيادة في التشغيل بين 2015 و2016

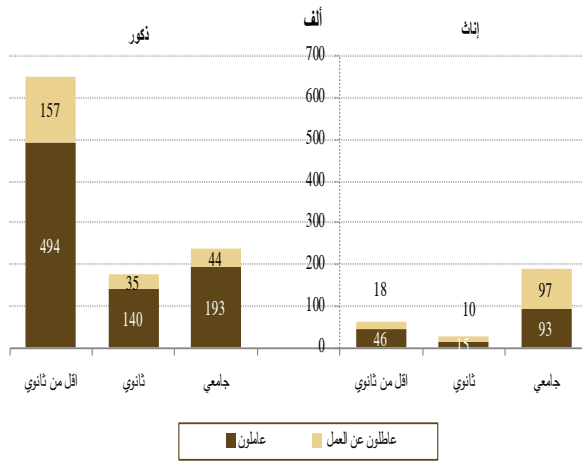
يوضح الجدول 2-1 أن صافي عدد الداخلين إلى قوة العمل في فلسطين بين العامين 2015 و2016 بلغ 42 ألف شخص (العدد الصافي، أي الفرق بين عدد الداخلين الجدد مطروحا منه عدد الخارجين من قوة العمل لسبب أو آخر). بالمقابل بلغت الزيادة الصافية في عدد العاملين في العام 2016 نحو 17 ألف شخص في الضفة والقطاع، أي أن عدد العاطلين عن العمل ارتفع بين العامين بمقدار 25 ألف في فلسطين في العام 2016. توزع صافي عدد الأشخاص الـ 17 ألف الذين وجدوا عملا في 2016 بين 12 ألف في قطاع غزة و5 آلاف فقط في الضفة الغربية. ومن بين صافي العاملين الجدد الـ 5 آلاف في الضفة الغربية استوعبت إسرائيل ومستعمراتها نحو 4,500 منهم. وهذا يعني أن المؤسسات الفلسطينية، العامة والخاصة، في الضفة الغربية لم تخلق في العام 2016 سوى نحو 500 فرصة عمل صافية. وتوزعت هذه الزيادة الصافية بين انخفاض في التشغيل بالقطاع العام بين العامين بنحو 3,500 شخص مقابل ارتفاع في تشغيل القطاع الخاص بمقدار 4,000 شخص (أرقام تقريبية نظراً لأن بعض الأرقام مستخلصة من



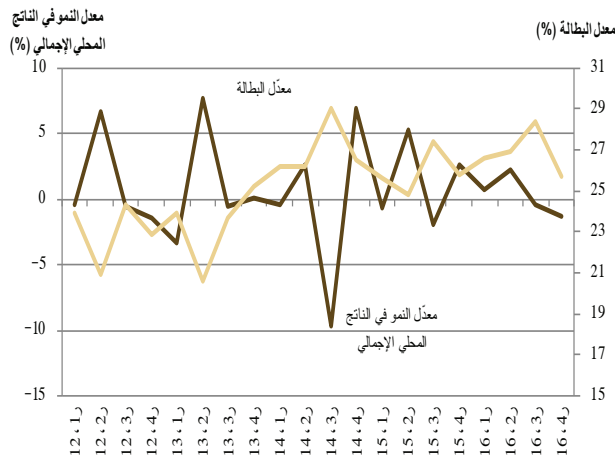
شكل 2-4: أعداد العاملين والعاطلين عن العمل في فلسطين حسب الفئة العمرية (2016)



شكل 2-5: أعداد العاملين والعاطلين عن العمل في فلسطين حسب المستوى التعليمي وحسب الجنس (2016)



شكل 2-6: معدّل النمو في الناتج المحلي الإجمالي ومعدّل البطالة في فلسطين (1، 2012 - 4، 2016)



النسب المئوية. ويتوجب التأكيد ثانية أن صافي الانخفاض في التشغيل في القطاع العام هو صافي حصيلة الارتفاع (في قطاع التعليم والصحة مثلا) والانخفاض في مجالات أخرى. ولا تتوفر معلومات تفصيلية من الجهاز المركزي للإحصاء عن بنية الزيادة والانخفاض في التشغيل العام (على سبيل المثال أعداد المحالين للتقاعد وأعداد أصحاب العقود المؤقتة الذين تم الاستغناء عنهم، .. الخ).

## البطالة

الربع الرابع. يقيس معدّل البطالة نسبة العاطلين عن العمل إلى عدد الأشخاص في القوى العاملة. بلغ معدّل البطالة في فلسطين 25.7% في الربع الرابع 2016، وهذا مماثل تقريبا لما كان عليه في الربع المناظر من العام 2015، وأقل بمقدار نقطتين عن معدّل البطالة في الربع السابق. (انظر الجدول 2-2)

المقارنة السنوية. ارتفع معدّل البطالة في العام 2016 بمقدار نقطة مئوية واحدة مقارنة بالعام 2015 ووصل إلى 26.9%. وتوزع بين 18.2% في الضفة الغربية و41.7% في قطاع غزة. واستقر معدّل البطالة في القطاع على ذات المعدّل المرتفع للغاية الذي كان عليه تقريبا في العام الماضي دون أن يطرأ عليه تحسن ملموس. وهذا المعدّل هو من بين أعلى معدّلات البطالة في العالم. ولا تتوانى كافة المؤسسات الدولية عن التحذير المتكرر من التبعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الخطيرة لتفشي البطالة على هذا المعدّل المرتفع واستدامتها على هذا النحو غير المسبوق.

من بين أبرز مواصفات البطالة في فلسطين في العام 2016 التالي:

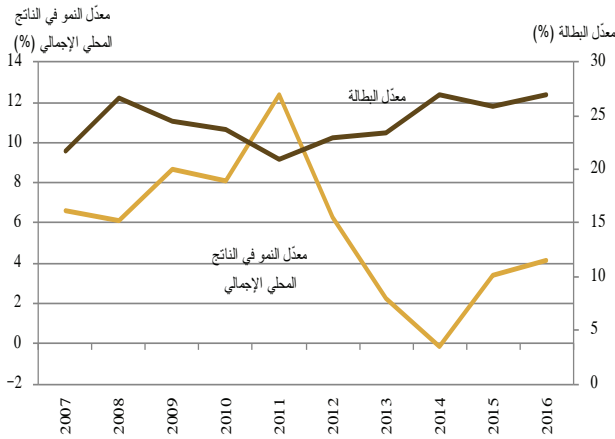
(1) أنها مرتفعة في أوساط الشباب: بلغ معدّل البطالة بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15-24 سنة 41.7%، (65.9% للإناث، 36.2% للذكور). وهذا يؤشر على أن نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل هم من الداخلين الجدد إلى سوق العمل (انظر الشكل 2-4 وراجع الصندوق عن مسح انتقال الشباب من التعليم إلى سوق العمل في العدد 47 من المراقب).

(2) أن البطالة تزداد مع نقص التعليم بالنسبة للذكور، ولكن الأمر معكوس عند الإناث (انظر الشكل 2-5): بلغ معدّل البطالة في العام 2016 نحو 24.1% عند الذكور الحاصلين على تعليم أقل من ثانوي، بينما كان 18.6% عند ذوي التعليم الجامعي. أما عند الإناث فإنّ بطالة ذوات التعليم الجامعي بلغت 51% بينما هي 28.1% فقط بين اللواتي حصلن على تعليم أقل من ثانوي.

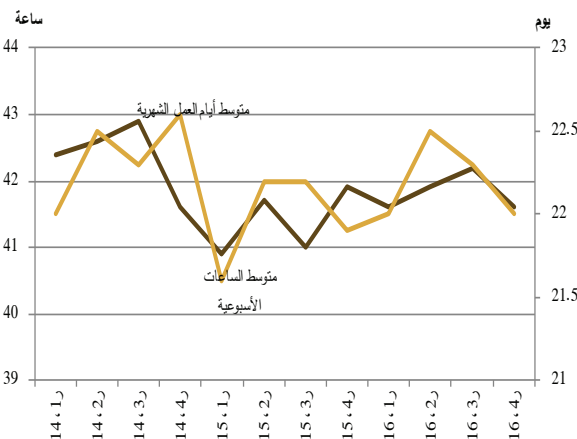
## نمو الإنتاج وتغير البطالة

الربع الرابع. يعرض الشكل 2-6 منحنيين، أحدهما لمعدّل نمو الناتج المحلي بين كل ربع سنة وآخر (بالأسعار الثابتة) والآخر يصوّر معدّل البطالة في كل ربع سنة بين الربع الأول 2012 والربع الرابع 2016. أول ما يلفت النظر في الشكل البياني هو التذبذب الحاد في منحنى معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي. لا شك أن جزءاً من هذا التذبذب يمكن تفسيره بالطبيعة الموسمية للناتج المحلي، إذ أن النشاط الاقتصادي يخمد قليلاً في الشتاء

شكل 2-7: معدّل النمو في الناتج المحلي الإجمالي ومعدّل البطالة في فلسطين (2007-2016)



شكل 2-8: ساعات العمل الأسبوعية وأيام العمل الشهرية في فلسطين (الربع الأول 2014 - الربع الرابع 2016)



جدول 2-3: ساعات العمل الأسبوعية وأيام العمل الشهرية حسب المنطقة (2015-2016)

مكان العمل	متوسط الساعات الأسبوعية		متوسط أيام العمل الشهرية	
	2016	2015	2016	2015
الضفة الغربية	44.3	43.9	22.8	22.4
قطاع غزة	38.3	37.1	22.7	22.9
إسرائيل والمستعمرات	40.2	40.4	19.6	19.1
المجموع	41.8	41.4	22.2	22.0

والخريف مقارنة بالفصول الأخرى. ولكن أثر العوامل السياسية والقيود التي يفرضها الاحتلال على النشاط الاقتصادي لها دور أكبر في تفسير التذبذب الحاد والدوري في النمو الاقتصادي. الملاحظة الثانية على الشكل البياني هي في وجود ترافق واضح بين حركة المنحنيين. إذ كلما ارتفع معدّل نمو الإنتاج ترافق هذا مع هبوط معدّل البطالة، والعكس بالعكس. وعند القيام بإجراء تمرين بسيط للربط بين المتغيرين نستنتج أنّ كل زيادة في معدّل النمو بمقدار 1% ترافقت مع انخفاض في معدّل البطالة بمقدار 0.27%. خلال الفترة المدروسة. هذه العلاقة المباشرة والتقريبية تُعطي فكرة سريعة عن مقدار التسارع اللازم في معدّل النمو، والفترة الزمنية الطويلة الضرورية، من أجل تحقيق تخفيض ملموس في معدّلات البطالة العالية في فلسطين بشكل عام، وفي قطاع غزة بشكل خاص.

المقارنة السنوية. يعرض الشكل 2-7 منحنيي معدّل نمو الإنتاج (بالأسعار الثابتة) ومعدّل البطالة في كل سنة بين العام 2007 و2016. وعند تكرار التمرين السابق للربط بين المتغيرين نجد أنّ كل زيادة في معدّل النمو بمقدار 1% ترافقت مع انخفاض في معدّل البطالة بمقدار 0.4% خلال الفترة المدروسة. وهذه النسبة مرتفعة وتعادل نحو ضعف النسبة التي تم حسابها سابقاً من الأرقام الربع سنوية بين 2012 و2016.

### ساعات وأيام العمل

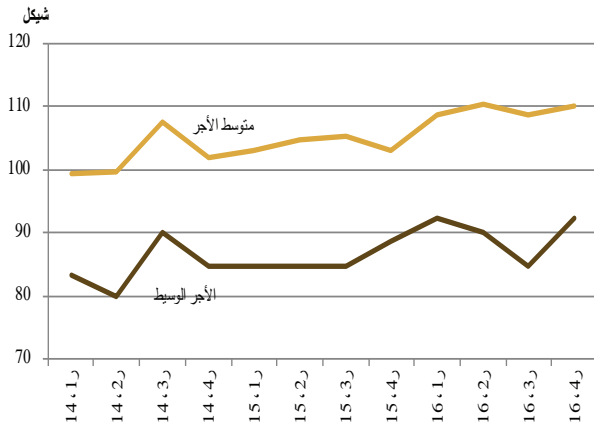
الربع الرابع. بصوّر الشكل 2-8 ساعات وأيام العمل للعاملين الفلسطينيين. وهناك تقارب في متوسط عدد أيام العمل الشهرية في الضفة والقطاع، ولكن متوسط عدد ساعات العمل الأسبوعية في الضفة الغربية يزيد بمقدار 15.1% عن مثلها في قطاع غزة. ولا يخفى أنّ هذا يعود، على الأرجح، إلى نقص فرص العمل في القطاع وليس له علاقة بارتفاع الإنتاجية وتفضيل الراحة، وهي العوامل التي يتم بها تفسير انخفاض ساعات العمل في الدول المتقدمة اقتصادياً.

المقارنة السنوية. ازداد التقارب في متوسط أيام العمل الشهرية بين الضفة الغربية وقطاع غزة بين العامين 2015 و2016، إذ ارتفع عدد الأيام في الضفة، بالتوازي مع انخفاضها بالقطاع، مما نتج عنه أنّ الفرق بينهما تلاشى تقريباً في العام 2016. وحصل التقارب أيضاً بين المنطقتين في متوسط ساعات العمل الأسبوعية ليصبح الفارق بينهما 6 ساعات. (انظر جدول 2-3)

### الأجور

الربع الرابع. بلغ متوسط الأجر اليومي للعاملين في الأراضي الفلسطينية 110 شيكل في الربع الرابع 2016. ولكن هذا الرقم المتوسط يخفي تبايناً كبيراً بين متوسط الأجر للذين يعملون في الضفة والقطاع من جهة وأجر عمال الضفة العاملين في إسرائيل والمستعمرات من جهة ثانية. كذلك بين متوسط الأجر في الضفة الغربية والأجر في قطاع غزة (انظر الجدول 2-4). تُشير الأرقام إلى أنّ متوسط أجر العاملين في إسرائيل والمستعمرات بلغ أكثر من ثلاثة أضعاف أجر العاملين في قطاع غزة. لا بل إنّ الهوة تتسع أكثر عند أخذ الأجر الوسيط، والأجر الوسيط له دلالة أعلى وأفضل من الأجر المتوسط،

شكل 2-9: متوسط ووسيط الأجر اليومي بالشيكال للمستخدمين معلومي الأجر في فلسطين (الربع الأول 2014 - الربع الرابع 2016)



جدول 2-4: متوسط ووسيط الأجر اليومي بالشيكال للمستخدمين معلومي الأجر في فلسطين (الربع الرابع 2016) (شيكال)

مكان العمل	متوسط الأجر اليومي	الأجر الوسيط اليومي
الضفة الغربية	97.6	88.5
قطاع غزة	63.8	46.2
إسرائيل والمستعمرات	215.7	200.0
المجموع	110.0	92.3

جدول 2-5: متوسط ووسيط الأجر اليومي بالشيكال للمستخدمين معلومي الأجر في فلسطين (2015 - 2016) (شيكال)

مكان العمل	متوسط الأجر اليومي		الأجر الوسيط اليومي	
	2016	2015	2016	2015
الضفة الغربية	98.1	94.1	80	88.5
قطاع غزة	61.6	61.9	46.2	45.0
إسرائيل والمستعمرات	218.0	198.9	200	200.0
المجموع	109.3	103.9	84.6	90.0

لأنه يعبر عن المستوى الذي يحصل نصف العاملين على أجر أعلى منه، والنصف الآخر على أجر أدنى منه (انظر الشكل 2-9 ملاحظة الفارق بين الأجر المتوسط والوسيط). يلاحظ أنّ وسيط الأجر في قطاع غزة لا يزيد إلا قليلاً على نصف وسيط الأجر في الضفة الغربية.

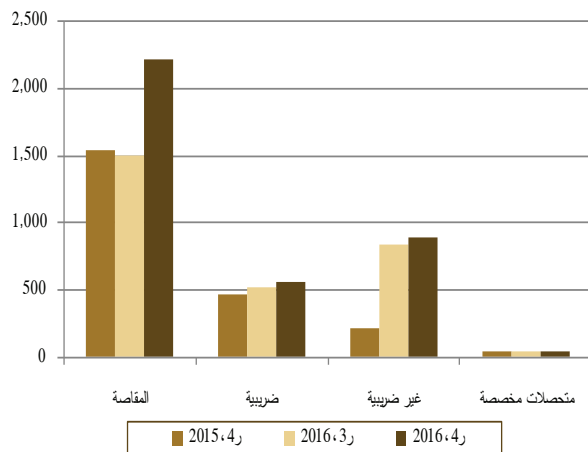
المقارنة السنوية. ارتفع متوسط الأجر اليومي في العام 2016 مقارنة بالعام 2015 في كل من الضفة الغربية وإسرائيل والمستعمرات بنحو 4.3% و9.6% على التوالي، في حين انخفض في قطاع غزة بنحو نصف نقطة مئوية. أما بالنسبة للأجر الوسيط اليومي فقد ارتفع في الضفة الغربية بنسبة 10.6% مقابل انخفاضه في قطاع غزة بنسبة 2.6% وبقاؤه على حاله في إسرائيل والمستعمرات (الجدول 2-5).

من الضروري عند مقارنة متوسط أجر عمال الضفة في إسرائيل مع أجر العاملين في الضفة التنبّه إلى التكاليف الإضافية التي يتحملها العمّال الفلسطينيون الذين يعملون في إسرائيل، إذ غالباً ما يضطر هؤلاء إلى دفع مبلغ لوسطاء التصاريح والعمل (يقدّر بنحو 1,500 شيكل شهرياً)، كذلك يدفع هؤلاء بدل مواصلات (نحو 500 شيكل شهرياً). يُضاف إلى ذلك ساعات الانتظار الطويلة على المعابر والتي تمّد يوم العمل إلى 16 ساعة بدلاً من 8 ساعات. كذلك من المهم التأكيد على وجود فوارق مهمّة بين أجر عمّال الضفة الذين يعملون داخل الخط الأخضر والعمال الذين يعملون في المستعمرات.

وبالإضافة إلى ارتفاع الأجور الإسمية للعاملين في إسرائيل والمستعمرات، والتباين بين متوسط ووسيط الأجر بين العاملين في الضفة وغزة، يُمكن إضافة الملاحظات التالية عن الأجور للعام 2016:

- أنّ متوسط أجر العاملين في القطاع الخاص الفلسطيني أدنى من أجر العاملين في القطاع العام، بنسبة 11% بين الذكور في الضفة وبنسبة 50% بين الذكور في غزة.
- أنّ هناك فجوة جندرية في الأجور: بلغ الأجر اليومي للإناث في القطاع الخاص في الضفة الغربية 74% من الأجر اليومي للذكور، ولكنّ الفجوة أقل بين رواتب وأجور الذكور والإناث العاملين في القطاع العام.
- أنّ نحو 69.2% من العاملين في القطاع الخاص في غزة و17.4% من العاملين في الضفة يحصلون على أجر يومي أقل من الحد الأدنى للأجور. ويبلغ متوسط الأجر الشهري لهؤلاء 748 شيكل في القطاع مقابل 1,068 شيكل في الضفة (لمعلومات أكثر حول هذا الموضوع يمكن مراجعة صندوق «تطبيق قرار الحد الأدنى للأجور» في العدد 45 من المراقب الاقتصادي).

شكل 3-1: توزع وتطور الإيرادات العامة (مليون شيكل)



جدول 3-1: المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للحكومة الفلسطينية (مليون شيكل)

البيان	2016		2015
	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الرابع
دعم الموازنة	516.6	552.7	586.4
منح عربية	237.7	3.6	237.2
الدول المانحة	278.9	549.1	349.2
التمويل التطويري	302.7	91.0	92.9
إجمالي المنح والمساعدات	819.3	643.8	679.3

جدول 3-2: خلاصة الوضع المالي للحكومة 2016-2015 (مليون شيكل، وفق الأساس النقدي)

نسبة التغير (%)	2016	2015	
14.7	16,444.3	14,335.4	إجمالي الإيرادات العامة والمنح (صافي)
20.4	13,523.5	11,230.7	إجمالي الإيرادات العامة (صافي)
41.8	5,023.2	3,542.2	إيرادات محلية
11.6	8,872.5	7,953.0	إيرادات مقاصة
40.7	372.2	264.5	إرجاعات ضريبية (-)
4.7	13,935.9	13,306.4	النفقات الجارية وصافي الإقراض
(12.0)	1,029.3	1,169.2	صافي الإقراض
(80.1)	(412.3)	(2,075.7)	الرصيد الجاري
20.0	824.2	686.8	النفقات التطويرية
(55.2)	(1,236.5)	(2,762.5)	الرصيد الكلي (قبل المنح والمساعدات)
(5.9)	2,920.8	3,104.7	التمويل الخارجي (منح ومساعدات)
(15.9)	2,317.6	2,757.2	لدعم الموازنة
73.5	603.0	347.5	لدعم المشاريع التطويرية
392.1	1,684.3	342.2	الرصيد الكلي (بعد المنح والمساعدات)

3- المالية العامة<sup>1</sup>

## الإيرادات العامة

الربع الرابع. شهد الربع الرابع من العام 2016، ارتفاعاً في صافي الإيرادات العامة والمنح بنحو 28% مقارنة بالربع السابق لتبلغ حوالي 4.4 مليار شيكل. ويعزى ذلك، بشكل رئيس، إلى الارتفاع الملحوظ في إيرادات المقاصة (ارتفعت بنحو 48.2% لتبلغ 2.2 مليار شيكل)، بالإضافة إلى ارتفاع إيرادات الجباية المحلية بنحو 28.1% لتبلغ نحو 3.7 مليار شيكل. كما شهد هذا الربع ارتفاعاً في المنح والمساعدات الخارجية بنحو 27.3% مقارنة بالربع السابق، لتبلغ حوالي 819.3 مليون شيكل (انظر الشكل 3-1). تجدر الإشارة أن الأرصادات الضريبية خلال هذا الربع قد بلغت نحو 118.5 مليون شيكل مقارنة بنحو 96.3 مليون شيكل خلال الربع السابق.

المقارنة السنوية. شهدت الإيرادات المحلية وإيرادات المقاصة ارتفاعاً ملحوظاً في العام 2016 مقارنة بالعام السابق. وجاء هذا الارتفاع معظمه من الزيادة في الإيرادات غير الضريبية بنسبة تقرب من 138.4% (لتبلغ حوالي 2.3 مليار شيكل) مقارنة بالعام الماضي. وكان هذا نتيجة التسوية الجزئية لحسابات المقاصة واتفاق الكهرباء مع إسرائيل (حيث تم تسجيل بعض هذه المدفوعات تحت بند الإيرادات غير الضريبية وليس في حساب المقاصة-انظر العدد السابق من المراقب)، كذلك الإيرادات من رسوم ترخيص شركة الاتصالات الفلسطينية (بمقدار 558 مليون شيكل). كما ارتفعت إيرادات المقاصة بنحو 11.6%، لتبلغ حوالي 8.9 مليار شيكل. كذلك ارتفعت الإيرادات الضريبية بمقدار 1.6%، لتبلغ نحو 2.4 مليار شيكل. وعلى العكس من ذلك، شهدت المنح والمساعدات تراجعاً خلال العام مقارنة بالعام السابق بنسبة 5.9%، لتبلغ نحو 2.9 مليار شيكل. حصيلته كل هذه التطورات أدت إلى ارتفاع صافي الإيرادات العامة والمنح بنحو 14.7% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ نحو 16.4 مليار شيكل (انظر جدول 3-2).

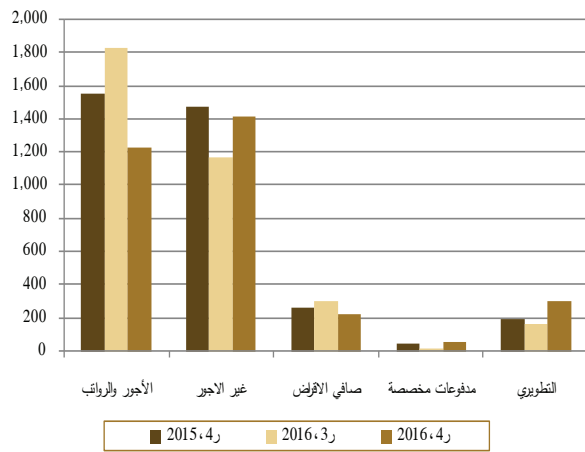
## النفقات العامة

الربع الرابع. انخفض الإنفاق العام الفعلي خلال الربع الرابع من العام 2016 بنحو 7.2% مقارنة بالربع السابق، ليلبغ حوالي 3.2 مليار شيكل. وجاء هذا الانخفاض بشكل رئيس نتيجة انخفاض بندي الأجور والرواتب وصافي الإقراض، حيث انخفضت فاتورة الأجور والرواتب بنحو 32.5% لتبلغ 1.2 مليار شيكل، فيما انخفض بند صافي الإقراض بنحو 25.5% مقارنة بالربع السابق، ليلبغ حوالي 224 مليون شيكل. تجدر الإشارة أن انخفاض الأجور والرواتب خلال هذا الربع ليس حقيقياً نظراً لقيام الحكومة خلال شهر أيلول بدفع رواتب وأجور موظفيها مسبقاً عن شهر تشرين الأول، وهو ما خفض من قيمة هذا البند خلال الربع الرابع مقارنة بالربع السابق. وعلى العكس من ذلك فقد ارتفعت نفقات غير الأجور بنحو 20.4% لتبلغ 1.4 مليار شيكل، كما ارتفع الإنفاق التطويري بنسبة 79.6% مقارنة بالربع السابق ليلبغ نحو 306.6 مليون شيكل (انظر الشكل 3-2).

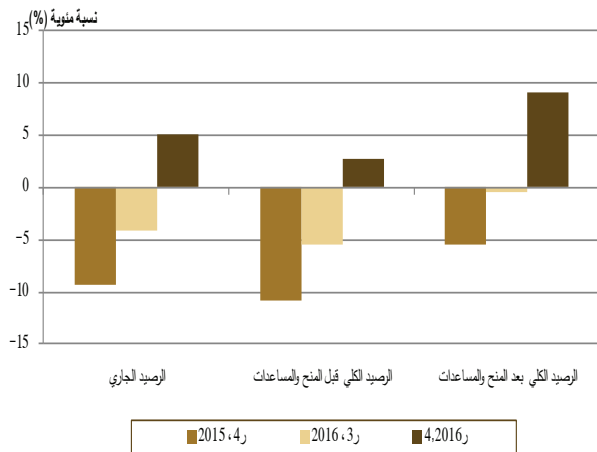
المقارنة السنوية. ارتفعت النفقات العامة الفعلية بنحو 5.5% في 2016 مقارنة بالعام السابق، لتبلغ حوالي 14.8 مليار شيكل وذلك بسبب ارتفاع جميع مكونات النفقات العامة، عدا صافي الإقراض (انظر الجدول 3-2). بلغت فاتورة الرواتب والأجور 7.3 مليار شيكل مرتفعة

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية للعام 2015 و2016: العمليات المالية - الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل.

شكل 3-2: توزع وتطور النفقات العامة (مليون شيكل)



شكل 3-3: الرصيد المالي الحكومي نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي الإسمي (%)



جدول 3-3: المتأخرات المترتبة على الحكومة الفلسطينية (مليون شيكل)

2016		2015		البيان
الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الثالث	
6.7	(8.9)	14.4		إرجاعات ضريبية
719.4	164.7	332.0		الأجور والرواتب
627.1	418.2	473.8		نفقات غير الأجور (القطاع الخاص)
159.1	134.7	60.9		النفقات التطويرية
(17.6)	22.8	(11.1)		المدفوعات المخصصة
1,494.7	731.5	870.0		إجمالي متأخرات

جدول 3-4: الدين العام الحكومي (مليون شيكل)\*

2016		2015		البيان
الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الثالث	
5,541.4	5,606.4	5,726.8		الدين الحكومي المحلي
5,489.2	5,554.1	5,674.5		المصارف
52.3	52.3	52.3		مؤسسات عامة
4,017.7	3,967.8	4,181.3		الدين الحكومي الخارجي
9,559.2	9,574.2	9,908.1		الدين العام الحكومي
54.8	57.3	42.6		الفوائد المدفوعة
%18.5	%18.3	%19.1		نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي الإسمي

\* تختلف هذه النسب بشكل بسيط عند احتساب الأرقام بالدولار الأمريكي بتأثير سعر الصرف.

بنحو 7.2% مقارنة بالعام السابق، فيما ارتفعت نفقات غير الأجور بنحو 4.6%، لتبلغ 5.4 مليار شيكل. كذلك ارتفعت النفقات التطويرية بنحو 20% خلال العام 2016 لتبلغ 824.2 مليون شيكل. وشهد بند صافي الإقراض انخفاضاً بنحو 12%، ليبلغ نحو مليار شيكل.

### الفائض/العجز المالي

الربع الرابع. أدت التطورات على جانبي الإيرادات والنفقات خلال الربع الرابع 2016 إلى فائض في الرصيد الكلي قبل المنح والمساعدات، بلغ حوالي 333.7 مليون شيكل (أو ما نسبته 2.6% من الناتج المحلي الإجمالي)، في حين بلغ الرصيد الكلي بعد المنح والمساعدات نحو 1,153 مليون شيكل (على الأساس النقدي) وهو ما يعادل نحو 9.1% من الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الربع (انظر الشكل 3-3).

المقارنة السنوية. انخفض العجز في الرصيد الكلي للموازنة، قبل المنح والمساعدات، في العام 2016 بنسبة 55.2% مقارنة بالعام 2015، ليبلغ نحو 1.2 مليار شيكل. وجاء هذا بسبب ارتفاع صافي الإيرادات العامة بنسبة 20.4% مقابل ارتفاع النفقات العامة بنحو 6%. كما ارتفع فائض الرصيد الكلي بعد المنح والمساعدات (على الأساس النقدي) بمقدار يقرب من أربعة أضعاف، ليبلغ نحو 1.7 مليار شيكل، وذلك بالرغم من انخفاض المنح والمساعدات بنسبة 6% بين العامين (انظر الجدول 3-2). وتشير بيانات وزارة المالية إلى أن العجز الكلي قبل المنح والمساعدات (أساس التزام) انخفض من 11.3% من الناتج المحلي الإجمالي في 2015 إلى 8.1% في العام 2016.

### المتأخرات الحكومية

الربع الرابع. تضاعفت المتأخرات المترتبة على الحكومة خلال الربع الرابع 2016 مقارنة بالربع السابق، لتبلغ حوالي 1.5 مليار شيكل (انظر الجدول 3-3). ويمثل هذا أكثر من ضعف قيمة المتأخرات في الربع السابق. وحدث الارتفاع الأكبر في متأخرات الرواتب والأجور التي بلغت نحو 719.4 مليون شيكل في الربع الأخير من السنة. علماً بأن الحكومة قامت خلال هذا الربع بسداد نحو 17.6 مليون شيكل تقريباً من متأخرات المدفوعات المخصصة (لصالح هيئات الحكم المحلي).

المقارنة السنوية. بلغ إجمالي المتأخرات التي تترتبت على الحكومة خلال العام 2016 حوالي 3 مليارات شيكل. بالمقابل استطاعت الحكومة خلال هذا العام سداد نحو 2.1 مليار شيكل من المتأخرات المترتبة عليها. وبالمحصلة تراكم على الحكومة خلال العام 2016 نحو 835.8 مليون شيكل. وهذا يعني زيادة المتأخرات المتراكمة على الحكومة بنحو 7.6% نهاية العام 2016 مقارنة بنهاية العام السابق، لتبلغ حوالي 11.8 مليار شيكل.

### الدين العام الحكومي

بلغ الدين العام الحكومي خلال الربع الرابع من العام 2016 حوالي 9.6 مليار شيكل، وهو أقل بنسبة طفيفة (0.2%) مقارنة بالربع السابق، وبنحو 3.5% مقارنة بنهاية العام 2015 (انظر الجدول 3-4).<sup>2</sup> ويمثل الدين العام (باستثناء المتأخرات المترتبة على الحكومة) نسبة 18.5% من الناتج المحلي الإجمالي. وتوزع الدين بين دين محلي (58%)، ودين خارجي (42%). وبلغت قيمة الفوائد المدفوعة على الدين نحو 55 مليون شيكل في ربع السنة الرابع 2016.

2- تجدر الإشارة أن مديونية الحكومة مقومةً بالدولار انخفضت خلال الربع الرابع 2016 بنحو 2.7% مقارنة بالربع السابق، وبنحو 2.7% مقارنة بالربع المناظر 2015، لتبلغ حوالي 2,483.8 مليون دولار.

## صندوق 2: المتأخرات والدين العام

المتأخرات عبر أرباع الأعوام، وأنَّ النسبة الأكبر من هذه المتأخرات تعود إلى موردي البضائع والخدمات من القطاع المحلي الخاص، يليها متأخرات الرواتب والأجور.

ارتفعت قيمة المتأخرات الصافية المتراكمة على الحكومة بنسبة 7.6% نهاية العام 2016 مقارنة مع العام السابق، ووصلت إلى حوالي 11,843.1 مليون شيكل (أو ما يعادل 3,165.1 مليون دولار). ويعادل هذا المبلغ 23.6% من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي في العام 2016. ولقد لجأت الحكومة مؤخراً إلى أسلوب جديد للتعامل مع موضوع المتأخرات يتمثل بإصدار «أذونات الدفع» (انظر الصندوق عن أذونات الدفع في العدد الحالي من «المراقب»).

وعلى الجانب الآخر بلغ الدين العام الحكومي نهاية العام 2016 نحو 9,559.1 مليون شيكل (2,483.8 مليون دولار)، وهو ما يعادل 18.5% من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام نفسه. ولكنَّ نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي ترتفع لتبلغ حوالي 42.2% عند إضافة الدين العام إلى المتأخرات المتراكمة على الحكومة الفلسطينية. ومبرر هذا أنَّ المتأخرات هي أيضاً التزامات مالية واجبة السداد على الحكومة. وهذه النسبة أعلى من السقف المسموح به حسب قانون الدين العام والتي حددها المشرع بنسبة 40% من الناتج المحلي الإجمالي.

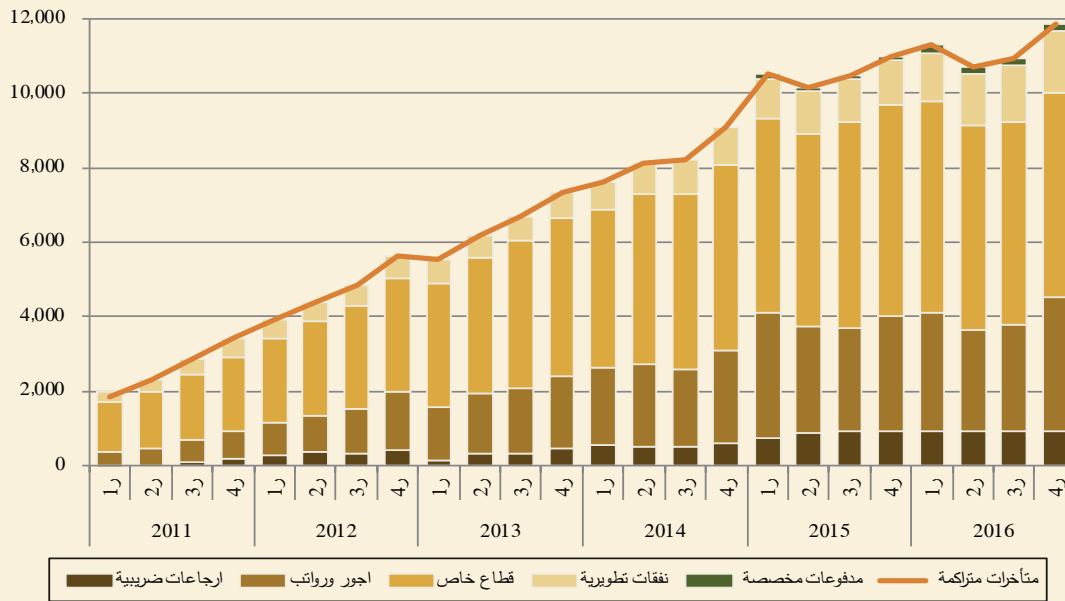
وسيم صافي، باحث في سلطة النقد الفلسطينية

لا تتحكّم الحكومة الفلسطينية بجزء كبير من مصادر إيراداتها، حيث تسيطر إسرائيل على تدفق إيرادات المقاصة (التي تشكل نحو 55% من إجمالي الإيرادات الحكومية). كما تسيطر إسرائيل على المعابر والحدود، ناهيك عن الإجراءات والمعوقات الأخرى التي تفرضها على الاقتصاد الفلسطيني. كذلك فإنَّ تدفق المنح والمساعدات (التي تشكل نحو 20% من الإيرادات الحكومية) مرتبط بالظروف الخارجية والشروط الأمنية والسياسية. في الوقت نفسه هناك نفقات تلتزم بها الحكومة الفلسطينية من أجور ورواتب وغيرها من النفقات الجارية والنفقات التطويرية. ونظراً لوجود عجز مزمن بين الإيرادات المحلية والنفقات، ومع التذبذب في إيرادات المقاصة والمساعدات الدولية، تجد الحكومة الفلسطينية نفسها مضطرة لمراكمة متأخرات، أي ديون غير مسددة، فضلاً عن مراكمة الدين العام من القطاع المصرفي بشكل أساسي، للوفاء بالالتزامات المترتبة عليها والتي في معظم الأحيان لا تحتمل التأجيل.

بلغت قيمة المتأخرات المترتبة على الحكومة الفلسطينية خلال العام 2016 نحو 2,970.1 مليون شيكل، استطاعت الحكومة سداد نحو 2,134.3 خلال العام ذاته (منها نحو 1,214.9 مليون شيكل من متأخرات الأعوام السابقة). وبالمحصلة فقد بلغ صافي تراكم المتأخرات على الحكومة خلال العام 2016 نحو 835.8 مليون شيكل (أو ما يعادل 213.8 مليون دولار).

يصوّر الشكل 1 تطوّر صافي المتأخرات المترتبة على الحكومة الفلسطينية خلال أرباع السنوات 2012-2016 وتوزّع المتأخرات على المطالبات المختلفة. ويلاحظ من الشكل أنَّ هناك زيادة مضطردة في صافي قيمة

الشكل 1: صافي المتأخرات المتراكمة على الحكومة (مليون شيكل)



## 4- القطاع المالي المصرفي<sup>1</sup>

### أعداد المصارف والحسابات

بلغ عدد فروع المصارف المرخصة في فلسطين 309 فرعاً نهاية العام 2016، منها 252 في الضفة الغربية و57 في قطاع غزة. وتوزعت الفروع بين 187 فرع للمصارف المحلية و122 فرع للمصارف الوافدة. كما بلغ عدد حسابات المودعين حوالي 3.1 مليون حساب، منها 1.9 مليون حساب في المصارف المحلية و1.2 مليون في المصارف الوافدة.

### الأصول

ارتفع إجمالي أصول (خصوم) المصارف العاملة في فلسطين بنهاية الربع الرابع من العام 2016 بنحو 0.9% مقارنة بالربع السابق لتبلغ حوالي 14.2 مليار دولار. أما على مستوى العام، فقد شهد إجمالي أصول المصارف نمواً بنسبة 12.6% بين نهاية 2015 ونهاية 2016.

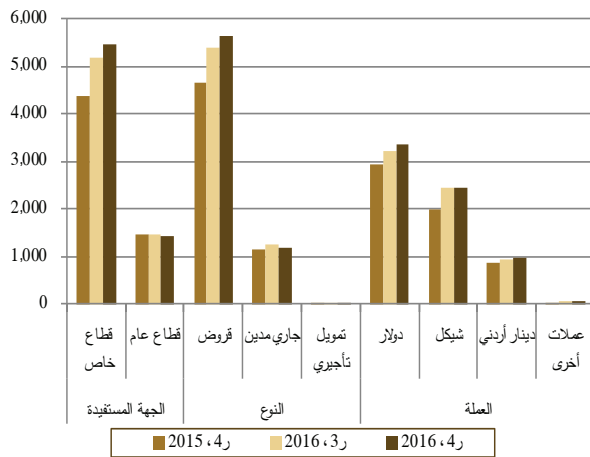
### التسهيلات الائتمانية

الربع الرابع. شكّلت التسهيلات الائتمانية الحصة الأكبر من أصول المصارف حيث بلغت نحو 48.4% من إجمالي الأصول نهاية الربع الرابع 2016، بينما ارتفعت التسهيلات الائتمانية المباشرة خلال هذا الربع 3% مقارنة بالربع السابق لتبلغ حوالي 6.9 مليار دولار (انظر الجدول 1-4).

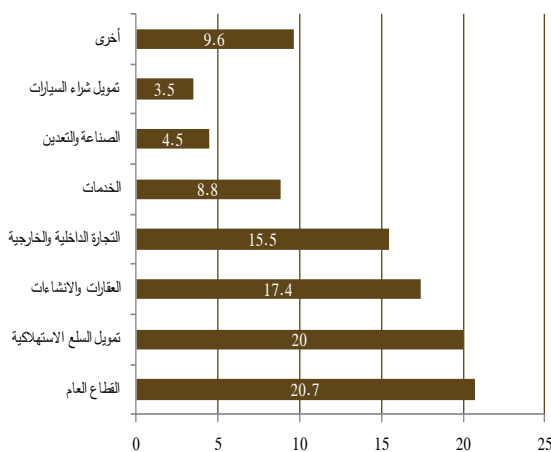
المقارنة السنوية. ازدادت التسهيلات الائتمانية بمعدّل 17.9% (أو ما يعادل 1 مليار دولار) بين العامين ووصلت إلى 6,865.9 مليون دولار. ويعرض الشكل 1-4 توزع هذه التسهيلات حيث استحوذت القروض على نحو 82% منها، مقابل 17.4% لحسابات الجاري مدين. كما استمرت سيطرة الدولار الأمريكي على نحو 49.1% من هذه التسهيلات مقابل 35.8% للشيك و14.2% للدينار الأردني. ويلاحظ انخفاض نسبة التسهيلات الممنوحة بالدينار بين العامين. وبقيت الضفة الغربية مسيطرة على نحو 87% من إجمالي التسهيلات مقابل نحو 13% قطاع غزة.

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: سلطة النقد الفلسطينية كانون أول 2016. الميزانية المجمعة للمصارف، قائمة الأرباح والخسائر، وقاعدة بيانات سلطة النقد.

شكل 1-4: إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة (مليون دولار)



شكل 2-4: إجمالي التسهيلات الائتمانية بحسب القطاع خلال الربع الرابع 2016 (%)



جدول 1-4: الميزانية المجمعة للمصارف المرخصة في فلسطين (مليون دولار)

البيان*	2016				2015
	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع
إجمالي الأصول	14,190.1	14,068.3	13,599.6	13,143.6	12,602.3
التسهيلات الائتمانية المباشرة	6,865.9	6,666.4	6,404.9	6,137.3	5,824.7
الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف	4,270.5	4,055.3	4,117.9	3,976.6	3,870.3
محفظة الأوراق المالية للمتاجرة والاستثمار	1,206.7	1,051.2	943.0	900.6	952.7
النقدية والمعادن الثمينة	991.2	1,204.4	1,074.2	1,141.5	1,083.2
الموجودات الأخرى	855.8	1,091.0	1,059.6	987.6	871.4
إجمالي الخصوم	14,190.1	14,068.3	13,599.6	13,143.6	12,602.3
ودائع الجمهور (عدا ودائع المصارف)**	10,595.7	10,432.6	10,202.6	10,054.7	9,654.6
حقوق الملكية	1,683.6	1,624.4	1,495.2	1,483.2	1,461.7
أرصدة سلطة النقد والمصارف (ودائع مصرفية)	1,139.9	1,152.0	1,103.9	909.1	852.0
المطلوبات الأخرى	269.6	358.8	329.2	228.8	182.8
المخصصات والاهتلاك	501.3	500.4	468.8	467.8	451.2

\* البنود في الجدول هي بالإجمالي (تشمل المخصصات).

\*\* الودائع غير المصرفية تشمل ودائع القطاع الخاص وودائع القطاع العام.

## جدول 2-4: انكشاف المصارف تجاه القروض إلى الحكومة وإلى موظفيها (% إلى رأسمال المصارف)

ر، 4، 2016	ر، 3، 2016	ر، 4، 2015	
84.1	90.7	99.4	قروض إلى الحكومة
77.2	76.8	70	قروض إلى موظفي الحكومة
2.4	2.6	-	أذونات الدفع
163.7	170.1	169.4	المجموع

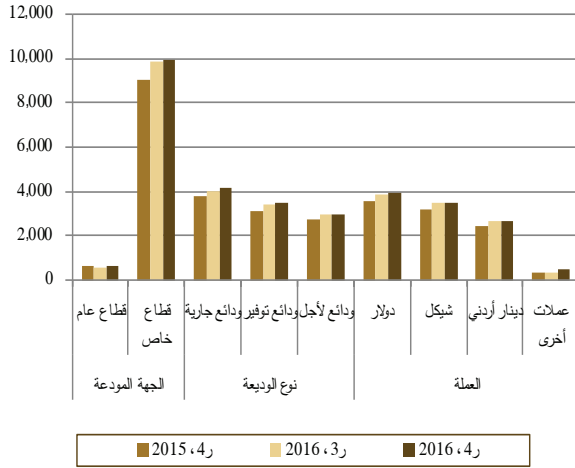
أرقام من سلطة النقد مأخوذة من نشرة صندوق النقد الدولي: Report to the Ad Hoc Liaison Committee, April 10, 2017

## جدول 3-4: مصادر الإيرادات والإنفاق للمصارف المرخصة (مليون دولار)

2016			2015			البيان*
الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع	
145.4	131.0	143.5	138.4	129.8	129.8	صافي الإيرادات
103.1	98.0	101.5	98.4	88.3	88.3	الفوائد
26.4	22.9	24.6	24.2	24.0	24.0	العمولات
15.9	10.1	17.4	15.8	16.9	16.9	أخرى
110.2	97.6	105.5	96.1	89.8	89.8	النفقات
97.7	87.2	91.3	86.3	78.2	78.2	النفقات التشغيلية والمخصصات
12.5	10.4	14.2	9.8	11.5	11.5	الضريبة
35.2	33.4	38.0	42.3	40.0	40.0	صافي الدخل*

\* صافي الدخل = صافي الإيرادات - النفقات

## شكل 3-4: توزيع ودائع الجمهور (مليون دولار)



## معدّلات الفائدة

الربع الرابع، شهد الربع الرابع 2016 ارتفاعاً في أسعار الفائدة على الإيداع بجميع العملات المتداولة (دينار، ودولار، وشيك)، مقابل تراجع في أسعار الفائدة على الإقراض بالدولار والشيك، في حين شهدت فائدة الإقراض بالدينار الأردني ارتفاعاً.

المقارنة السنوية، يعرض الشكل 4-4 متوسط أسعار فوائد الإيداع والاقتراض في العام 2016 بالعملات المتداولة في فلسطين. شهد متوسط أسعار الفائدة على الإقراض هبوطاً بجميع العملات

يعرض الشكل 2-4 التوزع القطاعي للتسهيلات الممنوحة نهاية العام 2016. حيث حصل القطاع العام على نحو 20.7% من إجمالي هذه التسهيلات (مقارنة مع 25% في العام السابق).

ويستفاد من نشرة البنك الدولي الصادرة مؤخراً أن اعتمادات قروض المصارف إلى موظفي الحكومة ارتفعت بمقدار 50% تقريباً بين العامين 2015 و2016 ووصلت إلى 1.3 مليار دولار. ويوضح الجدول 2-4 درجة انكشاف المصارف العاملة في فلسطين تجاه القروض الممنوحة للحكومة ولموظفيها. بلغت قيمة القروض المصرفية إلى الحكومة وموظفيها 2.7 مليار دولار، وهو ما يستقطع نسبة 40% من إجمالي قيمة الاعتمادات البنكية. كما بلغت ديون الحكومة من المصارف نسبة 84% من رأسمال المصارف، علماً بأن سلطة النقد أوصت بأن لا تزيد الاعتمادات المصرفية للحكومة على 100% من رأسمال المصارف. أمّا نسبة ديون الحكومة مع ديون موظفي القطاع العام معاً فلقد بلغت 164% تقريباً من رأسمال المصارف. وعلى الرغم من أن هذه النسبة شهدت انخفاضاً بمقدار 6.5 نقاط مئوية بين نهاية الربع الثالث ونهاية العام 2016، إلا أنها مازالت تعبر عن درجة انكشاف عالية.<sup>2</sup>

## الودائع

الربع الرابع، سجّلت ودائع الجمهور نمواً بلغ 1.6% في الربع الرابع 2016 مقارنة بالربع السابق، ووصلت إلى 10,595.7 مليون دولار. ويوضح الشكل 3-4 توزع ودائع الجمهور على أنواع العملات وأنواع الودائع والجهات المودعة. ويلاحظ أنه لم يطرأ تغير كبير على نسب التوزيع هذه بين الربعين الأخيرين من العام 2016.

المقارنة السنوية، طرأ ارتفاع ملحوظ على ودائع الجمهور نهاية العام 2016 مقارنة مع العام 2015 بنحو 9.7%. وشكّلت الودائع 74.7% من إجمالي مطلوبات المصارف. وجاء هذا الارتفاع كمحصلة للنمو في كل من ودائع القطاع الخاص (المقيم وغير المقيم) بنسبة 10.3% (لتصل إلى 93.6% من إجمالي الودائع) وودائع القطاع العام بنسبة 2.7% خلال السنة. وساهمت الضفة الغربية بنحو 90% من الإجمالي مقابل 10% حصة قطاع غزة. كما استمرت سيطرة الدولار على إجمالي الودائع (بحصة 37%) مقابل حصة 33% للشيك و25% للدينار الأردني.

## أرباح المصارف

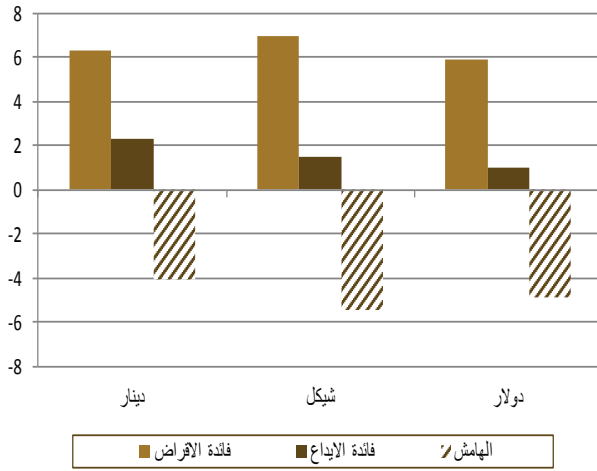
الربع الرابع، يعرض الجدول 3-4 تطوّر صافي دخل المصارف ومكوناته خلال أرباع السنة 2016. ويستدل من الجدول أن الربع الرابع شهد ارتفاعاً في الإيرادات بحوالي 11% (ما يعادل 14.4 مليون دولار) مقابل ارتفاع النفقات بنحو 12.9% (ما يعادل 12.6 مليون دولار) مقارنة بالربع السابق وهو ما أدى إلى ارتفاع ربح المصارف بنسبة 5.4% بين الربعين المتلاحقين مقارنة بانخفاض بنسبة 12% عن أرباح الربع المناظر في العام 2015.

المقارنة السنوية، شهد المجموع التراكمي لأرباح المصارف في العام 2016 نمواً بمقدار 11.4% مقارنة بالعام السابق، ووصل إلى 148.9 مليون دولار، وهو ما يعادل نحو 9% من رأسمال المصارف.

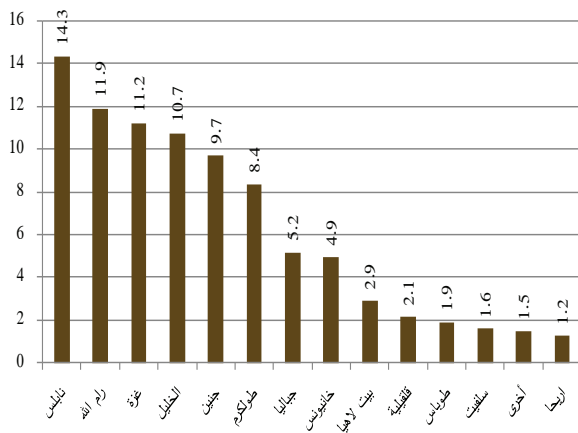
2. World Bank, Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee May 4, 2017.



شكل 4-4: متوسط الفوائد الدائنة والمدنية بالعملة المختلفة 2016 (%)



شكل 4-5: التوزيع الجغرافي للقروض الممنوحة من مؤسسات الإقراض المتخصصة نهاية 2016 (%)



الترتيب، وحازت هذه المحافظات على نحو نصف إجمالي محافظة القروص المقدمة من مؤسسات الإقراض المتخصصة (انظر الشكل 4-5). واستمرت سيطرة القروص العقارية على الحصة الأكبر من هذه القروص بنسبة 30%، ثم القطاع التجاري بنحو 25%. ولم تزد حصة قطاعي الصناعة والسياحة على 4.9% و4.6% على التوالي من الإجمالي.

(دينار أردني، دولار، وشيكل) خلال 2016 مقارنة بالعام السابق لتبلغ 6.34% و5.87% و6.94% على العملات الثلاث على التوالي. بالمقابل ارتفع متوسط أسعار فائدة الإيداع بالدينار والدولار (ليصل إلى 2.28% و1.01% على التوالي) في حين هبطت فائدة الإيداع بالشيكل إلى 1.49%. وقد أدت هذه التغيرات إلى التأثير على الهامش (الفرق بين الفائدة على الإيداع والإقراض) خلال العام. إذ انخفض الهامش على جميع العملات مقارنة مع العام 2015، ليلعب نحو -4.06% للدينار و-4.86% للدولار، و-5.45% للشيكل.

### حركة المقاصة

الربع الرابع. ارتفع عدد الشيكات المقدمة للتقاص نهاية الربع الرابع من العام 2016 بنسبة 12% مقارنة بالربع السابق، ليلعب عددها 1.52 مليون شيك، كما ارتفعت قيمتها بنفس النسبة لتصل إلى 3.5 مليار دولار. رافق هذا الارتفاع زيادة في عدد وقيمة الشيكات المعادة بنحو 8.4% و9.1% على الترتيب لتبلغ نحو 170 ألف شيك تقريباً بقيمة 237 مليون دولار.

المقارنة السنوية. بلغ عدد الشيكات المقدمة للتقاص في العام 2016 نحو 5.64 مليون شيك مرتفعاً بنسبة 10.8% مقارنة بالعام السابق، كما سجلت قيمتها ارتفاعاً بحوالي 14.0% لتصل إلى نحو 12.7 مليار دولار نهاية العام. أما الشيكات المعادة فقد سجلت ارتفاعاً في عددها وقيمتها بحوالي 13.1% و24.1% على الترتيب خلال فترة المقارنة ذاتها، لتبلغ حوالي 608,601 شيك بقيمة 831.5 مليون دولار.

### مؤسسات الإقراض المتخصصة

الربع الرابع. بلغ عدد فروع مؤسسات الإقراض المتخصصة والمرخصة نهاية الربع الأخير من العام 2016 نحو 85 فرع ومكتب (72 فرع و13 مكتب) حيث زادت فرعين ومكتب واحد مقارنة مع الربع الثالث من نفس العام. ولقد ارتفعت قيمة القروص وعدد المقترضين بنسبة 9% و6.8% على التوالي بين الربعين (انظر الجدول 4-4).

المقارنة السنوية. قدمت مؤسسات الإقراض المتخصصة 199.4 مليون دولار من القروص مع نهاية العام 2016 بزيادة قدرها 45.9% مقارنة بنهاية العام 2015. واستحوذت الضفة الغربية على نحو 69% منها، مقابل نحو 31% لقطاع غزة. كما وقّرت هذه المؤسسات حوالي 618 فرصة عمل، وارتفع عدد المقترضين النشطين خلال السنة بمقدار 32% ليلعب نحو 68,912 مقترض.

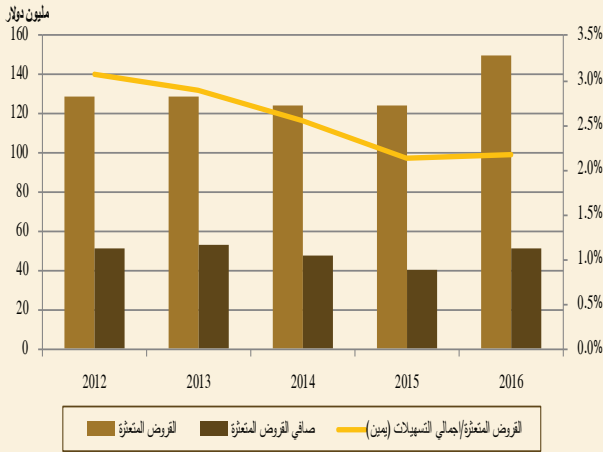
وقد تركّز الائتمان الممنوح من قبل هذه المؤسسات في كل من محافظات نابلس، ورام الله والبيرة، وغزة، والخليل على

جدول 4-4: بيانات مؤسسات الإقراض المتخصصة

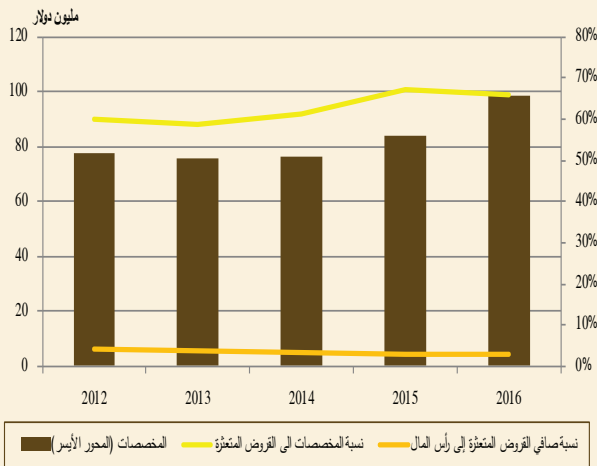
البيان*	2016				2015
	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع
إجمالي محافظة القروص (مليون دولار)	199.4	183.0	167.1	149.7	136.7
الضفة الغربية	137.0	129.2	120.8	109.2	100.2
قطاع غزة	62.4	53.8	46.3	40.5	36.5
عدد المقترضين النشطين	68,912	64,547	59,828	55,598	52,264
الضفة الغربية	47,919	45,662	42,900	39,433	36,772
قطاع غزة	20,993	18,885	16,928	16,165	15,492
عدد الموظفين	618	583	554	492	477

## صندوق 3: القروض المتعثرة

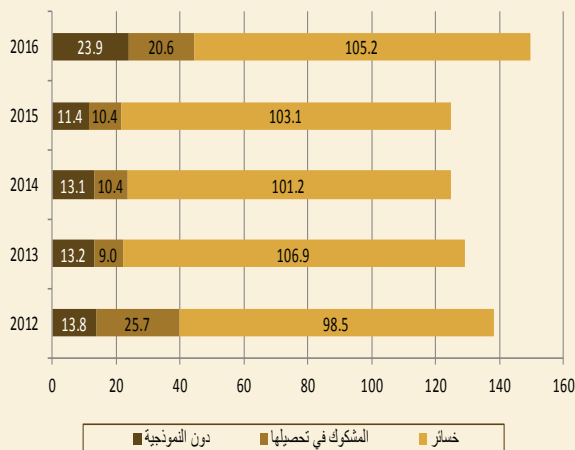
شكل 1: القروض المتعثرة، 2012-2016



شكل 2: مخصصات القروض المتعثرة



شكل 3: تصنيف القروض المتعثرة بحسب النوع (مليون دولار)



عبير أبو زيتون، باحثة في سلطة النقد الفلسطينية

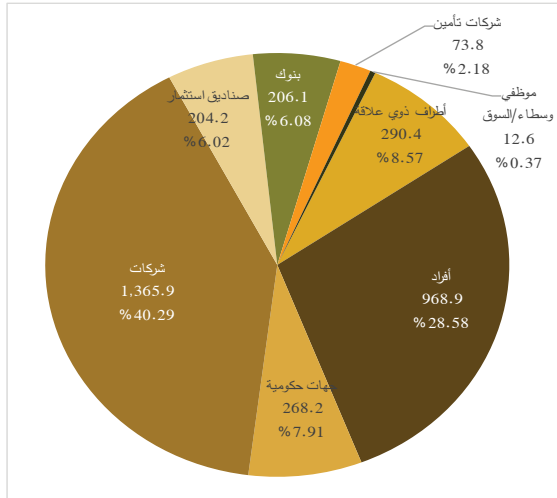
القروض المتعثرة (Non Performing Loans) هي التسهيلات الائتمانية التي تمنحها المصارف لبعض عملائها الذين لا يتمكنون من سداد الدين أو فوائده في الوقت المحدد. وتصنف هذه القروض على ضوء فترات التعثر وحسب تعليمات سلطة النقد (إلى: 1) التسهيلات دون النموذجية، وهي التسهيلات التي فات على موعد سدادها مدة 91 إلى 180 يوماً، وهو ما يستلزم تكوين مخصصات لها بنسبة 20% من قيمتها. (2) التسهيلات المشكوك في تحصيلها، وهي التي فات على موعد تسديدها مدة تتراوح بين 181 إلى 360 يوماً، وتستلزم تكوين مخصصات لها بنسبة 50% من قيمتها. (3) الخسائر، وهي التسهيلات التي فات على موعد سدادها 360 يوماً فأكثر، وتستلزم تكوين مخصصات لها بنسبة 100% من قيمتها. كما تميز الحسابات البنكية بين إجمالي قيمة القروض المتعثرة وبين صافي القروض المتعثرة، والأخيرة هي عبارة عن إجمالي التسهيلات المتعثرة مطروحاً منها المبالغ المالية المخصصة من قبل المصارف لمواجهة مخاطر عدم سداد هذه التسهيلات.

تشير البيانات المصرفية إلى أن إجمالي القروض المتعثرة في البنوك المرخصة في فلسطين قد بلغت نحو 149.7 مليون دولار نهاية العام 2016، مرتفعة بنسبة 20% مقارنة بالعام السابق، لتشكل نحو 2.2% فقط من إجمالي التسهيلات الائتمانية (انظر الشكل 1). وهذه النسبة هي من أدنى النسب في المنطقة، إذ بلغت 4.9% في الأردن ونحو 7.1% في مصر نهاية العام 2015. ويدل على تدني هذه النسبة على أن المصارف أصبحت أكثر قدرة وكفاءة في توظيف أموالها، فضلاً عن دور سلطة النقد في تأسيس البنية التحتية للنظام المصرفي الفلسطيني في السنوات الماضية.

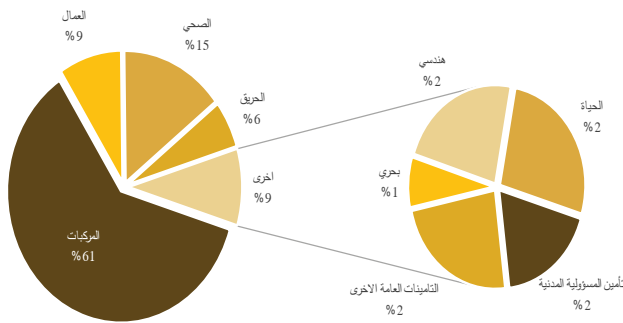
أما صافي قيمة القروض المتعثرة فقد بلغت نحو 51.1 مليون دولار نهاية العام 2016، وشكلت نحو 3.0% من رأس مال المصارف، وهذا يشير إلى أن عدم استرداد هذه القروض لا يهدد ملاءة المصارف. كما بلغت نسبة المخصصات إلى إجمالي قيمة القروض المتعثرة 65.8%، وهو ما يؤكد ثانية على أن المحفظة الائتمانية للمصارف مغطاة بشكل جيد مقابل الخسائر المتوقعة (انظر الشكل 2).

أما بخصوص توزيع القروض المتعثرة حسب زمن التعثر، تظهر البيانات أن 70% من إجمالي القروض المتعثرة لدى القطاع المصرفي في العام 2016 مصنفة كخسائر. وقد ازدادت هذه القروض بقيمة 2.1 مليون دولار في العام 2016 مقارنة بالعام السابق. ونظراً لأن احتمال استرداد جزء كبير من هذه القروض متدني للغاية، فإن تخفيض نسبة وقيمة هذا النوع من القروض المتعثرة يشكل تحدياً يتوجب على المصارف أن تتعامل معه، خشية أن يتطور الأمر بشكل خطير إذا ما طرأ على الاقتصاد ركود حاد مع عجز كبير في الموازنة الحكومية. وتشير الأرقام إلى أن نسبة القروض دون النموذجية والقروض المشكوك في تحصيلها بلغت نحو 16% و14% على التوالي من إجمالي القروض المتعثرة في 2016. الشكل 3 يوضح توزيع القروض المتعثرة حسب الأنواع الثلاثة المذكورة سابقاً.

شكل 5-1: توزيع القيمة السوقية للأسهم وفقاً لصفة المتعامل كما هي في نهاية العام 2016 (مليون دولار)



شكل 5-2: توزيع مكونات محفظة التأمين حسب منتجات قطاع التأمين نهاية العام 2016 %



جدول 5-1: بعض المؤشرات على نشاط التداول في بورصة فلسطين

العام	العام	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الرابع	
2016	2015	2016	2016	2015	
232.82	175.23	42.37	55.83	64.75	عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)
445.15	320.39	105.94	96.81	117.32	قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)
3,390.12	3,339.2	3,390.12	3,313	3,339.2	القيمة السوقية (مليون دولار)
72,418	72,883	72,418	72,661	72,883	إجمالي عدد المتعاملين
69,007	69,434	69,007	69,225	69,434	فلسطيني (عدد)
3,411	3,449	3,411	3,436	3,449	مواطن أجنبي (عدد)

جدول 5-2: بعض المؤشرات المالية لقطاع التأمين في فلسطين (مليون دولار)

العام	العام	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الرابع	
2016	2015	2016	2016	2015	
195.6	1.648	43.3	45.5	30.2	إجمالي أقساط التأمين المكتتبة
192.7	176.7	192.7	187.4	176.7	إجمالي استثمارات شركات التأمين
106.8	96.2	27.1	26.1	23.1	صافي التعويضات المكتتبة في قطاع التأمين
%83.5	%83.9	%95	%89.5	%92.1	صافي الأقساط المكتتبة / إجمالي أقساط التأمين المكتتبة
%65.5	%69.7	%65.7	%46	%83.1	صافي التعويضات المكتتبة / صافي الأقساط المكتتبة

## 5- القطاع المالي غير المصرفي<sup>1</sup>

### قطاع الأوراق المالية

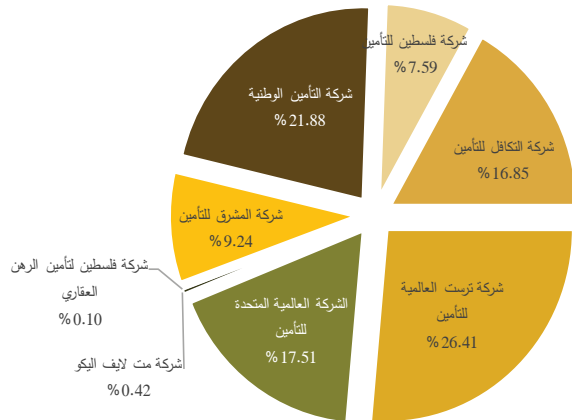
الربع الرابع. شهد الربع الرابع تراجعاً في عدد الأسهم المتداولة (بنسبة 24%) مقارنة بالربع الثالث. وترافق هذا مع ارتفاع في قيمة الأسهم المتداولة (انظر الجدول 5-1)، في حين شهدت القيمة السوقية للأسهم المدرجة نهاية الربع الرابع ارتفاعاً طفيفاً بلغت نسبته 2.4% عما كانت عليه نهاية الربع الثالث.

المقارنة السنوية. بلغت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين مع نهاية العام 3.39 مليار دولار، مرتفعة بنسبة 1.6% عما كانت عليه في نهاية العام 2015. وهذا يعادل نسبة 25% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. من جهة أخرى، لم يشهد عدد المتعاملين بالأسهم المدرجة في بورصة فلسطين تغييراً كبيراً بين 2015 و2016، حيث بلغ إجمالي عددهم 72,418 وجلهم مواطنون فلسطينيون كما هو واضح من الجدول 5-1.

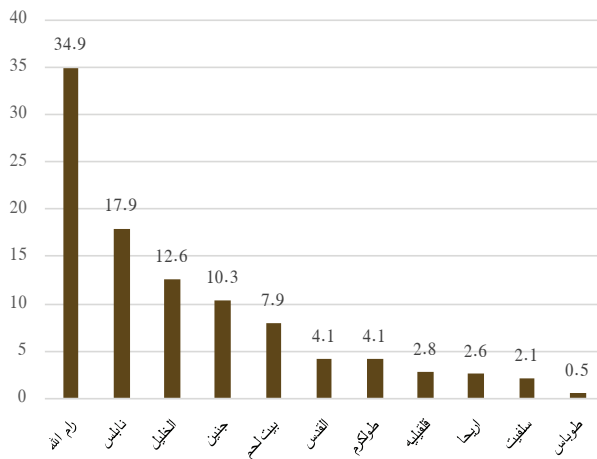
أما من حيث قيمة الأسهم المتداولة فقد شهدت ارتفاعاً ملحوظاً مع نهاية العام 2016 بلغت نسبتها 39% مقارنة بما كانت عليه مع نهاية العام 2015، ويعود ذلك إلى عدد من العوامل: ارتفاع عدد الأسهم المتداولة (بنسبة 32.9%)، وارتفاع أسعار أسهم بعض الشركات المدرجة (شركات القطاع المصرفي تحديداً)، وإدراج أسهم شركة جديدة في البورصة، وأخيراً قيام بعض الشركات المدرجة برفع رأسمالها خلال العام من خلال الإصدار الثانوي أو تحويل جزء من الأرباح المحتجزة إلى رأس

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: هيئة سوق رأس المال الفلسطينية 2016. وبورصة فلسطين 2016.

شكل 5-3: توزيع محفظة التأمين وفقاً للشركات العاملة في فلسطين نهاية العام 2016



شكل 5-4: التوزيع الجغرافي لعقود التأجير التمويلي المسجلة حسب العدد في العام 2016 (%)



جدول 5-3: إجمالي قيمة عقود التأجير التمويلي وعدد عقود التأجير التمويلي

عدد عقود التأجير التمويلي	إجمالي قيمة عقود التأجير التمويلي (مليون دولار)		
	2016	2015	
374	225	17	الربع الأول
637	317	32	الربع الثاني
466	340	21	الربع الثالث
524	324	27	الربع الرابع
2,001	1,206	97	المجموع

المال. ويوضح الشكل 5-1 صفة المتعاملين في البورصة تبعاً لحصصهم النسبية من القيمة السوقية للتعاملات. ويتضح من الشكل أن حصة الشركات بلغت نحو 40% (بقيمة 1,366 مليون دولار)، في حين بلغت حصة الأفراد 29% (بقيمة 969 مليون دولار).

## قطاع التأمين<sup>2</sup>

بلغ إجمالي أقساط التأمين المكتتبه 195.6 مليون دولار مع نهاية العام 2016، مرتفعة بنسبة 18.7% مقارنة مع نهاية العام 2015. وجاء هذا الارتفاع كنتيجة مباشرة إلى الإجراءات التي اتخذتها الهيئة مع بداية العام 2016 في إلزام الشركات بالحد الأدنى للتعرفه الخاصة بتأمين المركبات. من ناحية أخرى ارتفع صافي التعويضات المتكبدة للقطاع بنسبة 11.1% في نهاية العام 2016 عما كان عليه نهاية العام 2015. وبلغت استثمارات قطاع التأمين 192.7 مليون دولار في نهاية العام 2016 محققة ارتفاعاً قدره 9.1% خلال العام (انظر الجدول 5-2).

وكما هو واضح من الشكل 5-2، فإن محفظة قطاع التأمين ما زالت تشهد تركيزاً كبيراً لصالح تأمين المركبات، والذي بلغت نسبته 61% من إجمالي المحفظة التأمينية مع نهاية 2016. كما يلاحظ من الشكل 5-3 وجود تركيز واضح للحصة السوقية بين شركات التأمين، حيث تستحوذ شركتنا تأمين من أصل ثمانية شركات على نسبة 48% من إجمالي أقساط التأمين المكتتبه في قطاع التأمين الفلسطيني خلال العام 2016.

## قطاع التأجير التمويلي

بلغ عدد شركات التأجير التمويلي المرخصة من قبل الهيئة إحدى عشر شركة، وحقق القطاع نمواً ملحوظاً خلال العام 2016 مقارنة مع العام 2015، حيث ارتفعت قيمة عقود التأجير التمويلي بنسبة 54% في حين ازدادت أعداد عقود التأجير التمويلي بنسبة 66% عما كانت عليه في نهاية العام 2015 (انظر الجدول 5-3)، علماً أن ما يميز محفظة العام 2016 هو التنوع في الأصول المؤجرة، حيث اتسعت لتشمل أصولاً إنتاجية ومعدات ثقيلة بنسبة 11% إلى جانب المركبات التي احتلت 89% من إجمالي محفظة التأجير التمويلي.

ويعود هذا النمو الملحوظ إلى زيادة المنافسة بين الشركات، وتكثيف الحملات التسويقية لتعريف المواطنين بنشاط التأجير التمويلي، إضافة إلى توفير مصادر تمويل لشركات التأجير التمويلي من جهات دولية وبتكاليف ضئيلة نسبياً من جهة، وزيادة ثقة الجهاز المصرفي بشركات التأجير التمويلي ومنحها تسهيلات ائتمانية بشكل أكبر من جهة أخرى. كما استحوذت محافظة رام الله على النسبة الأعلى من عقود التأجير التمويلي بنسبة 34.9%، وتلتها محافظة نابلس والخليل كما يوضح الشكل 5-4.

2- جميع بيانات وإحصائيات قطاع التأمين لا تشمل بيانات شركة المجموعة الأهلية للتأمين.

## صندوق 4: قطاع التأمين الفلسطيني: المعوقات والآفاق

ومع نهاية العام 2016، استحوذ تأمين المركبات في فلسطين على نسبة 61% من إجمالي المحفظة التأمينية البالغة 195.6 مليون دولار، يليه التأمين الصحي بنسبة 15% من إجمالي المحفظة. بعبارة أخرى فإن تأمين المركبات والتأمين الصحي يشكلان 76% من إجمالي المحفظة التأمينية مع نهاية العام 2016.

ونظراً لأن الالتزامات التأمينية المرتبطة بتأمين المركبات تتميز بقصر الأجل، فإن شركات التأمين تضطر للمحافظة على قدر كافٍ من السيولة، أو توجيه استثماراتها إلى استثمارات قصيرة الأجل، وذلك لمواجهة الالتزامات المترتبة عليها. كما أن منتجات تأمين المركبات والتأمين الصحي لها خاصية الربحية المنخفضة مقارنة مع منتجات التأمين الأخرى، الأمر الذي يشكل تهديداً للاستدامة المالية لبعض الشركات العاملة في القطاع ما لم تنتهج السياسات الاكتتابية الحكيمة.

ومن التحديات الأخرى المرتبطة بجانب العرض لقطاع التأمين، السياسات الاكتتابية التي تنتهجها بعض الشركات والتي تؤدي إلى المنافسة السعرية السلبية، وهو ما يضر بقطاع التأمين وحقوق المؤمن على حد سواء. نظراً لأن تلك السياسة غالباً ما تؤدي إلى عدم قدرة بعض الشركات على الوفاء بالتزاماتها التأمينية تجاه المؤمن عليهم بسبب ضعف السيولة، وهو ما يؤدي إلى المماطلة في بعض الحالات وعدم القدرة على تسديد التعويضات التأمينية الواجبة على الشركات. وهنا تحديداً يأتي الدور الهام للجهات الرقابية في متابعة ومراقبة القطاع ومتابعة السياسات التسعيرية التي تنتهجها الشركات لضمان قدرة شركات التأمين على الوفاء بالتزاماتها التأمينية وضمان توفر سيولة كافية لديها وتحقيقها لهامش الملاءة المطلوب بموجب الأنظمة والتعليمات.

### التحديات المرتبطة بالبيئة المحيطة بقطاع التأمين

يواجه قطاع التأمين الفلسطيني مجموعة من التحديات الناجمة عن البيئة المحيطة، سواء تلك الناجمة عن الأوضاع السياسية العامة التي تعيشها فلسطين وتداعيات الانقسام الداخلي، أو تلك المتعلقة ببعض الفجوات في الأطر القانونية النافذة وعمليات إنفاذ القانون، وتحديداً تلك التي تقع خارج نطاق السيطرة القانونية والرقابية المباشرة لهيئة سوق رأس المال.

وكمثال على عدم الإنفاذ الفعّال يُذكر «تأمين إصابات العمل»، وهو من التأمينات الإلزامية في فلسطين حسب قانون العمل. تقع مسؤولية إنفاذ إلزامية تأمين إصابات العمال على عاتق وزارة العمل. وعلى الرغم من عدم وجود إحصائيات دقيقة منشورة، تشير التقديرات إلى أن نسبة كبيرة من المنشآت لا تلتزم بتأمين العاملين لديها ضد إصابات العمل على الرغم من أهمية التأمين لحماية العمال أنفسهم وحماية أسرهم من انقطاع الدخل بسبب إصابة رب الأسرة، وتأثير هذا على السلم الأهلي والأمن الاجتماعي، فضلاً عن مخاطر إفلاس المنشآت في بعض الأحيان نتيجة الالتزامات المترتبة عليها تجاه إصابات العمل في حال عدم وجود التغطية التأمينية المناسبة.

والمثال الآخر هو استمرار ظاهرة المركبات غير القانونية التي تسير على الطرقات، حيث تشير تقديرات أولية لشرطة المرور الفلسطينية والصندوق الفلسطيني لتعويض مصابي حوادث الطرق وهيئة سوق رأس المال، أن ما نسبته 30% من المركبات التي تسير على الطرقات هي مركبات غير قانونية (بواقع 90,000 مركبة من أصل 300,000 مركبة).<sup>2</sup>

إن قطاع التأمين الفلسطيني لديه الفرص الواعدة للنمو والتوسع في حال تم تذليل العقبات التي تحول دون ذلك. إذ أن نسبة الاختراق التأميني (إجمالي قيمة المحفظة التأمينية منسوبة إلى إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية) في فلسطين لا تتعدى 1.3% مقابل نحو 2.1 في الأردن ذو الظروف المشابهة لفلسطين. كما بلغت الكثافة التأمينية 53.2 دولار (حصة الفرد من إجمالي المحفظة التأمينية) نهاية العام 2015 في فلسطين، مقارنة مع 102 دولار في الأردن. وهو ما يؤكد وجود فرص كامنة للنمو في قطاع التأمين الفلسطيني من خلال التوسع العمودي، عبر طرح منتجات وخدمات تأمينية جديدة تتوافق مع احتياجات الفئات المستهدفة، والتوسع الأفقي عبر استهداف فئات محددة من شرائح المجتمع وقطاعات الأعمال.

د. بشار أبو زعرور، هيئة سوق رأس المال

2- نحو بنية قانونية متكاملة وملائمة لقطاعي النقل والمواصلات والتأمين، ورشة عمل عقدت خلال شهر آب من عام 2015 بالتعاون بين هيئة سوق رأس المال والاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين ووزارة النقل والمواصلات.

قطاع التأمين هو مكون مهم في اقتصاديات الدول نظراً للدور الذي يمكن أن يقوم به في التنمية الاقتصادية، إضافة إلى المساهمة في الحماية الاجتماعية وذلك من خلال توفير التغطية التأمينية الملائمة لاحتياجات الأفراد والمنشآت الاقتصادية. ويكمن الدور التنموي لقطاع التأمين في عمليات الاستثمار المؤسسي المباشر وغير المباشر إضافة إلى توليد التدفقات النقدية والعوائد الاستثمارية اللازمة للوفاء بالتزاماته التأمينية تجاه حملة الوثائق والمشمولين بالتغطية، ووفقاً للأجل الزمنية التي تتوافق مع طبيعة الالتزامات التأمينية وتركيبية ومكونات المحفظة التأمينية.

كانت مهمة الإشراف على قطاع التأمين في فلسطين موكلة إلى وزارة المالية في أعقاب نشوء السلطة الوطنية في العام 1994. وساهم دخول أربعة شركات تأمين جديدة إلى السوق الفلسطيني في ذلك الوقت، وتحديداً خلال الأعوام 1993 و1994، في انتشار فروع وكلاء التأمين في أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة. علماً بأن أول شركة تأمين فلسطينية تأسست قبل إنشاء السلطة الوطنية. إذ عملت شركة «المؤسسة العربية للتأمين» كوكيل لشركة تأمين أجنبية منذ عام 1969 إلى أن استقلت في نشاطها عام 1975.

واجه قطاع التأمين الفلسطيني العديد من الصعوبات بسبب غياب الإطار القانوني الناظم له، إلى أن تأسست هيئة سوق رأس المال الفلسطينية في العام 2004، وأصبحت الجهة المخولة قانوناً بالإشراف والرقابة عليه، وصدر قانون التأمين رقم (20) لسنة 2005 إضافة إلى التشريعات الثانوية. ويضم القطاع الآن 9 شركات تأمين مرخصة من قبل الهيئة، وهي تقدم خدماتها من خلال 122 فرعاً ومكتباً موزعة في سائر محافظات الوطن، ويعمل فيها 1,163 موظفاً، ولديها شبكة من الوكلاء ومنتجي التأمين يبلغ عددهم 216 وكيلًا ومنتجًا. ومنذ نشأتها، عملت هيئة سوق رأس المال على وضع خطط وسياسات مفضلة تهدف إلى النهوض بقطاع التأمين وذلك من خلال استكمال الأطر القانونية والرقابية الناظمة للقطاع وتعزيز عمليات الإشراف.

يعاني قطاع التأمين الفلسطيني من مجموعة من التحديات التي تحد من نموه وتطوره ومساهمته في التنمية الاقتصادية. وسيتم التركيز هنا على أبرز التحديات التي تواجه هذا القطاع والتي يمكن تقسيمها واستعراضها تحت ثلاثة عناوين:

### التحديات المرتبطة بجانب الطلب

يعتبر ضعف الثقافة والمعرفة المالية، وتحديداً التأمينية، في المجتمع من أهم محددات نمو الطلب على الخدمات والمنتجات التأمينية في فلسطين. وتشير نتائج دراسة الشمول المالي في فلسطين أن 81% من الأفراد البالغين في المجتمع الفلسطيني لديهم مستوى ثقافة مالية وتأمينية أقل من المتوسط.<sup>1</sup>

تمتاز المنتجات والخدمات التأمينية بمجموعة من الخصائص تميزها عن غيرها من الخدمات المالية، وتؤثر بالتالي بشكل مباشر على الطلب على خدمات التأمين. فمن حيث المبدأ يقوم المواطنون بدفع ثمن بوليصة التأمين مقابل تأمين ضد خطر معين. أي أن الشخص يدفع مبلغاً مالياً مقابل خدمة (تعويض) يأتي لاحقاً في حال حدوث الخطر المؤمن ضده، وفي أغلب الحالات لا يحدث ذلك الخطر. على أن ما يحدث على أرض الواقع لا يتوافق والسياق الطبيعي للحكم على جودة الخدمات التأمينية. إذ يتركز اهتمام المواطنين الذين يرغبون في شراء الخدمات التأمينية في المحل الأول على قيمة القسط مقابل الحصول على وثيقة التأمين، دون النظر إلى حجم التغطية التأمينية والشروط والاستثناءات التي تشملها وثيقة التأمين. ومن هنا يعتبر الوعي والثقافة التأمينية والمالية لدى مستخدمي المنتجات التأمينية من العوامل الهامة في تحفيز الطلب على خدمات ومنتجات التأمين. وهذا التحدي من أبرز التحديات التي تواجه قطاع التأمين في فلسطين ومن الأسباب الرئيسية لعدم نمو الطلب على المنتجات التأمينية. إن ضعف الوعي التأميني قد يؤدي إلى عدم تقدير الأفراد بشكل كافٍ للأهمية الاقتصادية والاجتماعية والحماية التي يوفرها قطاع التأمين من خلال مشاركة ونقل المخاطر المتوقع حدوثها.

### التحديات المرتبطة بجانب العرض

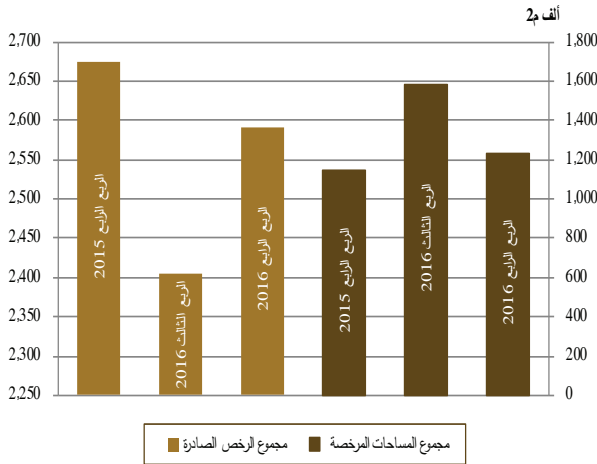
أن تركز المحفظة التأمينية في قطاع التأمين الفلسطيني لصالح منتجات محددة (تأمين المركبات) يشكل واحداً من الصعوبات التي تواجه القطاع، لما له من انعكاس وأثر سلبي على الاستدامة المالية لشركات التأمين ونموها وتطورها.

1- الشمول المالي في فلسطين، 2016، دراسة من قبل معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس) لصالح هيئة سوق رأس المال وسلطة النقد الفلسطينية.

## 6- مؤشرات الاستثمار<sup>1</sup>

### رخص البناء

شكل 6-1: مجموع رخص الأبنية الصادرة ومجموع المساحات المرخصة في فلسطين



جدول 6-1: مجموع رخص الأبنية الصادرة ومجموع المساحات المرخصة في فلسطين

عدد الرخص	المساحات المرخصة (ألف متر مربع)	السنة
9,214	3,987.5	2015
10,633	5,193.9	2016

جدول 6-2: أعداد السيارات الجديدة والمستعملة المسجلة لأول مرة في الضفة الغربية

الربع	سيارات من السوق الإسرائيلي (مستعمل)	سيارات من السوق الخارجي (مستعمل)	سيارات من السوق الخارجي (جديد)	المجموع
الربع الرابع 2015	795	4,490	1,715	7,000
2015	2,838	16,835	6,375	26,048
الربع الثالث 2016	730	5,214	2,067	8,011
الربع الرابع 2016	837	4,923	2,376	8,136
2016	2,924	19,930	7,943	30,797

الربع الرابع. عدد رخص الأبنية ومساحاتها مؤشر مهم على النشاط الاستثماري في كافة البلدان. يعرض الشكل 6-1 التطور في أعداد التراخيص المسجلة ومساحات الأبنية المرخصة. وصل عدد الرخص في الربع الرابع 2016 إلى 2,592 ترخيص، بزيادة بمعدل 7.7% عن ربع السنة السابق. كما بلغت حصة المباني غير السكنية من هذا العدد الكلي للتراخيص 8%. من ناحية ثانية، بلغت المساحات المرخصة في الربع الرابع 2016 نحو 1,233.5 ألف متر مربع، وهذا أقل بنحو 22% عن المساحات المرخصة في الربع السابق (انظر الشكل 6-1).

المقارنة السنوية. وصل عدد الرخص الصادرة في العام 2016 إلى 10,633 ترخيص، وهذا يمثل ارتفاعاً عن عددها في العام السابق بنسبة 15.4%. وترافق الارتفاع في عدد الرخص الصادرة ارتفاعاً أيضاً في المساحات المرخصة، إذ بلغت نحو 5,194 ألف متر مربع بارتفاع بمعدل 30% عن المساحات المرخصة في العام السابق (انظر الجدول 6-1). ويتوجب التنبيه إلى أن منح رخص البناء لا يعني بالضرورة المباشرة في أعمال البناء، كما أن بعض نشاطات البناء، خاصة في المناطق الريفية، لا يتم تسجيلها واستصدار رخص بناء لها.

### أعداد السيارات

أعداد السيارات المسجلة للمرة الأولى هي مؤشر معتمد على الحالة الاقتصادية وتوقعات السكان. إذ نظراً لارتفاع أسعار السيارات ولأن شراءها غالباً يتم عبر الاقتراض المصرفي، فإن هذا المؤشر يعبر عن المناخ الاقتصادي والتوقعات.

الربع الرابع. بلغ عدد السيارات الجديدة والمستعملة (المسجلة للمرة الأولى) في الضفة الغربية في الربع الرابع 8,136 سيارة. وهذا يزيد بمقدار 125 سيارة عن عددها في الربع السابق، وبمقدار 1,136 سيارة عن عددها في الربع المناظر من العام 2015. ويلاحظ أن نحو 61% من السيارات المسجلة خلال الربع الرابع 2016 هي سيارات مستعملة ومستوردة من الخارج، مقابل 29% سيارات جديدة مستوردة من الخارج أيضاً. كما أن 10% هي عبارة عن سيارات مستعملة مستوردة من السوق الإسرائيلي (انظر الجدول 6-2).

المقارنة السنوية. بلغ عدد السيارات الجديدة والمستعملة التي سجلت في الضفة الغربية للمرة الأولى خلال العام 2016 نحو 31 ألف سيارة. توزعت بين 65% سيارات مستعملة مستوردة من الخارج، 26% سيارات جديدة مستوردة من الخارج، 9% سيارات مستعملة مستوردة من إسرائيل. وبالمقارنة مع العام 2015، يلاحظ ارتفاع في عدد السيارات الجديدة والمستعملة التي سجلت في الضفة الغربية بمقدار 18%. جاء هذا الارتفاع نتيجة ارتفاع السيارات الجديدة والمستوردة من الخارج بمقدار 25% وارتفاع السيارات المستعملة والمستوردة من الخارج بمقدار 18%، وارتفاع عدد السيارات المستوردة من السوق الإسرائيلي بمقدار 3% (انظر الجدول 6-2).

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2017، إحصاءات رخص الأبنية. ووزارة المالية 2017، دائرة الجمارك والمكوس.

## صندوق 5: أدونات الدفع

بالمقابل، فإن أدونات الصرف، خصوصاً عندما يتم تسهيلها في المصارف، تزيد من انكشاف المصارف تجاه ديون الحكومة. وتشير المعلومات إلى أن نحو ثلثي الأدونات التي تم منحها حتى نهاية العام 2016 جرى فعلياً تسهيلها. من ناحية ثانية فإن تحقق الثمرات الإيجابية لإصدار الأدونات مرهون إلى حد بعيد بدرجة الحرص والالتزام الذين ستبديهما الحكومة الفلسطينية في إصدار وإدارة هذه الأدونات. ذلك لأن التزامها بدفع قيمة هذه الأدونات في وقت استحقاقها يعبر عن مدى مصداقيتها وشفافيتها، والذي ينعكس بالتالي على مدى ثقة الأطراف المحلية في التعاملات المالية المستقبلية معها. ولا يخفى أن توفر الرصيد لسداد هذه الأدونات مرهون بإيرادات الحكومة المبنية بشكل أساسي على أموال المقاصة التي يحصلها الجانب الإسرائيلي، بالإضافة إلى المنح والمساعدات الخارجية. هذه المصادر معرضة للتذبذب والتقلص بشكل كبير بناءً على تطورات الوضع السياسي. لهذا السبب دعا خبراء صندوق النقد الدولي إلى ضرورة الاستمرار بتقييم الاحتياطات المالية اللازمة في حسابات المالية العامة لسداد هذه الأدونات. وبالتالي ضمان مصداقية هذه الأدونات والحفاظ على الاستقرار المالي.

### موقف سلطة النقد الفلسطينية

ألزمت سلطة النقد الفلسطينية المصارف العاملة في فلسطين بعدم تجاوز حيازتها لأدونات الدفع 100 مليون دولار أمريكي، بالإضافة إلى نيتها زيادة الوزن التوجيهي لمخاطر الأدونات في إطار تنفيذها لقواعد بازل 2. ويعود ذلك لأن أكثر من نصف محفظة القروض، في حوالي ثلث المصارف المسجلة، ممنوحة للسلطة الوطنية أو موظفيها. كما أن رصيد أدونات الدفع المتوفرة لدى المصارف تمثل 48% من مجموع الأدونات الصادرة في نهاية النصف الأول من 2016. هذا أدى إلى وصول الانكشافات المباشرة وغير المباشرة للقطاع العام إلى ما مجموعه 174% من رأس مال المصارف. وهذه النسبة مقلقة خصوصاً عند الأخذ بعين الاعتبار الوضع المالي الحالي للحكومة.<sup>5</sup>

وفاء بيطاوي، باحثة مساعدة في «ماس»

عاني القطاع الخاص الفلسطيني من تراكم مستحقاته على السلطة الوطنية الفلسطينية. ففي نهاية عام 2014، بلغ إجمالي المتأخرات التراكمية للموردين المحليين على السلطة حوالي 695 مليون دولار.<sup>1</sup> ونتيجة لهذا اضطرت العديد من الشركات، خصوصاً تلك العاملة في مجالات الصحة والمقاولات وتوريد المواد الخام لمؤسسات السلطة، إلى الاقتراض من البنوك بنسب فوائد عالية لتغطية تخلف التسديد الحكومي. وأدى هذا إلى خلق عدّة مشاكل مالية لهذه المؤسسات وهدد بإفلاسها وزيادة تعثرها في سداد التسهيلات المصرفية الممنوحة لها.

وسعيّاً من الحكومة الفلسطينية لعلاج هذه المشكلة التي أرقت القطاع الخاص طويلاً والتي انعكست سلباً على الإنتاج المحلي، تم في شهر آذار 2016 إطلاق برنامج أدونات الدفع (أو السندات الأذنية قصيرة الأمد أو ما يعرف بالإنكليزية باسم Promissory Notes) بهدف تسديد جزء من مستحقات القطاع الخاص. وهذه الأدونات عبارة عن أوامر دفع باسم الحكومة لها تاريخ استحقاق معين تُمنح للدائنين من القطاع الخاص كسداد لمستحقاتهم. ويستطيع الدائنون الانتظار حتى تاريخ الاستحقاق المدون على الأذن للحصول على أموالهم، أو بإمكانهم اللجوء للبنوك من أجل تسهيلها والحصول على أموالهم مباشرة. وتنص توجيهات سلطة النقد على وضع سقف على الفوائد السنوية لتسهيل هذه الأدونات في المصارف يبلغ 8% على الأدونات بالشيكول ومعدّل الليور لستة شهور مضافاً له 3 بالمائة على الأدونات بالدولار.

قامت الحكومة منذ إطلاق البرنامج بتخصيص مبلغ 704.8 مليون شيكل كاحتياطي على شكل ودائع لدى ثلاثة من المصارف العاملة في فلسطين لتغطية استرداد هذه الأدونات.<sup>2</sup> وبلغ رصيد أدونات الدفع ذات أجل ستة أشهر حتى نهاية شهر تموز من عام 2016 حوالي 390 مليون شيكل. في حين بلغ رصيد الأدونات الصادرة في نهاية سنة 2016 حوالي 607.9 مليون شيكل، منها 365.7 مليون شيكل أدونات مدفوعة و242.2 مليون شيكل بانتظار موعد استحقاق صرفها.<sup>3</sup> وقد تم إصدار هذه الأدونات بناءً على معايير محددة أهمها أقدمية المتأخرات وقيمتها. وتم اعتبار المطالبات التي تجاوزت 250 ألف شيكل على أنها مستوفية لشروط الدفع. وتنوي الحكومة الفلسطينية الاستمرار في سياسة إصدار هذه الأدونات خلال سنة 2017 بمعدّل شهري يتراوح بين 50-70 مليون شيكل (حسب ما جاء في بيان الموازنة للعام 2017).

### التوقعات والمحاذير

من المتوقع أن تُؤتي هذه الأدونات ثمارها على القطاع الخاص والاقتصاد الفلسطيني بشكل عام في حال التزام الحكومة بها. ويتمثل ذلك بزيادة الإقبال على العطاءات الحكومية وانخفاض أسعار هذه العطاءات مما يمكن أن ينعكس في ارتفاع التشغيل والإنتاجية في القطاع الخاص. كما ستترك أدونات الدفع آثاراً إيجابية على النظام المصرفي المحلي نتيجة تسديد القروض الممنوحة سابقاً للقطاع الخاص من جهة، والاستفادة من الفائدة المدفوعة نتيجة تسهيل أدونات الدفع قبل موعد استحقاقها من جهة أخرى.

1 Source: IMF (2015): West Bank and Gaza, Report to the AD\_HOC Liaison Committee, May 18.

2- هي البنك العربي، والوطني، وفلسطين. ولكن يستطيع حامل الإذن اللجوء إلى أي بنك محلي لصفه في تاريخ استحقاقه أو تسيله قبل هذا التاريخ، ثم يقوم البنك بالرجوع إلى واحد من البنوك الثلاثة وتغطية قيمة الإذن من قيمة الاحتياطي.

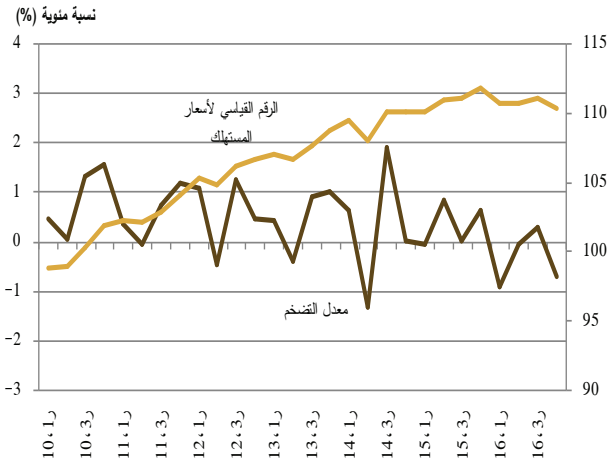
3- المصدر: وزارة المالية، كانون الثاني 2017 (بيانات غير منشورة).

4 World Bank, Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee May 4, 2017.

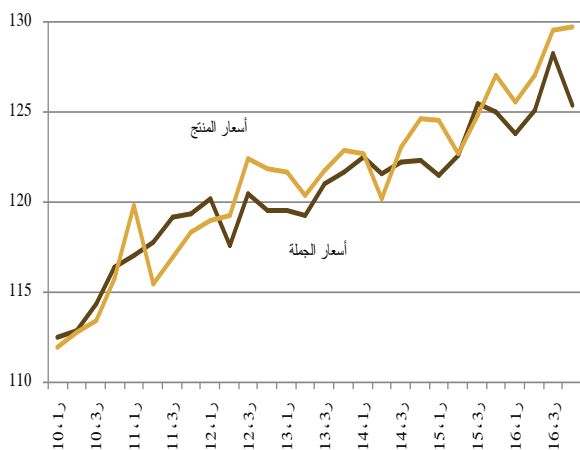
5 IMF (2016): West Bank and Gaza, Report to the AD\_HOC Liaison Committee, August 26. <http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/2016WBGRRR.pdf>

## 7- الأسعار والتضخم<sup>1</sup>

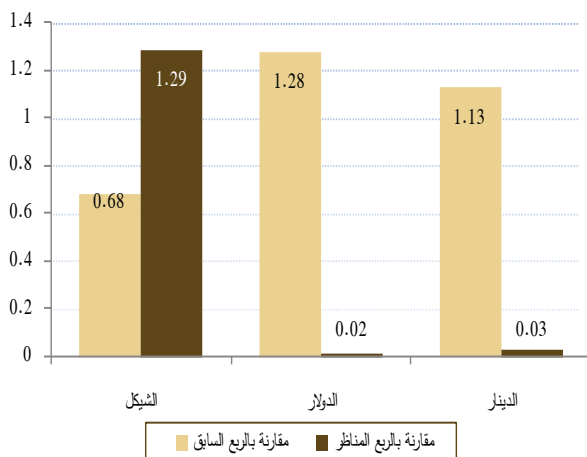
شكل 7-1: تطوّر الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدّل التضخم (سنة الأساس 2010)



شكل 7-2: تطوّر الرقم القياسي لأسعار الجملة وأسعار المنتج (سنة الأساس 2007)



شكل 7-3: تطور القوة الشرائية في الربع الرابع 2016 (نسبة مئوية)



يقيس الرقم القياسي لأسعار المستهلك أسعار مجموعة مختارة من السلع والخدمات الأساسية التي تعكس نمط الاستهلاك الوسطي للعائلات في هذا الاقتصاد (ومجموعة هذه السلع والخدمات يُطلق عليها اسم «سلّة الاستهلاك»). ويقيس الارتفاع في هذا الرقم القياسي معدّل التضخم في الاقتصاد بين تاريخين محددين. ومعدّل التضخم هو مقياس التغير في القوّة الشرائية للدخل. إذ بافتراض ثبات الأجور والرواتب الاسمية، فإنّ تضخم الأسعار بمقدار 10% في السنة يعني أنّ القوّة الشرائية للعائلات والأفراد انخفضت بنفس النسبة.

الربع الرابع. يبين الشكل 7-1 منحنيين، يطور المنحنى الأول تطوّر الرقم القياسي لأسعار المستهلك (على المحور الأيمن) انطلاقاً من قيمته في سنة الأساس 2010 = 100. أما المنحنى الثاني فيقيس (على المحور الأيسر) التبدل المئوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في كل ربع سنة مقارنة مع الربع السابق عليه، أي معدّل التضخم في كل ربع سنة. وصل الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الربع الرابع 2016 إلى 110.34 مقارنة مع 111.11 في الربع الثالث. وهذا يعني أن معدّل التضخم بين الربعين الثالث والرابع 2016 كان سالباً (هبوط في الأسعار) بمقدار 0.69%. وجاء هذا الانخفاض في الربع الرابع نتيجة انخفاض أسعار مجموعة المواد الغذائية والمشروبات المرطبة بمقدار 2.40%، وأسعار مجموعة المشروبات الكحولية والتبغ بمقدار 2.02%. كما شهد الربع الرابع أيضاً تضخماً سالباً بمعدّل 1.29% بالمقارنة مع الربع المناظر 2015.

المقارنة السنوية. سجّل الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في فلسطين انخفاضاً مقداره 0.22% خلال العام 2016 مقارنة بالعام السابق. ويعود السبب الرئيس في هذا الانخفاض إلى انخفاض أسعار السلع ضمن مجموعة المسكن ومستلزماته بمقدار 2.61% (حيث انخفضت أسعار كل من المحروقات المستخدمة كوقود للمنازل بمقدار 6.34% للوقود السائل، و4.47% للغاز، و2.84% للكهرباء). كما انخفضت أسعار السلع ضمن مجموعة المواد الغذائية والمشروبات المرطبة بمقدار 1.50% (انخفضت أسعار البيض الطازج بمقدار 15.53%، والدواجن الطازجة بمقدار 9.60%، والطحين بمقدار 6.62%). في المقابل سجّلت أسعار خدمات التعليم ارتفاعاً بنسبة 3.09% خلال العام 2016 مقارنة بالعام 2015، كما ارتفعت أسعار الخدمات الطبية بنسبة 1.13% بين العامين.

ويستدل من الأرقام أن معدّل التضخم بلغ 10.75% خلال الأعوام الستة بين العام 2010 و2016، كما وصل إلى 42.87% في العام 2016 مقارنة مع المتوسط السنوي لعام 2004.

### أسعار الجملة وأسعار المنتج

الربع الرابع. انخفض الرقم القياسي لأسعار الجملة (سعر البيع إلى تجار التجزئة) بمقدار 2.28% بين الربع الرابع والثالث 2016، ونتج هذا عن انخفاض أسعار الجملة للسلع المحلية بمقدار 4.02%، في حين ارتفعت أسعار الجملة للسلع المستوردة بنسبة 0.68%. بينما ارتفع الرقم القياسي لأسعار المنتج (الأسعار التي يتلقاها المنتجون المحليون)

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016. مسوح الأرقام القياسية، 2010 - 2016. بالتعاون مع سلطة النقد الفلسطينية لاحتساب القوّة الشرائية.



## الأسعار والقوة الشرائية<sup>2</sup>

القوة الشرائية للشيكل: يمثل معدّل التضخم في الاقتصاد تطوّر القوة الشرائية لكافة الأفراد الذين يتلقون رواتبهم بالشيكل ويصرفون كامل دخلهم بهذه العملة، أي أن تطور القوة الشرائية يعادل معدّل التغير في الأسعار خلال نفس الفترة. وقد شهد الربع الرابع من العام 2016 انخفاضاً في الرقم القياسي لأسعار المستهلك بنحو 0.69% مقارنة بالربع السابق ليبلغ 110.34، وانخفاضاً بنحو 1.29% مقارنة بالربع المناظر، وهو ما يعني تحسن القوة الشرائية للأفراد الذين يتلقون أجورهم ورواتبهم بالشيكل مقارنة بالربع السابق والربع المناظر. أما على المستوى السنوي فقد تحسنت القوة الشرائية للذين يتلقون رواتبهم بالشيكل بنحو 0.22% في العام 2016 مقارنة بالعام 2015 (أنظر الشكل 3-7).

القوة الشرائية للدولار: شهد الربع الرابع 2016 تحسناً في سعر صرف الدولار مقابل الشيكل بنحو 0.60% مقارنة بالربع السابق، بالمقابل تراجع سعر الصرف بنحو 1.26% مقارنة بالربع المناظر. وعند أخذ معدّل التضخم بعين الاعتبار فإن القوة الشرائية للأفراد الذين يتلقون رواتبهم بالدولار ويصرفون كامل نفقاتهم بالشيكل، قد تحسنت خلال الربع الرابع مقارنة بالربع السابق بنحو 1.28%. كما تحسنت بنحو 0.02% مقارنة بالربع المناظر من العام 2015. ونظراً لارتباط الدينار الأردني مع الدولار بسعر صرف ثابت فقد شهدت القوة الشرائية للدينار نفس التطورات التي طرأت على الدولار تقريباً. وفيما يتعلق بالمستوى السنوي فقد تراجعت القوة الشرائية للذين يتلقون رواتبهم بالدولار بنحو 0.91% في العام 2016 مقارنة بالعام 2015، نتيجة تحسن القوة الشرائية للشيكل بنسبة 0.22%، وتراجع متوسط سعر صرف الدولار بنحو 1.13% (انظر الشكل 3-7).

بنسبة 0.13% بين الربعين، ونتج هذا الارتفاع عن ارتفاع أسعار المنتج للسلع المنتجة والمستهلكة محلياً بنسبة 0.14% وأسعار المنتج للسلع المنتجة محلياً ومصدرة للخارج بنسبة 0.07% (انظر الشكل 7-2).

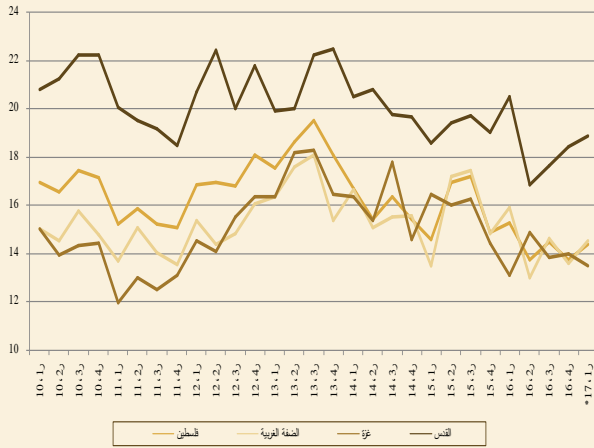
المقارنة السنوية. سجّل الرقم القياسي العام لأسعار الجملة ارتفاعاً بنسبة 1.62% خلال العام 2016 مقارنة بالعام 2015. ويعود السبب الرئيسي لهذا الارتفاع إلى ارتفاع أسعار السلع ضمن مجموعة صيد الأسماك بنسبة 17.20%، وأسعار السلع ضمن مجموعة الزراعة بنسبة 2.45%. وجاء ارتفاع أسعار الجملة نتيجة ارتفاع أسعار الجملة للسلع المحلية بنسبة 2.67%، وللسلع المستوردة بنسبة 0.70% مقارنة بالعام السابق.

كما سجّل الرقم القياسي لأسعار المنتج في فلسطين ارتفاعاً نسبته 2.57% خلال العام 2016 مقارنة بالعام 2015 بتأثير ارتفاع أسعار السلع ضمن مجموعة إمدادات الكهرباء والغاز وتكييف الهواء بنسبة 14.64%، وأسعار السلع ضمن مجموعة إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها بنسبة 7.28%. وجاء ارتفاع أسعار المنتج كمحصلة لارتفاع أسعار المنتج للسلع المستهلكة محلياً بنسبة 2.75%، وأسعار المنتج للسلع المنتجة محلياً والمصدرة للخارج بنسبة 1.12% مقارنة بالعام السابق.

2- تعرّف القوة الشرائية على أنّها "القدرة على شراء السلع والخدمات باستخدام ما يملكه الفرد من مال، وتعتمد على دخل المستهلك وعلى التغير في معدل الأسعار وسعر صرف العملة، لذا فإنّ التغير في القوة الشرائية بافتراض ثبات الدخل = معدل التغير في سعر صرف العملة مقابل الشيكل - معدل التضخم.

## صندوق 6: تذبذب أسعار لحوم الدجاج في فلسطين

شكل 1: متوسطات أسعار المستهلك الربعية للدجاج الطازج (الربع الأول 2010 - الربع الأول 2017) شيكل/كغم



الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017. مسح أسعار المستهلك، 2010 - 2017 رام الله - فلسطين.  
\*أسعار الربع الأول 2017 هي متوسط أسعار شهري كانون الثاني وشباط فقط.

### العامل الإسرائيلي

على أن الاضطرابات في سوق الدجاج الفلسطيني، وخصوصاً في الضفة الغربية، لا يمكن فهمها دون أخذ الدور الكبير الذي يلعبه تهريب الدجاج من إسرائيل بعين الاعتبار. يشكل سوق الضفة الغربية منفذاً للتخلص من فائض الإنتاج الدوري في السوق الإسرائيلية. وغالباً ما يقوم المنتجون الإسرائيليون بالتخلص من الدواجن التي اقترب موعد انتهاء صلاحيتها، أو غير المطابقة للمواصفات الإسرائيلية (من ناحية الوزن والشكل) بتصريفها في السوق الفلسطينية عبر تجار محليين يقومون ببيعها بأسعار متدنية. وانخفاض الأسعار الذي يتولد عن هذا يؤدي إلى خروج عدد من المنتجين المحليين من دائرة الإنتاج، وينجم عنه ارتفاع في الأسعار في دورات الإنتاج اللاحقة. ونظراً لضخامة الإنتاج الإسرائيلي من الدجاج، والذي يعادل ستة أضعاف الإنتاج الفلسطيني، فإن ضخ أو سحب نسبة طفيفة نسبياً من هذا الإنتاج في/من السوق الفلسطينية يؤدي إلى تذبذبات قوية في الأسعار المحلية والإنتاج المحلي.

يؤكد هذا التحليل على أن العلاج بالمسكنات، عبر تحديد الأسعار مثلاً، لن يقضي على جذور المشكلة. إن جزءاً من أسباب التذبذب في الأسعار يعود على عوامل طبيعية وعلى التحولات في الأسعار الدولية للأعلاف وأمهات الدجاج. كما يعود الأمر إلى قصر دورة إنتاج الدجاج وسرعة دخول وخروج المنتجين من السوق. وأخيراً، فإن دور التهريب من إسرائيل والإغراق يلعب دوراً مضمخماً لأية هزة صغيرة في السوق. وهذا كله يستدعي دراسة متأنية لوضع استراتيجية متكاملة تضمن استقراراً أعلى في الأسعار خصوصاً وأن لحم الدجاج يشكل مادة غذائية رئيسية على موائد الفلسطينيين، والفقراء منهم بشكل خاص.

أصالة مطير، باحثة متدربة في «ماس»

شهدت أسعار لحوم الدواجن الطازجة ارتفاعاً ملحوظاً في شهر شباط الماضي بلغ 13% فلسطين (21% في الضفة الغربية) مقارنة مع الشهر الأول من العام. ووصل سعر الكيلوغرام إلى أكثر من 20 شيكل في بعض المدن الرئيسية في الضفة مما ولد احتجاجات واسعة ومطالبات بتدخل الهيئات المختصة لوضع حد لهذا الارتفاع.

يساهم قطاع الدواجن (الدجاج اللحم والبيض والحبش والأرانب) بنحو 45% من قيمة الإنتاج الحيواني في فلسطين. وبلغ عدد الدجاج اللحم المستهلك في فلسطين نحو 57 مليون دجاجة سنوياً (66% منها في الضفة). بالمقابل بلغ الإنتاج المحلي في العام 2012 نحو 32 مليون دجاجة (70% منها في الضفة والباقي في قطاع غزة). أما الفارق بين الاستهلاك والإنتاج المحليان فيتم سده بالاستيراد. ولقد بلغت قيمة مستوردات الدجاج اللحم من إسرائيل حوالي نصف مليون دولار في العام 2015.<sup>1</sup>

يوضح الشكل 1 التذبذب الملحوظ في الأسعار الشهرية للدجاج في أجزاء فلسطين. ويدلل التحليل الإحصائي على وجود دورية في التغير في الأسعار، إذ بلغ عدد دورات إنتاج الدجاج اللحم 6 دورات في السنة (يبلغ متوسط دورة الإنتاج 50 يوم). وترتفع الأسعار وتعود إلى وضعها السابق عند انتهاء كل دورة إنتاج وبداية دورة جديدة.

يمكن إجمال المسببات الدورية في ارتفاع الأسعار بالتالي:

1. التحولات في تكاليف الإنتاج: ترتفع تكاليف تربية الدجاج اللحم في أشهر الشتاء نتيجة تكاليف التدفئة وارتفاع أسعار الصيغان اللاحمة وأسعار الأعلاف التي تتراوح بين 8 شيكل صيفاً و10 شيكل شتاءً للكيلوغرام، علماً بأن تكلفة العلف تصل إلى 70% من تكاليف إنتاج الدجاج اللحم.<sup>2</sup> من جهة أخرى هناك أثر الأمراض الموسمية (خاصة مرض «نيوكاسل»). وتقدر نسبة النفوق التي يسببها مرض نيوكاسل في دورات التربية الشتوية بنحو 25% من الصيغان والدجاج اليافع.<sup>3</sup>
2. ازدياد الطلب على الدجاج في الاعياد والمناسبات.
3. قصر دورة إنتاج الدجاج اللحم وانخفاض تكاليف الدخول في حلبة الإنتاج والخروج منه وهو ما يعكس في سرعة تحولات العرض المحلي بتأثير التحولات الطارئة في التكاليف.

يوضح الشكل 1 أيضاً أن الربع الثاني من العام 2016 شهد تدني أسعار الدجاج اللحم إلى أدنى مستوى منذ مطلع العام 2010، حيث وصل متوسط السعر في فلسطين إلى 13.71 شيكل للكيلوغرام. وفي الفترة ذاتها تقريباً والفترة اللاحقة طرأ ارتفاع كبير على تكاليف الإنتاج نتيجة إصابة مزارع أمهات بيض الدجاج اللحم في أوروبا وإسرائيل بمرض أنفلونزا الطيور. علماً بأن الإنتاج المحلي في فلسطين من بيض التفريخ لا يغطي سوى 60% من حاجة السوق.<sup>4</sup> ولقد أدى ارتفاع تكاليف الإنتاج مع الانحدار في الأسعار في صيف وخريف 2016 إلى خروج عدد كبير من مربي الدجاج اللحم من السوق، ويقدر عدد المزارعين الذين عزفوا عن الإنتاج بثلاث العدة الإجمالي حسب بعض التقديرات.<sup>5</sup>

1- البيانات مأخوذة من مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وفا. الثروة الحيوانية في الأراضي الفلسطينية، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2013. مسح الإحصاءات الزراعية، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2017. إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة..

2- مقابلة أجريت مع مدير المبيعات في شركة دواجن فلسطين-زهرا خروب بتاريخ 2017-3-28.

3- مقابلة أجريت مع مدير عام التسويق في وزارة الزراعة - طارق ابو لبن بتاريخ 2017-3-23.

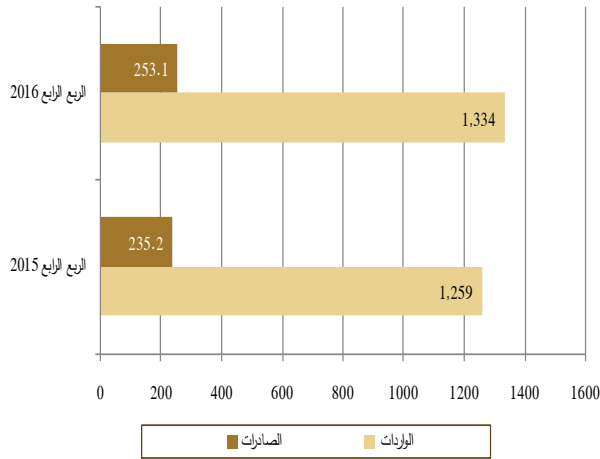
4- مرجع سابق 2.

5- مرجع سابق 3.

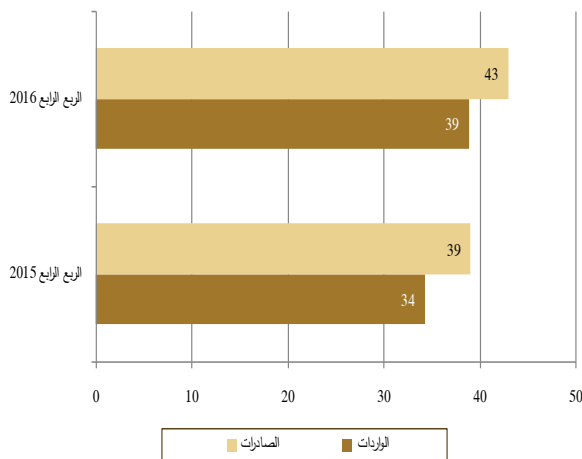
8- التجارة الخارجية<sup>1</sup>

## الميزان التجاري

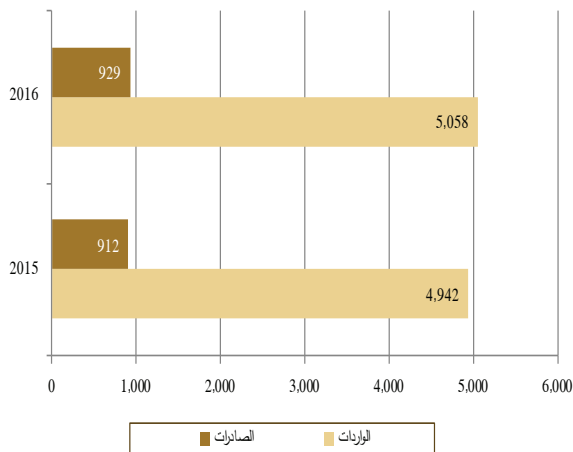
شكل 1-8: صادرات وواردات السلع المرصودة في الربع الرابع 2015 والربع الرابع 2016 (مليون دولار)



شكل 2-8: صادرات وواردات الخدمات المرصودة مع إسرائيل في الربع الرابع 2015 والربع الرابع 2016 (مليون دولار)



شكل 3-8: صادرات وواردات السلع المرصودة في 2015 و2016 (مليون دولار)



الربع الرابع. بلغت قيمة الواردات السلعية المرصودة<sup>2</sup> في الربع الرابع 2016 نحو 1,334 مليون دولار، وهذا أعلى بنسبة 7.8% من الربع السابق، وبنسبة 6.0% من الربع المناظر في العام السابق. أما الصادرات السلعية المرصودة فلم تزد قيمتها على 19% من قيمة الواردات، على الرغم من أنها شهدت ارتفاعاً بنسبة 11.6% مقارنة مع الربع الثالث وبنسبة 7.6% مقارنة بالربع المناظر من العام السابق. يمثل الفارق بين الصادرات والواردات العجز في الميزان التجاري السلعي والذي بلغ 1,081 مليون دولار. ولقد تحسّن هذا العجز بشكل طفيف نتيجة الفائض في ميزان تبادل الخدمات مع إسرائيل الذي بلغ 4.1 مليون دولار (انظر الشكلين 1-8 و 2-8).

المقارنة السنوية. بلغت قيمة الواردات السلعية المرصودة لعام 2016 نحو 5,057.5 مليون دولار وقد ارتفعت بنسبة 2.3% مقارنة مع عام 2015. أما الصادرات السلعية المرصودة فقد بلغت قيمتها حوالي 929.4 وسجلت ارتفاعاً بنسبة 1.9% مقارنة بعام 2015. ونتيجة لهذا بلغ العجز في الميزان التجاري السلعي 4,128 مليون دولار. وطراً تحسّن طفيف على هذا العجز نتيجة الفائض في ميزان الخدمات مع إسرائيل الذي بلغ 21.4 مليون دولار (انظر الشكلين 3-8 و 4-8).

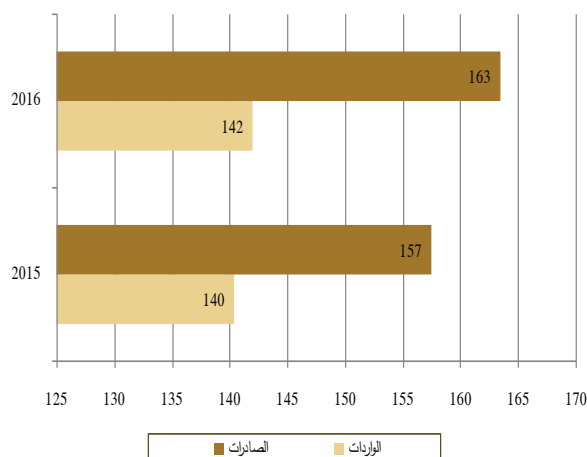
## ميزان المدفوعات

الحساب الجاري في ميزان المدفوعات هو صافي التراكم في ثلاثة موازين فرعية هي (1) الميزان التجاري: صافي التجارة بالسلع والخدمات. (2) ميزان الدخل: صافي تحويلات دخل عوامل الإنتاج مثل العمل ورأس المال. (3) ميزان التحويلات الجارية: المساعدات الدولية للحكومة والتحويلات الخاصة.

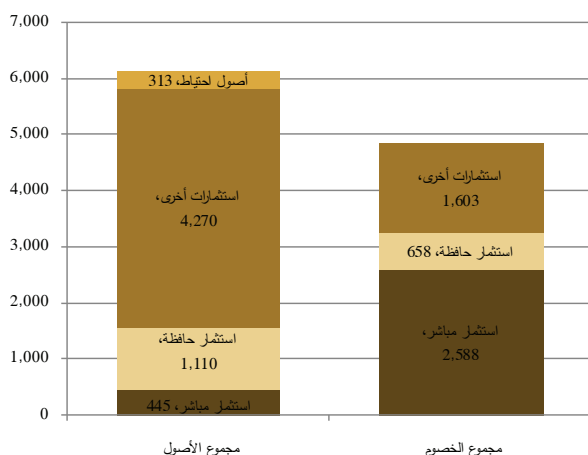
الربع الرابع. بلغ عجز الحساب الجاري الفلسطيني (وهو أيضاً ما يطلق عليه اسم عجز ميزان المدفوعات) 356.1 مليون دولار في الربع الرابع 2016، وهو ما يعادل 11% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. جاء عجز الميزان الجاري نتيجة عجز في الميزان التجاري (1,359.1 مليون). مقابل فائض في ميزان الدخل (تولّد أساساً من دخل عمّال الضفة في إسرائيل) بمقدار 408.6 مليون، وفائض في ميزان التحويلات (تولّد نحو ربعه من المساعدات الدولية للحكومة) بمقدار 585.4 مليون دولار. (انظر جدول 1-8)

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2017، إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة. والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية 2017، النتائج الأولية لميزان المدفوعات الفلسطيني الربع الرابع 2016..  
2- التجارة السلعية المرصودة هي أرقام التجارة المسجلة في فواتير المقاصة (للتجارة مع إسرائيل) والبيانات الجمركية (التجارة المباشرة مع العالم الخارجي)، يُضاف إلى ذلك أرقام التجارة بالمواد الزراعية (التي تقوم وزارة الزراعة بتسجيلها). أرقام التجارة المرصودة هي أدنى بشكل ملحوظ من الأرقام الفعلية للتجارة الخارجية الفلسطينية. تقديرات الأرقام الفعلية يتم وضعها في ميزان المدفوعات الفلسطيني.

شكل 8-4: صادرات وواردات الخدمات المرصودة مع إسرائيل في 2015 و2016 (مليون دولار)



شكل 8-5: رصيد الاستثمارات الدولية (الربع الرابع 2016) (مليون دولار)



جدول 8-1: ميزان المدفوعات الفلسطيني\* (مليون دولار)

2016	2015	الربع الرابع 2016	الربع الرابع 2015	
(5,170.5)	(5,199.6)	(1,359.1)	(1,319.0)	1. الميزان التجاري للسلع والخدمات
(4,282.1)	(4,300.5)	(1,126.6)	(1,091.6)	صافي السلع
(888.4)	(899.1)	(232.5)	(227.4)	صافي الخدمات
1,578.6	1,712.2	408.6	430.2	2. ميزان الدخل
2,243.9	1,421.4	585.4	348.9	3. ميزان التحويلات الجارية
(1,348.0)	(2,066.0)	(365.1)	(539.9)	4. ميزان الحساب الجاري (1+2+3)
1,113.9	2,451.1	354.5	706.6	5. صافي الحساب الرأسمالي والمالي
231.5	(393.2)	10.6	(168.2)	6. صافي السهو والخطأ

(\*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.

جرى تمويل عجز الميزان الجاري هذا من الحساب الرأسمالي والمالي، الذي وقّر مبلغ 354.5 مليون دولار. ومن الضروري الانتباه إلى أنّ هذا البند (الحساب الرأسمالي والحساب المالي) يمثّل ديناً على الاقتصاد الوطني، طالما كانت قيمته موجبة.

المقارنة السنوية. بلغ عجز الحساب الجاري الفلسطيني 1,348 مليون دولار في العام 2016، وهو أقل بنسبة 35% عن عجز العام الماضي. وجاء هذا أساساً بسبب الارتفاع في التحويلات الجارية (بنسبة 58%) بين العامين. وفي حين طرأ تحسّن طفيف على عجز الميزان التجاري شهد ميزان تحويلات الدخل تراجعاً بلغت نسبته 8% تقريباً (انظر الجدول 8-1). جرى تمويل عجز ميزان المدفوعات هذا من الحساب الرأسمالي والمالي، الذي وقّر مبلغ 1,113.9 مليون دولار. من المفترض نظرياً أن يحدث توازن تام بين عجز الحساب الجاري وفائض الحساب الرأسمالي والمالي. أي أنّ القيمة الصافية لهما يجب أن تساوي صفر. ولكن غالباً ما يكون هناك فارق بينهما، بسبب نقص البيانات أو التهريب، وهو ما يتم تسجيله تحت بند «حساب السهو والخطأ». ويلاحظ أنّ قيمة هذا البند ارتفعت بشكل ملحوظ بين العامين.<sup>3</sup>

### الاستثمارات الدولية

بلغت قيمة الأصول الخارجية للاقتصاد الفلسطيني نهاية الربع الرابع 2016 نحو 6,138 مليون دولار. وشكّل الاستثمار المباشر في الخارج 7.2% منها، واستثمارات الحافظة 18.1%. بالمقابل، بلغ إجمالي أرصدة الخصوم على الاقتصاد الفلسطيني حوالي 4,849 مليون دولار، كان أكثر من نصفها على شكل استثمارات مباشرة.

يعبّر الفارق بين الأصول والخصوم عن أنّ المقيمين في فلسطين «يستثمرون» 1,289 مليون دولار في الخارج أكثر مما «يستثمر» غير المقيمين في فلسطين. ولكن يتوجّب الانتباه إلى أنّ جزءاً كبيراً من الأصول (64%) هو عبارة عن ودائع في البنوك الخارجية (معظمها من المصارف)، وهذه ليست استثمارات بالمعنى المعروف للاستثمار. وعند أخذ الاستثمارات المباشرة فقط بعين الاعتبار يتضح أنّ ميزانها موجب في فلسطين، إذ تُشير الأرقام إلى أنّ استثمارات غير المقيمين المنفذة في فلسطين تزيد على استثمارات الفلسطينيين في الخارج بمقدار 2,143 مليون دولار. (انظر الشكل 8-5)

3- صافي السهو والخطأ في الجدول لا يعادل الفرق بين الحساب الجاري والحساب الرأسمالي والمالي، ويعود السبب إلى أنّ جهاز الإحصاء قام بإضافة التمويل الاستثنائي إلى بند صافي السهو والخطأ

## صندوق 7: انضمام فلسطين إلى «اتفاقية أغادير»

والاتحاد الأوربي، بما فيها اتفاق الشراكة مع فلسطين الموقع في العام 1997، تأسيس مناطق تجارة حرة بين الدول المنفردة والاتحاد الأوربي. وتضمن هذه الاتفاقيات المبدأ الذي يعرف باسم «التراكم الثنائي» (Bilateral Cumulation). وهذا المبدأ يقول أنه إذا قامت شركة في فلسطين مثلاً باستيراد نسيج من دول الاتحاد الأوربي وصنعت منه قمصانا ثم أعادت تصديرها إلى أوروبا فإن القيمة المضافة في النسيج وفي القمصان معاً تعتبر على أنها فلسطينية المنشأ وبالتالي يمكن إعفاء القمصان من الجمارك الأوربية.

على أن اتفاقيات الشراكة الأوربية المنفردة مع دول المتوسط العربية لا تسمح بإمكانية مراكمة القيمة المضافة بين الدول المتوسطية نفسها. أي إذا قامت الشركة الفلسطينية باستيراد النسيج من مصر مثلاً وخاطت منه قمصاناً فإن هذه القمصان لا تعفى من الجمارك الأوربية إذا كانت القيمة المضافة في فلسطين على هذه القمصان أقل من 70%. هذه الثغرة هي تماماً ما تسعى اتفاقية أغادير إلى سدها.

سوف تسمح اتفاقية أغادير، حالما تتمكن من خلق منطقة تجارة حرة بين أعضائها، بتطبيق مبدأ «التراكم المتعدد» (Diagonal Cumulation) مع الاتحاد الأوربي: إذا قامت إحدى دول اتفاقية أغادير باستخدام مدخلات مستوردة من دولة أخرى في الاتفاقية لصناعة منتج معين، ثم قامت بتصدير هذا المنتج إلى الاتحاد الأوربي فإن الاتحاد سيمنح هذا المنتج معاملة تفضيلية. أي سوف يعتبر أن القيمة المضافة المحلية في هذا المنتج هي مجموع القيم المضافة التي تمت في دول اتفاقية أغادير على هذا المنتج.<sup>4</sup>

سلام صلاح، باحثة مساعدة في «ماس»

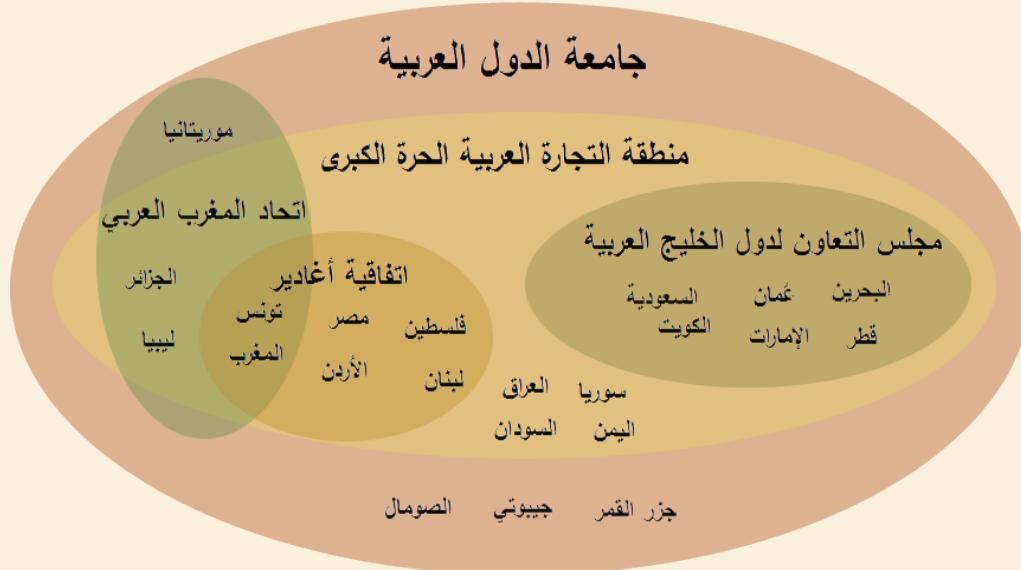
تم في نهاية شهر آذار الماضي، وعلى هامش أعمال الدورة 28 لمؤتمر القمة العربية الذي عُقد في الأردن، الإعلان عن قبول انضمام لبنان وفلسطين إلى اتفاقية «منطقة التبادل الحر بين الدول العربية المتوسطة»، وهي الاتفاقية التي تعرف اختصاراً باسم «اتفاقية أغادير»<sup>1</sup>. يعود تاريخ هذه الاتفاقية إلى العام 2004 حين جرى التوقيع عليها من قبل أربعة دول عربية (المغرب، الأردن، تونس، مصر). وتنص المادة ثلاثون من اتفاقية أغادير على أنه «يمكن لكل دولة عربية عضو في جامعة الدول العربية ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وترتبط مع الاتحاد الأوربي باتفاقية شراكة أو اتفاقية تجارة حرة، طلب الانضمام إلى هذه الاتفاقية، ويتم ذلك بموافقة جميع الدول الأطراف في لجنة وزراء الخارجية»<sup>2</sup>.

ترمي اتفاقية أغادير إلى تحقيق أربعة أهداف: إقامة منطقة للتبادل التجاري الحر بين الدول العربية المتوسطة، تطوير النشاط الاقتصادي ودعم التشغيل، تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية، التقريب بين تشريعات الدول المشاركة في المجالات الاقتصادية بهدف توفير مناخ موافق لشروط الاندماج بينها.

### اتفاقية مكملة للشراكة الأوربية-المتوسطة

اتفاقية أغادير هي إلى حد بعيد اتفاقية مكملة «لإعلان برشلونة» والمبادرة المتوسطية التي جاء بها الاتحاد الأوربي في العام 1995 والتي تولد عنها اتفاقيات الشراكة بين الدول العربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط والاتحاد الأوربي.<sup>3</sup> تضمن اتفاقيات الشراكة بين الدول المتوسطية

شكل 1: توزيع دول الجامعة العربية حسب الاتفاقيات التجارية



المصدر: ويكيبيديا، شوهدي بتاريخ 4/4/2017. <https://goo.gl/xWikPo>

1- الوحدة الفنية لاتفاقية أغادير. «خارجية دول أغادير يوافقون على انضمام فلسطين ولبنان». شوهدي بتاريخ 4/4/2017. <http://www.agadiragreement.org/DetailsPage/AghadirAr/NewsDetailsAr.aspx?PID=1003>

2- بالتريدي. اتفاقيات التجارة، اتفاقية أغادير AA. شوهدي بتاريخ 5/4/2017. [www.paltrade.org/ar\\_SA/page/trade-agreements](https://www.paltrade.org/ar_SA/page/trade-agreements)

3- مقابلة هاتفية مع محمد حميدان، مدير دائرة تجارة الخدمات في وزارة الاقتصاد بتاريخ 10/4/2017.

4- من أجل معلومات أوسع حول مراكمة القيمة المضافة في اتفاقيات الشراكة الأوربية راجع: Kanafani, N (2000). "Associating Palestine with European Union: the present framework and the way ahead". Ramallah: Palestine Economic Policy Research Institute-MAS

في حساب الناتج المحلي تبعاً لسعر هذا الطن في السوق المحلية، وهذا يعني أن إنتاج ذات الكمية من القمح (ومن النوعية ذاتها) تضيف إلى الناتج المحلي الإجمالي قيمة أعلى بكثير في الدول الغنية التي تسود فيها الأسعار المرتفعة، مما تفعله في الدول الفقيرة. وهذا ما يجعل مقارنة الأرقام الجارية للناتج المحلي بين الدول غير دقيقة وغير عادلة طالما أنها تعكس جزئياً التباين بالأسعار وليس فقط التباين في كميات ونوعيات الإنتاج. جوهر الإشكالية يكمن في أن مقارنة الإنتاج والدخل بين الدول تتطلب تحويل قيم الناتج المحلي المختلفة إلى قيمتها بعملة واحدة، ولكن أسعار الصرف بين العملات لا تعكس بأمانة ودقة تباين القوة الشرائية للعملات المختلفة. وهذه هي المشكلة التي وضع الاقتصاديون لها حلاً تحت عنوان أسعار صرف «مكافئ القوة الشرائية» (PPP).

### مكافئ القوة الشرائية

هناك نوعان من أسعار الصرف بين العملات، سعر الصرف الجاري وسعر صرف مكافئ القوة الشرائية. الأول هو السعر المراقب في السوق، مثلاً كل 1 دولار يعادل 18.7 جنية مصري. سعر الصرف الثاني هو سعر بديل لسعر صرف السوق، ويقوم على أساس تكاليف الحياة في كل دولة مقارنة بالدولة الأخرى، وعلى التباين في معدلات التضخم بينها. سعر صرف مكافئ القوة الشرائية يوحد ويوازن بين أسعار كافة السلع والخدمات فيما بين دولتين. مثلاً إذا كان ما يمكن شراءه بـ 10 دولارات في أمريكا يطابق من حيث الكمية والنوعية تماماً ما يمكن شراءه بـ 50 جنيه مصري، فإنه سعر الصرف الذي يعادل ما بين القوة الشرائية للعملةين يكون 5 جنيهات لقاء كل دولار. سعر صرف القوة الشرائية هذا يعني أن سعر صرف الجنيه المصري في السوق المذكور سابقاً اقل من قيمته الحقيقية (-undervalued) بمقدار يقرب من 70%. واضح ان استخدام سعر صرف مكافئ القوة الشرائية سوف يرفع من قيمة الناتج المحلي الإجمالي لمصر مقاساً بالدولار بمقدار يقرب من ثلاثة أضعاف قيمته عند استخدام سعر صرف السوق.

### برنامج المقارنات الدولي (ICP)

أولت هيئة الأمم المتحدة اهتماماً كبيراً بتطوير تقنيات تسمح بإجراء مقارنات دولية لأرقام الحسابات القومية. وقامت في العام 1968 بتأسيس برنامج دائم لهذا الغرض تحت اسم برنامج المقارنات الدولية (International Comparison Program) والذي يعمل الآن تحت مظلة البنك الدولي. ويقوم البرنامج بشكل دوري بتقدير ونشر بيانات عن قيم الناتج المحلي الإجمالي حسب مكافئ القوة الشرائية في 199 دولة (بما فيها فلسطين). ولقد صدر المجلد الأخير للبرنامج في العام 2014 وهو يغطي أسعار صرف مكافئ القيمة الشرائية في دول العالم في العام 2011. ويوفر الجدول 1 نبذة عن الأرقام التي وردت في ذلك المجلد لعدد من الدول المختارة.<sup>1</sup>

يستحيل بالطبع التوصل بشكل مباشر إلى سعر الصرف الذي يوحد تماماً بين أسعار كافة السلع والخدمات المتشابهة في

## مفاهيم وتعريف اقتصادية: مكافئ القوة الشرائية Purchasing Power Parity (PPP)

من المعلوم أنّ مقياس الدخل، أو الناتج المحلي الإجمالي، يعاني من مثالب متعددة، وهو على ذلك ليس مؤشراً أميناً للتدليل على مستوى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي. ولكن هذا المؤشر يظل الأوسع استخداماً والأكثر انتشاراً للتعبير عن مستوى النشاط الاقتصادي وللمقارنة بين مستويات الحياة في البلدان المختلفة. ولعل أفضل تفسير لهذه المفارقة هو ما ذكره الاقتصادي البارز آرثر لويس (جائزة نوبل في 1979): «أن مستوى الدخل للفرد ما يزال، على الرغم من كل نواقصه، أفضل مؤشر متاح للرفاه ذلك لأن مستوى الدخل يتيح الفرصة أمام الفرد لأن يسيطر على مصيره ويتحكم به.»

الناتج المحلي الإجمالي هو القيمة النقدية لكافة أنواع البضائع والخدمات التي يتم إنتاجها في الاقتصاد خلال فترة سنة. ويتم حساب قيمة هذه البضائع والخدمات بضرب كميات إنتاجها بأسعارها في السوق. ومن بين النواذر التي تذكر للتعبير عن إحدى النواقص الأساسية التي يعاني منها مؤشر الناتج المحلي ان زواج الرجل من الطاهية أو المربية التي تعمل في منزله يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي. ذلك لأن عمل المربية هو عمل سوقي (يهر في السوق) مدفوع الأجر ويدخل في حساب الناتج المحلي، في حين أن الأعمال المنزلية للزوجة وتربية الأطفال هي نشاطات غير سوقية (اذن غير اقتصادية) ولا تدخل في حساب الإنتاج. قصور آخر يعاني منه مؤشر الدخل يتمثل في أن الناتج المحلي الإجمالي هو مقياس للتدفق وليس للمخزون، وهذا يعني أن الدول يمكنها من حيث المبدأ زيادة الناتج المحلي فيها، أو الدخل، على حساب استنزاف مخزون الثروات الطبيعية والرأسمالية في البلاد.

### الأسعار الثابتة

استنبط الاقتصاديون حلاً مقنعة لعدد من المثالب التي يعاني منها مؤشر الناتج المحلي: الأول يتعلق بالمقارنة بين أرقام الناتج في نقطتي زمن مختلفتين، والثاني يتعلق بمقارنة الناتج المحلي الإجمالي بين البلدان المختلفة. ينشأ المثلث الأول من أن تغير قيمة الناتج المحلي بين سنة وأخرى قد يتولد من ارتفاع الأسعار وليس من زيادة الكميات التي يتم إنتاجها من السلع والخدمات. وللتخلص من تأثير زيادة الأسعار يتم استخدام ما يعرف باسم «الأسعار الثابتة». على سبيل المثال، إذا أردنا التوصل إلى قيمة زيادة الإنتاج «الحقيقية» (أي تلك التي تعزى إلى زيادة كميات الإنتاج وليس إلى ارتفاع الأسعار) بين العام 2000 و2010، نقوم بضرب كميات البضائع والخدمات التي تم إنتاجها في العام 2010 بأسعار هذه البضائع والخدمات في العام 2000. والزيادة في قيمة الناتج المحلي هذه عن قيمته في العام 2000 تمثل النمو «الحقيقي» للاقتصاد، أي ما يعرف باسم النمو بالأسعار الثابتة للعام 2000.

### المقارنات الدولية

المشكلة الثانية، أي مشكلة المقارنة بين الناتج المحلي في الدول المختلفة، ترتبط بالتباين الكبير في أسعار السلع والخدمات في دول العالم. على سبيل المثال، أن إنتاج كل طن قمح يدخل

1- World Bank. 2015. Purchasing Power Parities and the Real Size of World Economies: A Comprehensive Report of the 2011 International Comparison Program. Washington, DC: World Bank. <http://siteresources.worldbank.org/ICPEXT/Resources/ICP-2011-report.pdf>

الشرائية للأردن مثلاً يمكن حسابه الآن بشكل غير مباشر، عبر تقسيم ن. م. ا. بالدينار على ن. م. ا. للأردن مقاساً بالأسعار الأمريكية (20.5/59.8 = 0.34). وسعر الصرف هذا يختلف بشكل كبير عن سعر الصرف السوقي للدينار والذي يعادل 0.71 دولار لكل دينار.

القاعدة العامة للتباين بين قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الجاري وقيمه بدولار مكافئ القوة الشرائية هي كالتالي: كلما كانت الأسعار في بلد ما أعلى من الأسعار السائدة في أمريكا (كما في النزوح مثلاً)، فإن قيمة الناتج المحلي فيها حسب مكافئ القوة الشرائية تكون أدنى من قيمة الناتج حسب سعر صرف السوق. والعكس بالعكس. وكلما توسع الفرق بين الأسعار، كبر الفارق بين الناتج المحلي مقاساً بالطريقتين.

خذ إسرائيل وفلسطين على سبيل المثال، نظراً لأن الأسعار في إسرائيل أعلى بمقدار 13 نقطة عن الأسعار في أمريكا (متوسط الأسعار في 199 دولة يبلغ 100)، فإن ناتجها المحلي مقاساً بدولار مكافئ القوة الشرائية يقل بمقدار 24 مليار عن قيمته حسب سعر صرف السوق (سعر صرف الدولار حسب مكافئ القوة الشرائية في إسرائيل يعادل 3.945 شيكل). أما في فلسطين، ونظراً لأن مستوى الأسعار فيها أقل بمقدار 50 نقطة عن الأسعار في أمريكا، فإن الناتج المحلي حسب مكافئ القوة الشرائية فيها أعلى من الناتج المحلي الجاري بمقدار 6.2 مليار دولار (سعر صرف الدولار حسب مكافئ القوة الشرائية في فلسطين يعادل 2.187 شيكل: أي ما يمكن شراؤه بدولار واحد في أمريكا يمكن شراؤه بكمية ونوعية مطابقة تماماً بـ 2.187 شيكل في فلسطين).

لا شك أن استخدام أسعار صرف مكافئ القوة الشرائية يعطي صورة أكثر دقة وأكثر عدالة عن مستويات الدخل في الدول المختلفة. على سبيل المثال أن دخل الفرد المصري لا يزيد على 2,888 دولار جاري في العام 2011، ولكنه يرتفع إلى 10,599 دولار حسب مكافئ القوة الشرائية. من ناحية ثانية فإن مقارنة مستويات الدخل بالدول المختلفة مع بعضها البعض ليس لها دلالة حقيقية وعملية إذا ما تم تجاهل التباين في أسعار السلع والخدمات بين هذه الدول. ويكفي هنا أن نشير إلى أن دخل الفرد المصري في 2011 كان لا يزيد على 3% من دخل الفرد في النزوح حسب أسعار الصرف الجارية، في حين أنه يصل إلى 17% المقارنة بمكافئ القوة الشرائية.

بلدين مختلفين. ولهذا السبب اختار برنامج المقارنات الدولية طريقاً بديلاً للحساب. يفترض هذا الطريق أن هناك أسعاراً واحدة لكافة البضائع والخدمات في كافة أنحاء العالم، وأن هذه الأسعار مطابقة للأسعار السائدة في الولايات المتحدة الأمريكية. حالما يتم افتراض هذه الأسعار العالمية الموحدة فإن الخطوة التالية تتمثل في ضرب هذه الأسعار بكميات البضائع والخدمات التي يتم إنتاجها في البلدان المختلفة. وحصيلة عملية الضرب هذه تمثل الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول مقاساً، ليس فقط بالدولار الأمريكي، ولكن أيضاً مقاساً بالأسعار الأمريكية. وهكذا يصبح بالإمكان مقارنة أرقام الناتج المحلية للدول المختلفة مع بعضها البعض نظراً لأن مستويات الأسعار باتت موحدة فيما بينها.

يسجل العمود الأول في الجدول 1 قيم الناتج المحلي الإجمالي في دول مختلفة بالعمولات المحلية (مثلاً الأردن 20.5 مليار دينار، ومصر 1,371 مليار جنيه). كما يسجل العمود الثاني قيمة الناتج المحلي لهذه الدول مقيماً بالدولار على ضوء سعر الصرف السائد في السوق بين العملة المحلية والدولار. واضح أن قيمة الناتج المحلي الإجمالي في أمريكا تظل على حالها في العمودين الأول والثاني. لاحظ أيضاً أن قيمة الناتج المحلي في كل من إسرائيل وفلسطين تم تحويلها من الشيكل (في العمود 1) إلى الدولار (العمود 2) بسعر صرف سوقي واحد يعادل 3.571 شيكل لكل دولار.

يسجل العمود الثالث قيمة الناتج المحلي الإجمالي على ضوء مكافئ القوة الشرائية. ويتم حساب هذا، كما ذكرنا سابقاً، بضرب كميات الإنتاج من البضائع والخدمات في الأردن مثلاً بأسعار هذه البضائع والخدمات في الولايات المتحدة ذاتها. واضح أن قيمة الناتج المحلي في أمريكا تظل أيضاً على حالها هنا كما في العمودين السابقين. ولكن قيمة الناتج حسب مكافئ القوة الشرائية (المحسوبة باستخدام الأسعار الأمريكية) تختلف في كافة الدول الأخرى عن قيمتها المحسوبة باستخدام أسعار الصرف السوقية. لاحظ أن سعر صرف مكافئ القوة

جدول 1: الناتج المحلي الإجمالي مقيماً بالدولار الجاري وبدولار مكافئ القوة الشرائية (2011)

الناتج المحلي الإجمالي للفرد	الناتج المحلي الإجمالي				
	دولار مكافئ شراء 5	دولار 4	مليار دولار مكافئ شراء 3	مليار دولار 2	مليار عملة محلية 1
49,782	49,782	15,533.8	15,533.8	15,533.8	الولايات المتحدة
61,879	99,035	306.5	490.5	2,750	النزوح
10,057	5,456	13,495	7,921.9	47,310.4	الصين
10,599	2,888	843.8	229.9	1,371.1	مصر
11,169	4,615	59.8	28.8	20.5	الأردن
30,168	33,259	234.2	258.2	923.9	إسرائيل
3,833	2,345	16.0	9.8	35.0	فلسطين

Source: World Bank. 2015. Purchasing Power Parities and the Real Size of World Economies: A Comprehensive Report of the 2011 International Comparison Program. Washington, DC: World Bank.

## المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في فلسطين 2010 - 2016

2016 <sup>2</sup>				2015	2016	2015	2014	2013	2012	المؤشر
الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع						
السكان (ألف نسمة)										
4,816.5	4,833.5	4,799.8	4,766.2	4,732.7	4,867.4	4,682.5	4,550.4	4,420.5	4,293.3	فلسطين
2,935.4	2,944.5	2,926.3	2,908.0	2,889.8	2,962.9	2,862.5	2,790.3	2,719.1	2,649.0	الضفة الغربية
1,881.1	1,888.9	1,873.5	1,858.2	1,842.9	1,904.5	1,820.0	1,760.1	1,701.4	1,644.3	قطاع غزة
سوق العمل										
1,002.0	970.9	975.0	974.0	983.0	980.5	963.0	917.0	885.0	858.0	عدد العاملين (ألف شخص)
45.5	46.1	45.7	45.8	46.2	45.8	45.8	45.8	43.6	43.4	نسبة المشاركة (%)
25.7	28.4	26.9	26.6	25.8	26.9	25.9	26.9	23.4	23.0	معدّل البطالة (%)
16.9	19.6	18.3	18.0	18.7	18.2	17.3	17.7	18.6	19.0	الضفة الغربية
40.6	43.2	41.7	41.2	38.4	41.7	41.0	43.9	32.6	31.0	قطاع غزة
الحسابات القومية (مليون دولار)										
3,327.2	3,439.4	3,355.2	3,275.3	3,336.5	13,397.1	12,673.0	12,715.6	12,476.0	11,279.4	الناتج المحلي إجمالي
2,961.5	3,170.7	3,082.5	2,984.8	2,926.2	12,353.3	11,765.6	11,840.4	11,062.6	10,158.5	الإنفاق الخاص
964.4	879.3	905.7	780.8	934.1	3,530.2	3,429.5	3,478.2	3,381.7	3,126.9	الإنفاق الحكومي
760.3	677.8	715.6	684.0	795.2	2,837.7	2,677.4	2,415.0	2,707.3	2,378.5	التكوين الرأسمالي الإجمالي
658.8	600.1	631.6	541.9	607.0	2,432.4	2,338.1	2,172.3	2,071.8	1,871.1	الصادرات
2,017.8	1,888.5	1,980.2	1,716.2	1,926.0	7,602.7	7,537.6	7,208.9	6,804.0	6,299.9	الواردات
الناتج المحلي للفرد (دولار)										
723.3	753.0	739.8	727.4	746.0	2,943.5	2,863.9	2,960.1	2,992.2	2,787.2	بالأسعار الجارية
434.2	442.9	447.8	441.0	441.0	1,765.9	1,744.5	1,737.4	1,793.3	1,807.5	بالأسعار الثابتة (أسعار 2004)
ميزان المدفوعات (مليون دولار)										
(1,359.1)	(1,288.5)	(1,348.6)	(1,174.3)	(1,319.0)	(5,170.5)	(5,199.5)	(5,036.7)	(4,732.2)	(4,428.7)	الميزان التجاري
408.6	401.3	404.3	364.4	430.2	1,578.6	1,712.3	1,482.4	1,160.3	857.4	ميزان الدخل
585.4	572.8	553.3	532.4	348.9	2,243.9	1,421.5	1,405.3	1,188.5	1,750.5	ميزان التحويلات الجارية
(365.1)	(314.4)	(391.0)	(277.5)	(539.9)	(1,348.0)	(2,065.7)	(2,149.0)	(2,383.4)	(1,820.8)	ميزان الحساب الجاري
أسعار الصرف والتضخم										
3.829	3.806	3.815	3.908	3.878	3.840	3.884	3.577	3.611	3.854	سعر صرف الدولار مقابل الشيكل
5.401	5.377	5.381	5.512	5.470	5.418	5.483	5.046	5.093	5.436	سعر صرف الدينار مقابل الشيكل
(0.69)	0.32	(0.03)	(0.90)	0.65	(0.22)	1.43	1.73	1.72	2.78	معدّل التضخم (%) <sup>1</sup>
المالية العامة (على الأساس النقدي، مليون دولار)										
936.4	737.6	993.3	884.6	550.4	3,552.0	2,891.4	2,791.2	2,319.9	2,240.1	صافي الإيرادات المحلية (بما فيها المقاصة)
768.2	879.4	1,151.6	862.4	859.2	3,661.6	3,424.9	3,445.9	3,250.7	3,047.1	النفقات الجارية
80.2	45.0	54.1	37.1	51.1	216.5	176.4	160.9	168.4	211.0	النفقات التطويرية
88.0	(186.8)	(212.4)	(15.0)	(359.9)	(326.2)	(709.9)	(815.6)	(1,099.2)	(1,018.0)	فائض/عجز الموازنة الكلي (قبل المنح)
214.3	168.8	203.5	179.8	174.9	766.3	796.8	1,230.4	1,358.0	932.1	إجمالي المنح والمساعدات
302.3	(18.0)	(8.9)	164.8	(185.0)	440.1	86.9	414.8	258.7	(85.9)	فائض/عجز الموازنة الكلي (بعد المنح)
2,483.8	2,553.8	2,530.2	2,527.0	2,537.2	2,483.8	2,537.2	2,216.8	2,376.2	2,482.5	الدين العام الحكومي
القطاع المصرفي (مليون دولار)										
14,190.1	14,068.3	13,599.6	13,143.6	12,602.3	14,190.1	12,602.3	11,822.0	11,191.0	9,799.0	موجودات/مطلوبات المصارف
1,683.6	1,624.4	1,495.2	1,483.2	1,461.7	1,683.6	1,461.7	1,464.0	1,360.0	1,258.0	حقوق الملكية
10,595.7	10,432.6	10,202.6	10,054.7	9,654.6	10,595.7	9,654.6	8,935.0	8,304.0	7,484.0	ودائع الجمهور
6,865.9	6,666.4	6,405.1	6,137.3	5,824.7	6,865.9	5,824.7	4,895.0	4,480.0	4,122.0	التسهيلات الائتمانية

تغطي البيانات الأراضي الفلسطينية باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل عام 1967 (باستثناء بيانات البطالة والسكان).  
1. معدّل التضخم محسوب على أساس مقارنة متوسط الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في كل سنة (كل ربع) مع متوسطها في السنة (الربع) السابقة.  
2. أرقام 2016 هي بيانات أولية عرضة للتنقيح والتعديل.  
الأرقام بين الأقواس هي أرقام سالبة  
البيانات الموجودة في الجدول حسب آخر تحديث متوافر للبيانات.



# Economic Monitor

48

Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)  
Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS)  
Palestine Monetary Authority (PMA)  
Palestine Capital Market Authority (PCMA)

2017

# Economic Monitor Issue 48/2017

**Editor: Nu'man Kanafani**

**Palestine Economic Policy Research Institute- MAS (General Coordinator: Salam Salah)**

**The Palestinian Central Bureau of Statistics (Coordinator: Amina Khasib)**

**Palestine Monetary Authority (Coordinator: Dr. Shaker Sarsour)**

**Palestine Capital Market Authority (Coordinator: Dr. Bashar Abu Zarour)**

Copyright

All rights reserved. No part of this publication may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photo copying, or otherwise, without the prior permission of the Palestine Economic Policy Research Institute-MAS, the Palestinian Central Bureau of Statistics and Palestine Monetary Authority.

@ 2017 Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)

P.O. Box 19111, Jerusalem and P.O. Box 2426, Ramallah

Telephone: +972-2-298-7053/4

Fax: +972-2-298-7055

E-mail: info@mas.ps

Website: www.mas.ps

@ 2017 Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS)

P.O. Box 1647, Ramallah

Telephone: +972-2-2982700

Fax: +972-2-2982710

E-mail: diwan@pcbs.gov.ps

Website: www.pcbs.gov.ps

@ 2017 Palestine Monetary Authority (PMA)

P.O. Box 452, Ramallah

Telephone: +972-2-2409920

Fax: +972-2-2409922

E-mail: info@pma.ps

Website: www.pma.ps

@ 2017 Palestine Capital Market Authority (PCMA)

P.O. Box 4041, AlBireh

Telephone: +972-2-2946946

Fax: +972-2-2946947

E-mail: info@pcma.ps

Website: www.pcma.ps

To Order Copies

Contact the Administration on the above addresses.

This issue of the Economic & Social Monitor is partially supported by:



**Arab Fund for Economic &  
Social Development**



**البنك الإسلامي العربي**  
Arab Islamic Bank

## CONTENTS

- ◆ **GDP**  
Box 1: 2016 General Budget and 2017 Budget Plan
- ◆ **Labor Market**  
Box 2: Arrears and Public Debt
- ◆ **Public Finance**  
Box 3: Non-performing loans and Arrears
- ◆ **The Banking Sector**  
Box 4: Palestinian Insurance Sector: Obstacles and Prospects
- ◆ **Non-Banking Financial Sector**  
Box 5: Promissory Notes
- ◆ **Investment Indicators**  
Box 6: Fluctuation of chicken prices in Palestine Prices and Inflation
- ◆ **Prices and Inflation**
- ◆ **Foreign Trade**  
Box 7: Palestine's Accession to the Agadir Agreement
- ◆ **External Trade**
- ◆ **Economic Concepts and Definitions:**  
Purchasing Power Parity (PPP)
- ◆ **Key Economic Indicators in Palestine  
2012-2016**



M A S

Palestine Economic Policy  
Research Institute (MAS)



Palestine Monetary  
Authority (PMA)



Palestinian Central Bureau  
of Statistics (PCBS)



هيئة سوق رأس المال الفلسطينية  
Palestine Capital Market Authority

## GDP <sup>1</sup>

Gross Domestic Product (GDP) is a monetary measure of the market value of all types of goods and services produced in an economy during a specific period of time. Despite the frequently articulated shortcomings of GDP as an indicator, economists still agree that it is the best available indicator for the performance of economies and welfare of citizens on national and international levels.

Quarter 4: Palestinian GDP (at 2004 constant prices) dropped by 1.3% over Q4 2016 compared with the previous quarter reaching US\$ 1,997 million: US\$ 1,505 million in the West Bank and US\$ 492 million in Gaza Strip (Figure 1-1). This drop was the result of a decline by 1.9% in the West Bank compared with a 0.6% increase in Gaza Strip. This is similar to the third quarter, as the West Bank recorded a decline by 1.1% against an increase in Gaza Strip by 2.0%.

This decline during Q4, accompanied with an increase in the population, resulted in a decline in the per capita GDP by about two percentage points compared with the previous quarter. Compared with the corresponding quarter, Palestinian GDP grew by 1.3% in Q4 2016 compared with Q4 2015, which was accompanied with a decline in the per capita GDP by one and a half percentage points (Table 1-1).

Annual Comparison: Real Palestinian GDP reached US\$ 8 billion (at 2004 constant prices) during 2016, a rise by 4.1% over 2015 (Table 1-2), 3.0% in the West Bank and 7.7% in the Gaza Strip. Per capita GDP achieved a modest growth by 1.2% in 2016 compared with previous year reaching USD 1,766.

**Table 1-1: Per capita GDP\* by Region (constant prices, base year 2004) (US\$)**

	Q4 2015	Q3 2016	Q4 2016
<b>Palestine</b>	<b>441.0</b>	<b>442.9</b>	<b>434.2</b>
- West Bank*	565.9	572.6	558.5
- Gaza Strip	262.7	259.0	258.3

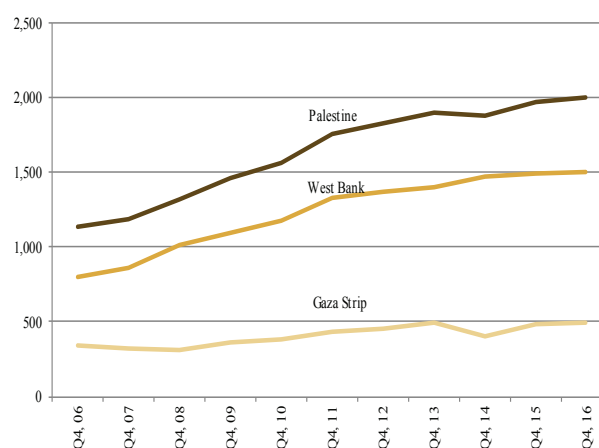
(\*) Data do not include that part of Jerusalem which was annexed by Israel following its occupation of the West Bank in 1967.

**Table 1-2: Palestinian GDP (2004 constant prices)**

Indicator	2015	2016	Growth Rate%
GDP (USD million)	7,719.3	8,037.0	4.1
- West Bank *	5,906.1	6,084.9	3.0
- Gaza Strip	1,813.2	1,952.1	7.7
per capita GDP (USD)	1,744.5	1,765.9	1.2
- West Bank *	2,267.2	2,278.9	0.5
- Gaza Strip	996.3	1,037.7	4.2

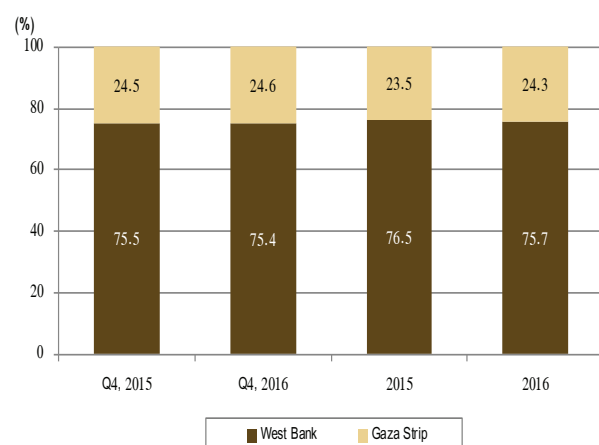
(\*) Data do not include that part of Jerusalem which was annexed by Israel following its occupation of the West Bank in 1967.

**Figure 1-1: Palestinian GDP\* by Quarters (constant prices, base year 2004) (US\$ million)**



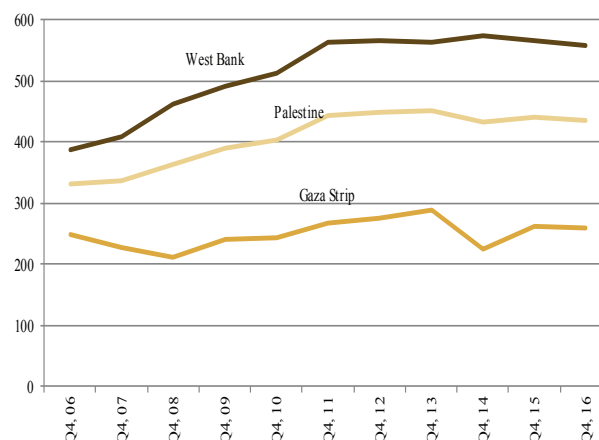
(\*) Data do not include that part of Jerusalem which was annexed by Israel following its occupation of the West Bank in 1967.

**Figure 1-2: % GDP in Palestine\* by Region (constant prices, base year 2004)**



(\*) Data do not include that part of Jerusalem which was annexed by Israel following its occupation of the West Bank in 1967.

**Figure 1-3: Per Capita GDP in Palestine\* by Region (constant prices, base year 2004) (US\$)**



(\*) Data do not include that part of Jerusalem which was annexed by Israel following its occupation of the West Bank in 1967.

<sup>1</sup> The source of data in this section: PCBS, 2017, Periodic Statistics on National Accounts, 2006-2016. Ramallah- Palestine.

The Gap in GDP between the West Bank and the Gaza Strip Even though Gaza Strip's share of GDP increased by one percentage point between 2015 and 2016, its contribution to GDP is still as low as a quarter of the country's GDP (Figure 1-2). Meanwhile the gap between the West Bank and Gaza Strip in terms of per capita GDP reached USD 300 in Q4 (Figure 1-3) and USD 1,241 on average in 2016 (a decline by 2.3% compared with the previous year). Nevertheless, per capita GDP in Gaza Strip is still about 46% of the West Bank's per capita GDP.

### Composition of GDP

There was little change in the composition of GDP over the consecutive quarters (Q3 and Q4 2016) and between the average GDP for 2015 and 2016. The sectoral change did not exceed 1.5 points over the consecutive quarters (which is mainly ascribed to the expansion of the construction sector), whereas over the corresponding quarters there was no change. There was a decline in the transportation, information, and finance sectors against a slight increase in public administration, defense and services sectors (Figure 1-4).

### Expenditure on GDP

Quarter 4: The absolute increase in GDP between Q4 2015 and Q4 2016 amounted to about US\$ 24.5 million (a growth by 1.3% as mentioned above), which is explained by the increased aggregate consumption expenditure (private and public) by US\$ 27.6 million, and a decline in investments by about US\$ 4.8 million; while net exports remained almost the same as a result of achieving same increase in both exports and imports during the quarter (Figure 1-5).

Annual Comparison: The year 2016 witnessed a decline in the share of private and public consumption of GDP by 1.5 percentage points compared to 2015. This was accompanied by a decrease in the share of net exports compared to a relatively minor increase in the share of investments. Despite the decline in consumption, the gap between the increased use/consumption and increased production in the economy is the most obvious indicator of deficit in the Palestinian economy. The expenditure on GDP of consumption, investment and exports amounted to \$ 12,840 million in 2016, which exceeds total domestic production by about US\$ 4.803 million, or 60% of GDP (Table 1-3 and Figure 1-5).

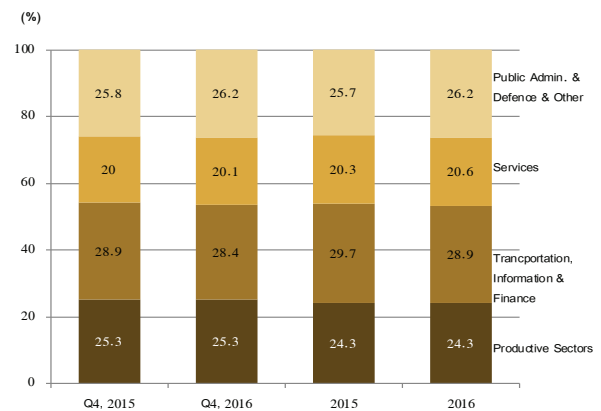
**Table 1-3: Expenditure on GDP in the Palestinian Territory\* (constant prices, base year 2004) (US\$ Million)**

	Q4 2015	Q4 2016	2015	2016
Investment	447.8	443.0	1,549.1	1,638.1
Private consumption	1,800.4	1,814.6	7,209.7	7,466.9
Government consumption	572.3	585.7	2,149.3	2,152.4
Net Exports	(811.5)	(810.9)	(3,126.7)	(3,127.2)
Net errors and omissions	(36.5)	(35.1)	(62.1)	(93.2)
<b>Total=GDP</b>	<b>1,972.5</b>	<b>1,997.3</b>	<b>7,719.3</b>	<b>8,037.0</b>

(\*) Data do not include that part of Jerusalem which was annexed by Israel following its occupation of the West Bank in 1967.

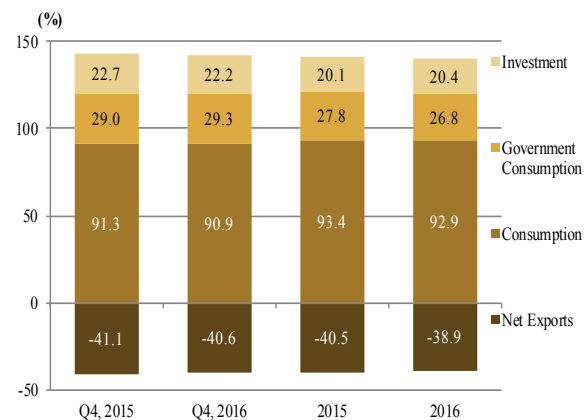
Figures between brackets indicate negative values.

**Figure 1-4: % Contribution of Economic Sectors to Palestinian GDP\* (constant prices, base year 2004)**



(\*) Data do not include that part of Jerusalem which was annexed by Israel following its occupation of the West Bank in 1967.

**Figure 1-5: % Expenditure on GDP in the Palestinian Territory\* (constant prices, base year 2004) (% percent)**



(\*) Data do not include that part of Jerusalem which was annexed by Israel following its occupation of the West Bank in 1967.

The total does not equal 100%, due to 'net errors and omissions' item (refer to table 1-3).

## Box 1: 2016 General Budget and 2017 Budget Plan

### 2016 Public Budget: Target vs. Actual

When the Palestinian Authority planners developed the 2016 Public Budget, they based their target figures on assumptions of unfavorable political and economic conditions, which translated into meticulous discretion in estimating revenues as well as tougher austerity. Yet the actual results (on a cash basis) were better than the plan's forecasts in accounting terms. Below is a summary of the differences between planned and actual outcomes (see Table 1):

- The 2016 public revenues totaled NIS 13.9 billion, which is 19 percent higher than the target. The improvement was mainly due to the rise in non-tax domestic revenues (Israel's release of funds frozen in the wake of the Electricity Agreement - see the previous issue of the Monitor- and licensing fees from the Telecommunications Company). Total current expenditure, including net lending, meanwhile was NIS 13.9 billion, 8 percent lower than estimates.
- The increase in revenues and the drop in expenditure from the planned figures lowered the current budget deficit, before international aid, by about 90 percent compared to the target. Actual developmental expenditure was 40 percent less than estimates, which produced an actual budget deficit of NIS 1.2 billion, which is 77 percent lower than estimates.
- External funding (international aid) for the current budget and developmental expenditure was NIS 2.9 billion in total, which is 25 percent less than the target (and 48 percent lower than its value in 2015). However, due to the significant reduction in the actual budget deficit before international aid, the total budget after aid showed a surplus of NIS 1.684 billion compared to an expected deficit of NIS 1.507 billion.
- All these figures are on a cash basis; i.e., on actual collection and expenditure but not on commitment basis; i.e., what is actually receivable and payable. During 2016, the actual budget accumulated net arrears or outstanding payments of USD 836 million (See the Box on government arrears below).

In short, the variance between the target and the actual figures has helped reduce the actual deficit. However, budget spending has continued to suffer three major chronic impairments. First, the budget has fallen short of cutting net lending, which was 21 percent higher than the plans and continued to drain more than 7 percent of total current spending. The failure to achieve this goal has remained a main feature of Palestinian budgets despite the efforts and costs associated with the installation of pre-payment meters for electricity and water. Second, the modest value and proportion of developmental spending, and the failure to meet the goals of developmental spending- which is mainly funded by international aid- have also become key features of the Palestinian general budgets. Developmental spending in 2016 was, however, 20 percent higher than in 2015. Third, the share of salaries and wages in total expenditure is particularly high. With salaries and wages depleting around 55 percent of net public revenues, it is difficult to use the government budget to implement a fiscal policy with well-defined economic and social goals.

However, the development of public finances is on track and it is progressing as planned. According to the Minister of Finance, the deficit-to-GDP ratio fell from 16.5 in 2013 to 5.6 in 2016, while domestic revenues increased by 66 percent over the past three years at an average annual rate of 17 percent.<sup>1</sup> Progress has also

been reported in public debt and arrears. The Ministry of Finance transfers NIS 20 million per month to the Pension Authority. The Ministry has also reduced the private sector arrears by about USD 370 million, and issued NIS 607 million promissory notes to the private sector (see the Box on promissory notes below).

The analysis here was restricted to examining total financial flows of the budget without evaluating the effectiveness and reliability of the sectoral and program-based distribution of revenues and expenditures. Government budgets are policy instruments in the first place rather than arithmetical calculation of revenues and expenditure. Certainly, assessing the extent to which a budget has achieved its economic and social goals requires a detailed study of collection and spending at both the sectoral and program levels.

**Table 1: Government Budgets 2016 and 2017 (in Million NIS)**

	2016 Budget	2016 Actual Budget	2017 Budget	% Change of 2017 budget over 2016 actual budget
Total public revenues	11,630	13,896	13,821	(0.5)
Net public revenues	11,189	13,524	13,451	(0.5)
- Domestic revenues	3,393	5,023	5,040	0.3
Tax revenues	2,194	2,391	3,141	31.4
Non-tax revenues	1,199	2,309	1,900	(17.7)
Provisional allocations		323		
- Clearance revenues	8,237	8,873	8,780	(1.0)
- tax rebates (-)	441.0	372	370	(0.5)
Total current expenditures	15,212	13,936	16,147	15.9
- Salaries & wages	7,662	7,332	8,093	10.4
- Non-wage expenses	6,700	5,410	7,104	31.3
- Net lending	850	1,029	950	(7.7)
- Provisional payments		165		
Current deficit before financing	4,023	412	2,697	554.6
- Developmental spending	1,365	824	1,639	98.9
Total deficit before financing	5,388	1,237	4,335	250.4
- Total external financing	3,881	2,921	2,496	(14.5)
For budget support	2,925	2,318	1,950	(15.9)
To support developmental expenditure	956	603	546	(9.5)
- Net arrears accumulated		836	(1,170)	(240.0)

### FY 2017 Budget

The budget plan for 2017 has maintained a conservative approach, assuming that donor support will decline, and that some payments made last year by Israel and the Palestinian private sector are non-recurring. In the area of reforming the management of public finances, the plan expected the government to continue transferring payments to local government units (NIS 400 million annually) and to the Palestinian Pension Authority (NIS 20 million per month) and to continue issuing promissory notes to the private sector (up to NIS 50-70 million per month) to reduce the accumulation of arrears.

<sup>1</sup> Shukri Bishara, Minister of Finance and Planning, at the preparatory session for the donor meeting in Brussels (Wafa News Agency, April 12, 2017).

Table 1 shows the figures for the 2017 budget plan. Despite the optimistic forecasts of 31 percent increase in tax revenues, there is a slight change in gross and net revenue in 2017 compared with actual figures in 2016. On the other hand, the budget expected a 16 percent rise in current expenditure and 90 percent increase in developmental expenditure, which will translate into a 250 percent increase in total deficit before financing over 2016. Obviously, such expectations are untenable (exaggerated rises). It might be the case that the figures for actual revenue and expenditure for 2016 are on a cash basis, while budget plan figures are on a commitment basis. Assuming that the total deficit after external aid will reach NIS 1.8 billion and that the government will pay about NIS 1.2 billion of the total arrears accumulated, the plan implies that the funding gap in 2017 will exceed NIS 3 billion. In economic terms, such a large funding gap (22 percent of net revenue) is a sign of structur-

al weakness and lack of sustainability in the financial position of the PA and the Palestinian government.

The PA Minister of Finance said at the donors' preparatory meeting that the government has reached its maximum limit for increasing revenues and that due to natural factors growth in the coming years will not be as significant as it was in the previous years. Therefore, the emphasis henceforth will be on cutting expenditures through redressing the share of salaries in public expenditure; improving the methods of calculating the funds deducted by Israel for energy, electricity and water bills – which is collected from consumers; and reforming the health sector.<sup>2</sup>

MAS researcher Misyef Jamil

2 Ibid.

## 2- Labor Market<sup>1</sup>

Manpower in Palestine, which comprises all persons aged 15 years and older, amounted to 2,965 thousand persons by the end of Q4 2016. The labor force, which includes only all persons qualified to work and seeking actively to find work, amounted to 1,348 thousand. The difference between the labor force and the actual number of workers provides a measure of the rate of unemployment. Figure 2-1 shows the relation between the three variables and the development of population.

### The Participation Rate

The numbers show that the percent of labor force to manpower in Palestine (which is known as the participation rate) was around 46% in recent years. This ratio is close to prevailing ratios in other countries in the region (42% in Jordan, for example, in 2014, according to World Bank data), but it is significantly different from those in developed countries, where the participation rate is close to 60% or higher, as in Germany and Norway, for example.

There is a wide gap between the male and female participation rates in Palestine, as the percent rises to 72% for males, and drops to only 19% for females. There is no remarkable disparity between the West Bank and Gaza Strip in this regard. Obviously, the decline in the female participation rate in Palestine is the factor driving the decline in the total participation rate.

### Number of Workers and their Distribution

Quarter 4: The number of workers in Palestine increased by 3.2% between Q3 2016 and Q4 2016 reaching 1,002 thousand workers. The distribution of workers in Q4 2016 was 57% in the West Bank, around 30% in Gaza Strip, and 13% (or about 129 thousand workers) in Israel and the settlements. In Q4 2016 more than 20% of the employed in Palestine worked in the public sector (Figure 2-2), and this percent rises to about 35% in the Gaza Strip. About 35% of the employed work in the services sector during Q4 2016. This percent rises to 52% in the Gaza Strip. About 20% of the employed work in the trade sector which comes in the second place in terms of employment. This

Figure 2-1: Individuals (aged 15 years and above) and Workers in Palestine, (Q1 2010-Q4 2016) (Thousand)

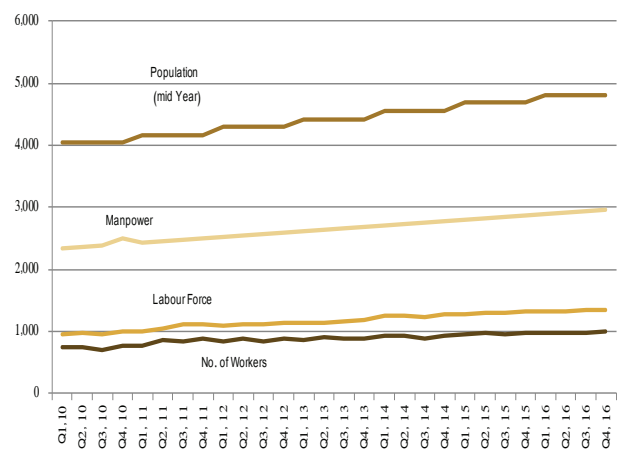
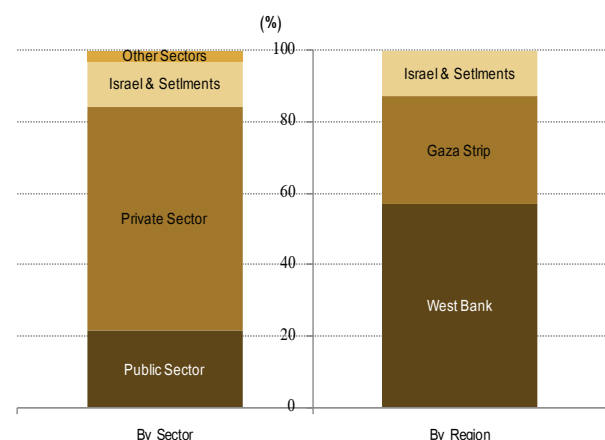


Figure 2-2: % Distribution of Palestinian Workers by Region and by Sector, Q4 2016 (%)



percent diverges between the West Bank and Gaza Strip, whereby the building and construction sector employ 23% of workers in the West Bank and less than 7% in Gaza Strip (Figure 2-3).

1 The Source of data in this section: PCBS, 2016, Labor Forces Survey, Ramallah, Palestine.

Annual Comparison: The number of employed rose by 1.8% between 2015 and 2016, reaching 981 thousand workers. By region, about 58.5% of workers worked in the West Bank, 29.5% in Gaza Strip, and 12% in Israel and the settlements during 2016. By sector, one fifth of total workers in Palestine were employed by the public sector, while this percent rises to 36.4% in Gaza Strip.

By economic activity, the share in employment of agriculture, fishing and forestry sectors dropped by 1.3 percentage points in 2016 compared with the previous year. As well services sector employment fell, reaching 35.5% (combining an increase among females (65.4%) with a decrease among males (30%)). In contrast, the percentage of workers in the construction sector increased by one percentage point.

The number of Palestinians working in the Israeli and the settlements reached 116.8 thousand workers, about 17% of the number of workers working in the West Bank. About 61.3 thousand of these workers are registered workers (who hold work permits) and 42.0 thousand are unregistered workers, while 13.6 thousand hold Israeli ID (i.e., Palestinians from Jerusalem who do not require permits to work in Israel).

### Distribution of Net Increase in Employment between 2015-2016

Table 2-1 shows that the net number of entrants to the labor force in Palestine between 2015 and 2016 was 42 thousand persons (the net number, is the difference between the number of new entrants minus the number of those leaving the labor force for one reason or another). On the other hand, the net increase in the number of workers in 2016 was about 17 thousand persons in the West Bank and the Gaza Strip, which means that during 2016 the number of unemployed increased between the two years by 25 thousand in Palestine. By region, 5,000 person of the net number of entrants to the labour force in 2016 were in the West Bank and 12,000 in the Gaza Strip. Yet 4,500 persons out of the West Bank's 5,000 new entrants worked in Israel and the settlements, which means that during 2016 the public and private Palestinian institutions in the West Bank created a net of 500 jobs only. This net increase is attributed to a decline in public sector employment between the two years by about 3,500 persons and an increase in private sector employment by 4,000 persons (these figures are approximate as some of them were derived from percentages. It must be stressed once again that the net decline in the public sector employment is the net outcome of the increase (in education and health sectors for example) and decline in other sectors. There is no available data from PCBS on the structure of increase and decline in public sector employment (like statistics on the number of pensioners, and workers contracted with temporary contracts who were dispensed, etc.).

### Unemployment

Quarter 4: The unemployment rate is the number of unemployed people divided by the number of people in the labor force. The unemployment rate in Palestine was 25.7% in Q4 2016, similar to that registered in the corresponding quarter 2015, which is two percentage points higher than the previous quarter (Table 2-1).

Figure 2-3: % Distribution of Palestinian Workers by Economic Activity, Q4 2016 (%)

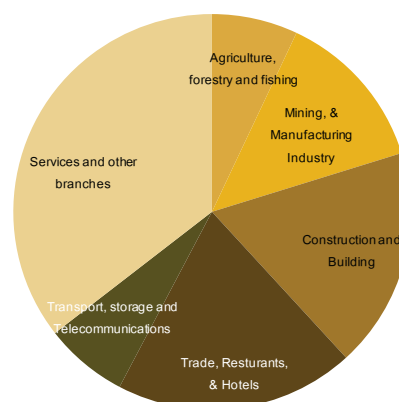


Figure 2-4: Employed and Unemployed in Palestine by Age Group (2016)

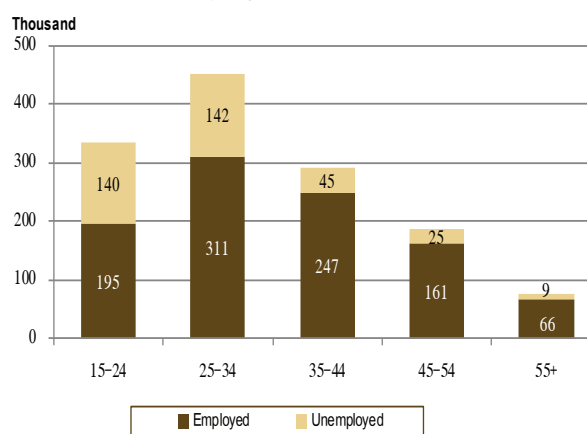


Figure 2-5: Employed and Unemployed in Palestine by Educational Level and Gender (2016)

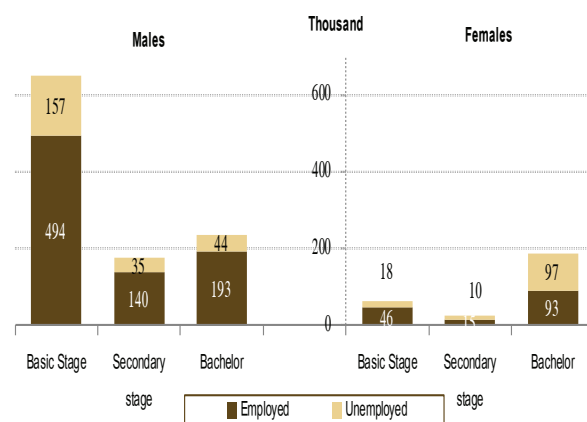


Table 2-1: Unemployment rate among participants in the labour force in Palestine by region and gender, 4th Quarter 2016 (%)

Place of Work	Average Weekly Work Hours		Average Monthly Work days	
	2015	2016	2015	2016
West Bank	43.9	44.3	22.4	22.8
Gaza Strip	37.1	38.3	22.9	22.7
Israel and the settlements	40.4	40.2	19.1	19.6
Palestine	41.4	41.8	22.0	22.2

Source: Palestinian Labour Force Survey: annual Report 2016 and 2015 (PCBS).



Annual comparison: In 2016, the unemployment rate in Palestine stood at 26.9 percent (18.2% in the West Bank and 41.7% in the Gaza Strip), up 1 percentage point from 2015. In Gaza Strip, the rate remained unchanged without any improvement compared with the previous year. Most international organizations sounded alarm bells regarding this very high rate, considered as one of the highest in the world, warning of its socio-economic impacts and its unprecedented incidence for such a long period.

Two of the most noticeable characteristics of unemployment in the Palestinian territory in 2016 are that:

- 1) It is high among the youth: the unemployment rate in the age group between 15-24 years reached 41.7% (65.9% for females against 36.2% for males). This indicates that a large proportion of the unemployed are new entrants to the labor market (Figure 2-4 and box about school to work transition-monitor 46).
- 2) The unemployment rate decreases with the completion of higher educational levels for males, contrary to females (Figure 2-5):

The unemployment rate in 2016 reached 24.1% for males who had not completed secondary education, while it was 18.6 % for males with a bachelor degree. On the other hand, the unemployment rate for females with a bachelor degree was 51 %, while it was only 28.1% for females who had not completed secondary education.

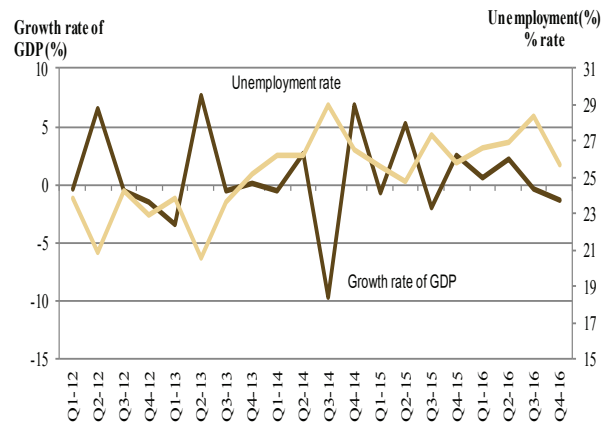
### Production Growth and Change in Unemployment Rate

Quarter 4: Figure 2-6 shows two curves; one for the GDP rate of growth for each quarter and the other for the unemployment rate for each quarter during Q1 2012-Q4 2016. The first noticeable aspect of the figure is the sharp fluctuation in the curve of the GDP growth rate. Part of this fluctuation can be explained by the seasonal/cyclical nature of GDP, as economic activity is somewhat reduced in the winter and autumn compared to other seasons. Nevertheless, the impact of political factors and restrictions imposed by the occupation on economic activity explain the sharp and periodic fluctuation of economic growth. Secondly, the figure shows that there is a relation in the behavior of the two curves, i.e. whenever there is an increase in the growth rate of production, there will be a decline in the unemployment rate, and vice versa.

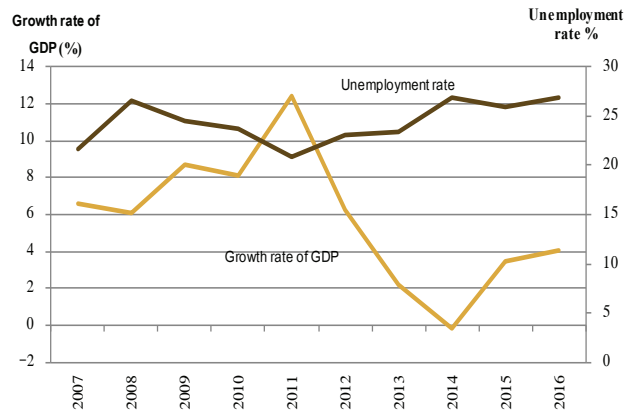
Using a simple exercise to link the two variables, we find that every increase in the growth rate by 1% was accompanied by a decrease in the unemployment rate by 0.27% during the study period. This simplified and approximate linkage provides a simple estimate of the acceleration needed in the growth rate and the time needed to achieve a significant reduction in the high unemployment rates, in Palestine in general, and in Gaza Strip in particular.

Annual comparison: Figure 2-7 depicts two curves; the first traces the annual production growth rate (constant prices) and the second depicts the annual unemployment rate during the period 2007 -2016. By repeating the same exercise above that links the two variables, we find that every increase in the

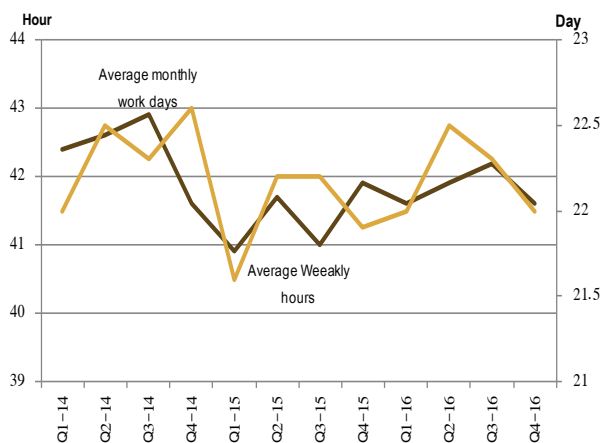
**Figure 2-6: Growth Rate of GDP and Unemployment Rate in Palestine (Q1 2012-Q4 2016)**



**Figure 2-7: Growth Rate of GDP and Unemployment Rate in Palestine, 2007-2016**



**Figure 2-8: Average Weekly Work Hours and Monthly Work Days in Palestine, (Q1 2014- Q4 2016)**



### Work Hours and Days

Quarter 4: Figure 2-8 shows the average work hours and days for Palestinian workers. There is a convergence in the average number of the monthly work days in the West Bank and Gaza Strip, but the average number of weekly work hours in the West Bank is higher than that in the Gaza Strip by more than 15.1%. This is more owing to lack of employment opportunities in Gaza Strip than to the productivity or choice of hours of work (comfort preferences) observed in developed countries, where such factors explain shorter work hours.

growth rate by 1% was accompanied by a decrease in the unemployment rate by 0.4% during the ten-year period, which is almost double the percent calculated above for the five-year period of 2012-2016.

**Annual Comparison:** The convergence in the average number of the monthly work days in the West Bank and Gaza Strip was higher in 2016 compared with 2015, as the number of work days increased in the West Bank in parallel with its decline in Gaza Strip, resulting in almost diminishing the difference between the two in 2016. There was a convergence as well in the average weekly work hours in the two regions, recording a difference of 6 hours only (Table 2-2).

## Wages

**Quarter 4:** The average daily wage for workers in Palestine amounted to NIS 110 in Q4 2016. Yet this number does not show the divergence between the average wage for workers in Palestine on the one hand, and that for workers in Israel and the settlements on the other hand, and between the average wage in the West Bank and that in the Gaza Strip (Table 2-3). As figures indicate, the average wage of workers in Israel and the settlements is about triple the wage of workers in the Gaza Strip. The gap is even wider when considering the median wage, which is significantly higher and better than the average wage; because it reflects the wage level whereby the wages of half of all workers are above it, and the wages of half of all workers are below it (Figure 2-9 tracks the divergence between the average and median wage). Notably, the median wage in Gaza Strip is almost half the median wage in the West Bank.

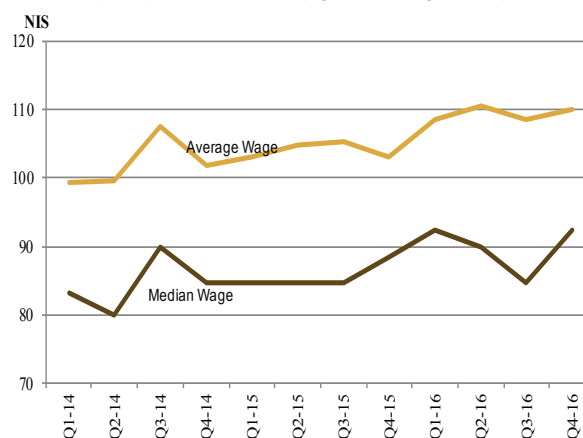
**Annual Comparison:** In comparison with 2015, the average daily wage increased in the West Bank and Israel and the settlements during 2016 by 4.3% and 9.6% respectively, while it decreased in Gaza Strip by half a percentage point. Whereas, the median daily wage increased in the West Bank by 10.6% compared with a decrease in the Gaza Strip by 2.6% and remained at the same level in Israel and the settlements (Table 2-4).

However, additional costs are incurred by Palestinians working in Israel, as they are forced frequently to pay for permits and to job brokers (an amount estimated at 1,500 Shekels per month), as well as transportation fees (about NIS 500 monthly). Moreover, they spend long hours waiting at the crossing points, which extends the working day to 16 hours instead of 8 hours. It is also important to emphasize that there is a significant difference between the wages of the workers who work inside the green line and those who work in the settlements in the occupied territory.

In addition to the high nominal wages of workers in Israel and the settlements, and the discrepancy between the average and median wage among workers in the West Bank and Gaza Strip, the following observations on wages in 2016 are pertinent:

- The average wage of workers in the private sector is lower than the average wage of workers in the public sector by 11% in the West Bank and by 50% in Gaza Strip.
- There is a gendered wage gap: the total daily wage for females working in the private sector in the West Bank is about 74% of males' daily wage, while the gap is less in the public sector.
- The daily wage of about 69.2% of private sector employees in Gaza Strip, and 17.4% in the West Bank, is below the minimum

**Figure 2-9: The Average and Median Daily Wage (NIS) in Palestine, (Q1 2014- Q2 2016)**



**Table 2-2: Average Weekly Work Hours and Monthly Work Days by Region (2015- 2016)**

		Q4, 2015	Q4, 2016	2015	2016
West bank	Males	16.7	14.2	15	15.5
	Females	26.7	28.5	26.7	29.8
	<b>Total</b>	<b>18.7</b>	<b>16.9</b>	<b>17.3</b>	<b>18.2</b>
Gaza Strip	Males	32.3	33.2	35.9	34.4
	Females	60.5	64.4	59.6	65.2
	<b>Total</b>	<b>38.4</b>	<b>40.6</b>	<b>41</b>	<b>41.7</b>
Palestine	males	22.3	21.0	22.5	22.2
	Females	39.7	43.9	39.2	44.7
	<b>Total</b>	<b>25.8</b>	<b>25.7</b>	<b>25.9</b>	<b>26.9</b>

**Table 2-3: The Average and Median Daily Wage (NIS) in Palestine (Q4 2016)**

Place of Work	Average daily wage	Median daily wage
West Bank	97.6	88.5
Gaza Strip	63.8	46.2
Israel and the settlements	215.7	200
<b>Palestine</b>	<b>110</b>	<b>92.3</b>

**Table 2-4: The Average and Median Daily Wage (NIS) in Palestine (2015-2016) (NIS)**

Place of Work	Average Weekly Work Hours		Average Monthly Work days	
	2015	2016	2015	2016
West Bank	94.1	98.1	80	88.5
Gaza Strip	61.9	61.6	46.2	45.0
Israel and the settlements	198.9	218.0	200	200.0
<b>Palestine</b>	<b>103.9</b>	<b>109.3</b>	<b>84.6</b>	<b>90.0</b>

wage, which is about NIS 748 monthly in the Gaza Strip compared with NIS 1,068 in the West Bank (For more information about this issue, check Monitor issue no. 45- Box 2, on the application of the minimum wage decree).

### 3- Public Finance <sup>1</sup>

#### Public Revenues

Quarter 4: During Q4 2016, net public revenues and grants increased by 28% compared to the previous quarter, reaching around NIS 4.5 billion. This is attributed to the significant increase in clearance revenues (reaching around NIS 2.2 billion, an increase by 48.2%) and the increase in total domestic revenues by about 28.1%, reaching NIS 3.7 billion. In addition, foreign aid and grants increased in this quarter by about 27.3% compared to the previous quarter, reaching NIS 819.3 million (Table 3-1). Markedly, tax refunds during the quarter reached NIS 118.5 million compared with NIS 96.3 million in the previous quarter. As a result, net public revenues and grants reached around NIS 4.4 billion during Q4 2016, compared with NIS 3.4 billion in the previous quarter.

**Table 3-1: Grants and Foreign Aid to the PA (NIS million)**

Item	2016		
	Q4	Q3	Q4
<b>Budget support</b>	586.4	552.7	516.6
- Arab grants	237.2	3.6	237.7
- International donors	349.2	549.1	278.9
Developmental funding	92.9	91.0	302.7
<b>Total</b>	<b>679.3</b>	<b>643.8</b>	<b>819.3</b>

Annual Comparison: Total domestic and clearance revenues have risen significantly in 2016 compared with the previous year. A big portion of this increase is attributed to the increase in non-tax revenues by 138.4% (reaching around NIS 2.3 million) compared with previous year. This has been the outcome of the partial settlement of the clearance and electricity agreement with Israel (which was recorded under non-tax revenues item instead of the clearance items- for more information refer to the previous issue of the Monitor), in addition to revenues from licensing fees of the Palestinian Telecom company (NIS 558 million). In addition, clearance revenues increased by 11.6% to around NIS 8.9 billion, whereas tax revenues increased by 1.6%, amounting to NIS 2.4 billion. On the other hand, foreign aid and grants declined by 5.9% during the year compared with the previous year, to NIS 2.9 billion. The overall result was an increase in net public revenues and grants by 14.7% compared with the previous year, reaching NIS 16.4 billion (Table 3-2).

#### Public Expenditure

Quarter 4: Public expenditure declined by 7.2% during Q4 2016, compared to the previous quarter, reaching NIS 3.2 billion, due to the decrease in the wages and salaries bill and net lending, whereby the former declined by about 32.5% amounting to NIS 1.2 billion, while the latter decreased by about 25.5% compared with previous quarter, reaching NIS 224 million. It should be noted that this quarterly decline in the wages and salaries bill reflected the fact that in September the PA paid in advance the salaries of October, which result-

ed in this decrease in this item in Q4 compared with the previous quarter. In contrast, non-wage expenditure increased by 20.4% reaching NIS 1.4 billion, and developmental expenditure increased by 79.6% compared with the previous quarter reaching NIS 306.6 million (Table 3-2).

Annual comparison: Public expenditure of 2016 stood at NIS

**Table 3-2: Summary of the PA Financial Position, 2015-2016 (NIS million, Cash Basis)**

	2015	2016	Change (%)
<b>Total public revenues and grants (net)</b>	<b>14,335.4</b>	<b>16,444.3</b>	<b>14.7</b>
<b>Total public revenues (net)</b>	<b>11,230.7</b>	<b>13,523.5</b>	<b>20.4</b>
- Domestic revenues	3,542.2	5,023.2	41.8
- Clearance revenues	7,953.0	8,872.5	11.6
- Tax refunds (-)	264.5	372.2	40.7
<b>Current expenditure and net lending</b>	<b>13,306.4</b>	<b>13,935.9</b>	<b>4.7</b>
- net lending	1,169.2	1,029.3	(12.0)
<b>Current account</b>	<b>(2,075.7)</b>	<b>(412.3)</b>	<b>(80.1)</b>
<b>Developmental expenditure</b>	<b>686.8</b>	<b>824.2</b>	<b>20.0</b>
<b>Total account (before grants and aid)</b>	<b>(2,762.5)</b>	<b>(1236.5)</b>	<b>(55.2)</b>
<b>External grants and aid</b>	<b>3,104.7</b>	<b>2,920.8</b>	<b>(5.9)</b>
- For budget support	2,757.2	2,317.6	(15.9)
- To support developmental projects	347.5	603.0	73.5
<b>Balance of account (after grants and aid)</b>	<b>342.2</b>	<b>1,684.3</b>	<b>392.1</b>

Figures between brackets indicate negative value.

14.8 billion (an increase of 5.5% over the previous year), as a result of the increase in all public expenditure components, except for net lending (Table 3-2). The wages and salaries bill of NIS 7.3 billion was an increase of 7.2% compared with the previous year. Non-wage expenditure increased by 4.6%, amounting to NIS 5.4 billion, while developmental expenditure increased by 20% during 2016, reaching NIS 824.2 million. Net lending decreased by 12%, reaching NIS 1 billion.

#### Fiscal Surplus/Deficit

Quarter 4: Developments on both the revenue side and expenditure side during Q4 2016, have led to augmenting the total deficit (before grants and aid), which stood at NIS 333.7 million (or 2.6% of GDP). Grants and foreign aid reduced the deficit to about NIS 1153 million (on cash basis), equal to 9.1% of GDP during the same quarter (Figure 3-3).

Annual Comparison: The growth in net public revenues during 2016 (20.4%) which was larger than that reported in public expenditure (6%), reduced the total budget deficit (before foreign aid and grants) by around 55.2% to NIS 1.2 billion compared with 2015. After grants and foreign aid the total surplus (on cash basis) increased by four times to about NIS 1.7 billion, despite a decline in foreign aid and grants by 6% between 2016 and 2015 (Table 3-2). According to the Ministry of Finance (MoF) data, total deficit before grants

<sup>1</sup> The source of data in this section: MOF, Monthly Financial Reports 2015- 2016: Financial Operations, Expenditure and Revenues, and sources of Funding.

and aid decreased (on commitment basis) from 11.3% of GDP in 2015 to 8.1% in 2016.

### Government Arrears

Quarter 4: During Q4 2016 the government arrears rose significantly reaching around NIS 1.5 billion (Table 3-3), which is more than double of the arrears in the previous quarter. This is due to the wages and salaries arrears amounting to NIS 719.4 million during Q4, noting that the government repaid about NIS 17.6 million in of allocated arrears payments (for the benefit of local government units).

Annual Comparison: Throughout 2016, the government accumulated arrears were NIS 3 billion, whereas the government paid off NIS 2.1 billion of these arrears during the year, which diminished the PA's net arrears to NIS 835.8 million. Thus, the overall PA accumulated arrears increased by the end of 2016 by 7.6% compared with the end of the previous year, reaching NIS 11.8 billion.

**Table 3-3: the PA's Accumulated Arrears (NIS million)**

Item	2015		2016	
	Q4	Q3	Q3	Q4
Tax refunds	158.6	(8.9)		6.7
Wages and salaries	852.2	164.7		719.4
Nonwage expenditures (private sector)	269.1	418.2		627.1
Development expenditures	48.3	134.7		159.1
Provisional payments	107.7	22.8		(17.6)
<b>Total arrears</b>	<b>1,435.9</b>	<b>731.5</b>		<b>1,494.7</b>

Figures between brackets indicate negative value

### Public Debt

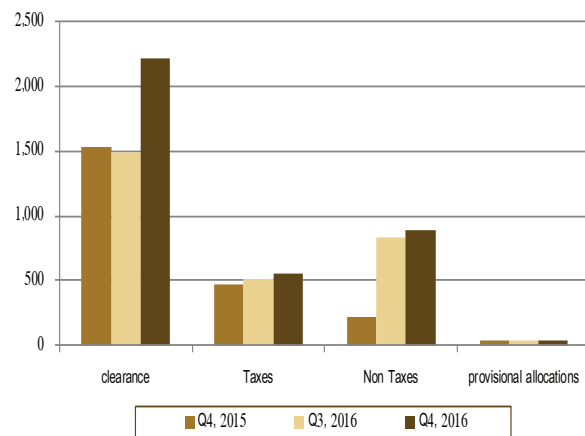
During Q4 2016 public debt reached approximately NIS 9.6 billion, registering a slight decline (0.2%) compared to the previous quarter, and by 3.5% compared to the corresponding quarter of 2015 (Table 3-4).<sup>2</sup> The percent of public debt (excluding accumulated arrears) to GDP was 18.5%. About 58% of the debt was domestic debt against 42% foreign debt. While interest paid on debt reached about NIS 55 million during Q4 2016.

**Table 3-4: Palestinian Government Accumulated Arrears (NIS million)\***

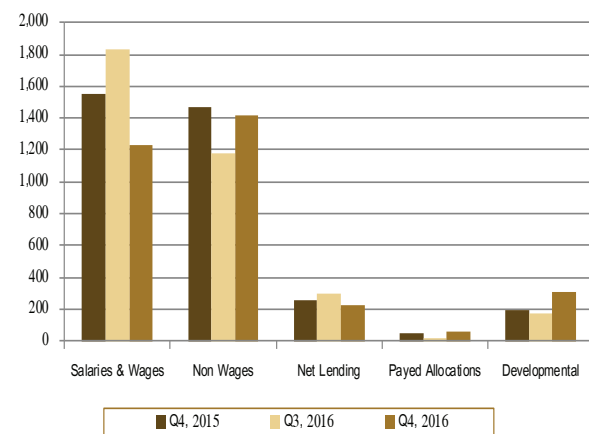
Item	2015		2016	
	Q4	Q3	Q3	Q4
Domestic debt	5,726.80	5,606.4		5,541.4
- Banks	5,674.50	5,554.1		5,489.2
- Public institutions	52.3	52.3		52.3
Foreign debt	4,181.30	3,967.8		4,017.7
<b>Total public debt</b>	<b>9,908.10</b>	<b>9,574.2</b>		<b>9,559.2</b>
Paid interest	42.6	57.3		54.8
<b>Public debt as % to nominal GDP</b>	<b>19.1%</b>	<b>18.3%</b>		<b>18.5%</b>

\* figures differ slightly when calculated in US\$ due to changes in exchange rate.

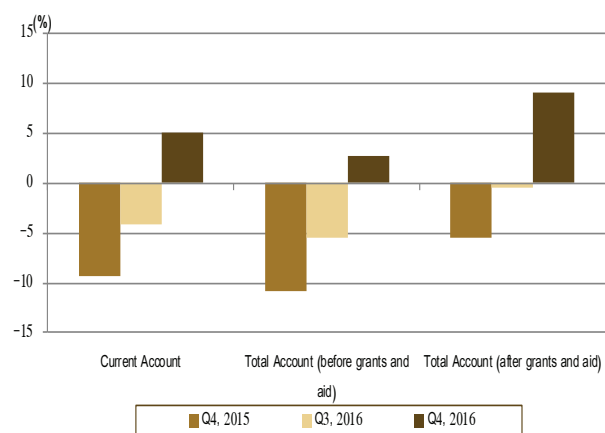
**Figure 3-1: Structure of Public Revenues (NIS million)**



**Figure 3-2: Structure of Public Expenditure (NIS million)**



**Figure 3-3: Government's Financial Account as % to Nominal GDP 9%**



<sup>2</sup> It should be stated that public debt, denominated in USD has decreased during Q4 2016 by about 2.7% compared with the previous quarter, and by about 2.1% compared with the corresponding quarter 2015, reaching around US\$ 2483.8 million.

### Box 2: Arrears and Public Debt

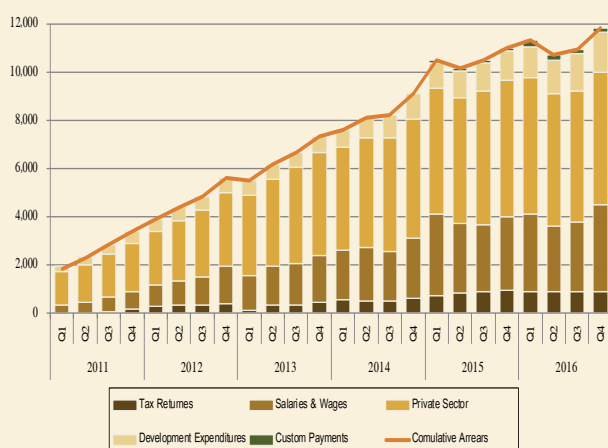
The Palestinian government does not control many of its revenue sources. Israel controls the flow of clearance revenues (which account for about 55 percent of total government revenue) as well as crossings and borders, not to mention its other restrictions to the Palestinian economy. The flow of grants and aid (which make up about 20 percent of government revenues) is closely linked to external conditions as well as the security and political context. Further, the Palestinian government has obligations related to wages, salaries and other current and developmental expenses. As the government always runs a budget deficit (with the domestic revenues lower than expenditures), and as clearance revenues and international aid are usually unstable, the Palestinian government has to accumulate arrears (outstanding debts) and borrow from the banking sector basically to meet its instantaneous obligations.

The Palestinian government accumulated arrears reached NIS 2,970.1 million in 2016, but during the year it repaid around NIS 2,134.3 million (including NIS 1,214.9 million accumulated in previous years). This has lowered the net arrears accumulation to about NIS 835.8 million (or USD 213.8 million).

Figure 1 projects the development of the government net arrears during the 2012-2016 quarters across various sectors. As clearly shown, there has been a steady increase in the net value of arrears over the quarters, with the largest proportion owed to private sector goods and services suppliers, ahead of salary and wage arrears.

The net arrears accumulated in 2016 increased by 7.6 percent over 2015 and reached NIS 11,843.1 million (USD 3.165.1 billion) or 23.6 percent of nominal GDP in 2016. To address the problem, the Government has of late started to issue promissory notes (see the Box on promissory notes below).

Figure 1: Government net arrears (in NIS million)



Government debt at the end of 2016 totaled NIS 9,559.1 million (USD 2,483.8 million dollars) or 18.5 percent of nominal GDP during the same year. Taken together, the accumulated arrears and the government debt produce a public debt ratio of 42.2 percent. This is natural as the arrears are also considered financial obligations the government has to pay. The ratio is higher than the public debt threshold, which the Public Debt Law set at 40 percent of nominal GDP.

Wasim Safi, PMA researcher

## 4- The Banking Sector<sup>1</sup>

### Number of Banks and Accounts

By the end of 2016, there were 309 licensed banks (including all branches) operating in Palestine, 252 banks in the West Bank and 57 banks in the Gaza Strip. The number of accounts was about 3.1 million; 1.9 million account in locally owned banks and 1.2 million in foreign chartered banks. Net assets (liabilities) increased by 3.4% compared to the previous quarter reaching US\$ 14,068 million. Table 4-1 shows the evolution of Banks' assets and liabilities.

### Assets

The net assets (liabilities) of banks increased by 0.9% by the end of Q4 2016 and by 12.6% compared with the previous year, totaling USD 14.2 billion. 12.6% The main components (PMA deposits, cash and precious metals, investment and other assets) all saw some declines as detailed below (see Table 4-1).

### Credit Facilities

Quarter 4: Credit facilities constituted the largest share of banks' assets (about 48.4% of total assets) by the end of Q4 2016. During this quarter total direct credit facilities rose by about 3% compared to previous quarter, reaching around US\$ 6.9 billion (Table 4-1).

Annual Comparison: Credit facilities increased by 17.9% year-on year (equivalent to US\$ 1 billion) reaching US\$ 6,865.9 million. Figure 4-1 shows the distribution of these facilities, whereby 82% of facilities were loans, and 17.4% were overdraft accounts. By currency, the US dollar continued to account for the biggest share of credit facilities (49.1%), compared to 35.8% granted in Shekel and around 14.2% in Jordanian Dinar. Notably, the percent of facilities granted in JOD has declined between the two years, while the West Bank maintained its dominance over 87% of the total facilities, compared to 13% for the Gaza Strip.

The figure 4-1 shows as well, that credit facilities granted to the public sector were 20.7% (compared with 25% in the previous year).

A newly released report by the World Bank shows that loans granted to PA's employees increased by 50% in 2016 compared with 2015, reaching US\$ 1.3 billion. Table 4-2 shows exposure of banks operating in Palestine to the PA loans and its employees loans. Bank loans granted to the PA and its employees were US\$ 2.7 billion, constituting around 40% of total bank credits. The PA's debt to banks constitute 84% of banks capital, noting that the PMA recommends that credit granted to the PA should not exceed 100% of banks' capital. The PA's debt to banks, together with the value of PA employees' debt, constitute 164% of banks' capital. Although this percent declined by 6.5 percentage points by the end of Q3 and the end of 2016, it is still considered a high level of exposure.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> The source of data in this section: PMA, 2016. The Consolidated Balance Sheet for Banks, List of profits and losses, PMA database.

<sup>2</sup> World Bank, Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee May 4, 2017.

**Table 4-1: Consolidated Balance Sheet for Licensed Banks Operating in Palestine (US\$ millions)**

Item*	2015	2016			
	Q4	Q1	Q2	Q3	Q4
Total assets	12,602.3	13,143.6	13,599.6	14,068.3	14,190.1
Direct credit facilities	5,824.7	6,137.3	6,404.9	6,666.4	6,865.9
Deposits at PMA & Banks	3,870.3	3,976.6	4,117.9	4,055.3	4,270.5
Securities portfolio for trading and investment	952.7	900.6	943.0	1,051.2	1,206.7
Cash and precious metals	1,083.2	1,141.5	1,074.2	1,204.4	991.2
Other assets	871.4	987.6	1,059.6	1,091.0	855.8
<b>Total liabilities</b>	<b>12,602.3</b>	<b>13,143.6</b>	<b>13,599.6</b>	<b>14,068.3</b>	<b>14,190.1</b>
Total deposits of the public (non-bank deposits)**	9,654.6	10,054.7	10,202.6	10,432.6	10,595.7
Equity	1,461.7	1,483.2	1,495.2	1,624.4	1,683.6
Deposits of PMA and Banks (bank deposits)	852.0	909.1	1,103.9	1,152.0	1,139.9
Other liabilities	182.8	228.8	329.2	358.8	269.6
Provisions and depreciation	451.2	467.8	468.8	500.4	501.3

\* Items of the table are totals (including provisions).

\*\* Non-bank deposits include the private and public sectors' deposits.

## Deposits

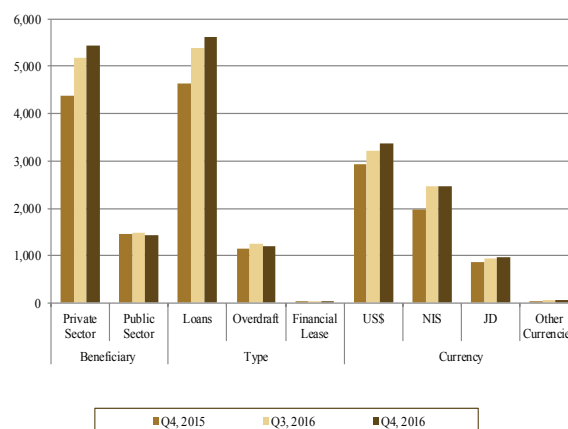
Quarter 4: By the end of Q4 2016, the total deposits of the public (non-banks deposits) reached about US\$ 10,595.7 million, achieving a growth of 1.6% over the previous quarter. Figure 4-3 shows the distribution of public deposits by type, depositor, and currency, showing that there was no significant change over the last consecutive quarters of 2016.

Annual Comparison: By the end of 2016 total deposits of the public increased significantly, by 9.7% compared with 2015. Deposits constituted 74.7% of banks liabilities. This increase is attributed to growth in the private sector's deposits (resident and non-resident) by 10.3% (constituting 93.6% of total deposits), and by 2.7% in the public sector deposits during the year. By region, the West Bank share of total deposits was 90%, compared to a 10% share for the Gaza Strip. The US dollar dominated public deposits (around 37% of the total), followed by the Shekel (33%), ahead of Jordanian Dinar (25%).

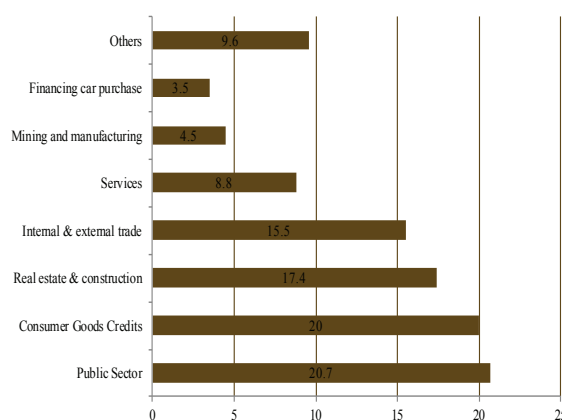
## Profits of Banks

Quarter 4: Table 4-3 below presents the income of banks and its sources during 2016. It shows that revenues increased during Q4 2016 by about 11% (around US\$ 14.4 million), while expenditure increased by 12.9% (around US\$ 12.6 million) compared to the previous quarter. This resulted in an increase in banks' profits by 5.4% over the consecutive quarters, and a drop by 12% compared with the corresponding quarter 2015.

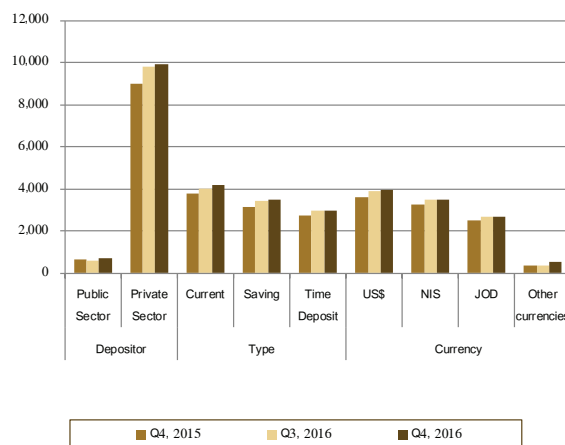
**Figure 4-1: Distribution of Total Direct Credit Facilities (US\$ million)**



**Figure 4-2: Total Credit Facilities by sector, Q4 2016 (%)**



**Figure 4-3: Distribution of Public Deposits (US\$ million)**



**Table 4-2: Banks exposure to PA (% of banks capital)**

	Q4 2015	Q3 2016	Q4 2016
Loans to PA	99.4	90.7	84.1
Loans to PA employees	70	76.8	77.2
Promissory notes	-	2.6	2.4
<b>Total</b>	<b>169.4</b>	<b>170.1</b>	<b>163.7</b>

Annual Comparison: Aggregate bank profits increased during 2016 by 11.4% compared with previous year, reaching US\$ 148.9 million, equivalent to 9% of banks capital.

**Table 4-3: Sources of Revenues and Expenditure of Licensed Banks (US\$ millions)**

Item*	2015	2016			
	Q4	Q1	Q2	Q3	Q4
Net revenues	129.8	138.4	143.5	131.0	145.4
Interests	88.3	98.4	101.5	98.0	103.1
Commissions	24.0	24.2	24.6	22.9	26.4
Other operating revenues	16.9	15.8	17.4	10.1	15.9
Expenses	89.8	96.1	105.5	97.6	110.2
Operating expenses and tax allocations	78.2	86.3	91.3	87.2	97.7
Tax	11.5	9.8	14.2	10.4	12.5
Net income*	40.0	42.3	38.0	33.4	35.2

\*net income = net revenues - expenses

### Interest Rates

Quarter 4: Average interest rates on deposits of the three major traded currencies in Palestine rose during Q4 2016, while they declined on loans granted in Dollar and Shekel, and rose on loans granted in Dinar.

Annual Comparison: Figure 4-4 presents average interest rates on deposits and loans of the three traded currencies in Palestine during 2016. The figure shows a decline in average interest rates on loans in the three currencies (JOD, US\$, NIS) in 2016 compared with previous year, reaching 6.34%, 5.87% and 6.94% respectively. On the other hand, average interest rates on deposits in Dinars and Dollars increased (reaching 2.28% and 1.01% respectively), while it declined on Shekel deposits to 1.49%.

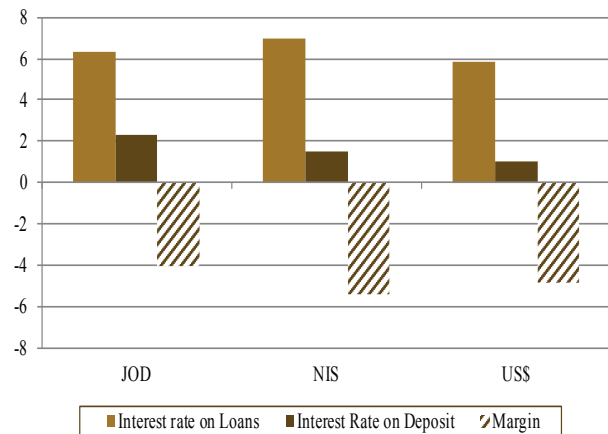
These changes resulted in a decrease in the interest margin (the difference between loan and deposit interest rates) during the year compared with 2015, reaching 4.06 for Jordanian dinar and 4.86 for US dollar and 5.45 for the Shekel.

### Clearance

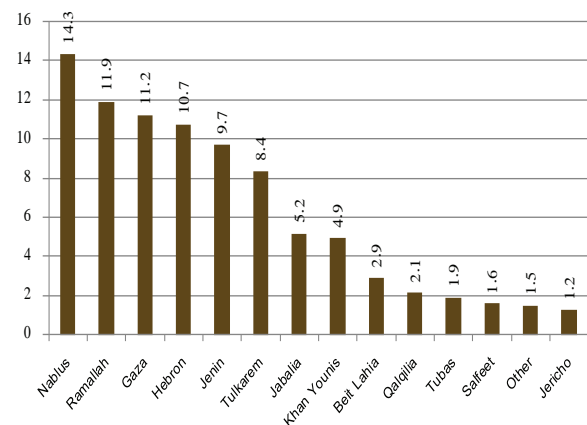
Quarter 4: The number of cheques submitted for clearance rose by 12% by the end of Q4 2016 compared to the previous quarter reaching 152 billion cheques, and consequently its value increased reaching US\$ 3.5 billion. This was accompanied with an increase in the number and value of returned cheques by 8.4% and 9.1% respectively, reaching 170,000 cheques at a value of US\$ 237 million.

Annual Comparison: The number of cheques submitted for clearance during 2016 was 5.64 billion cheques rising by 10.8% compared to the previous year. By the end of the year, the value of these cheques increased by 14.0%, reaching around US\$ 12,691.5 million. On the other hand, the number and value of returned cheques increased by 13.1% and 24.1% respectively during the study period, reaching 608,601 cheques at a value of US\$ 831.5 million.

**Figure 4-4: Average Interest Rates on Deposits and Loans in Palestine by Currency, 2016 (%)**



**Figure 4-5: Geographical Distribution of SCIs Granted Loans, by the end of 2016 (%)**



\* Other includes Tubas, Salfeet, Jerusalem, Dora, Deir al Balah, and al Remal governorates, in addition to the main branch.

### Specialized Credit Institutions (SCIs)

Quarter 4: The number of specialized credit institutions (SCIs) by the end of Q4 2016 was 85 (13 institutions and 72 branches), an increase of one institution and two branches compared with the previous quarter. The loans granted through SCIs and number of clients increased by 9% and 6.8% respectively between the two quarters (Table 4-4).

Annual Comparison: The value of loans granted through SCIs was US\$ 199.4 million during 2016, an increase of 45.9% compared with 2015 (69% in the West Bank, and 31% in the Gaza Strip). SCIs offered 583 job opportunities and the number of active clients increased by 32% during the year reaching 68,912 clients.

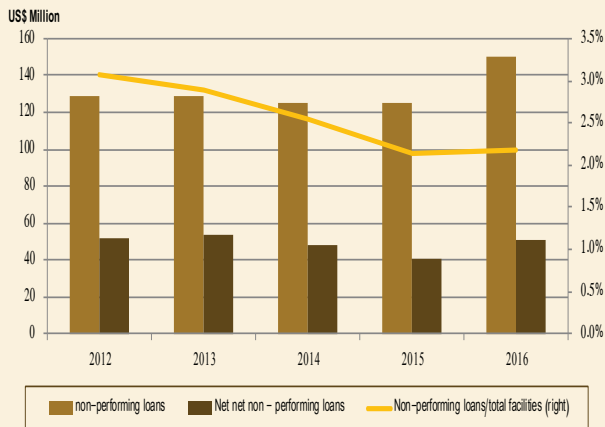
By region, loans were centralized in Nablus, Ramallah and Al Bireh, Gaza and Hebron governorates respectively, which have together received about half of the total loans portfolio (Figure 4-5). The biggest share of these loans were invested in the real estate sector (30%), followed by the commercial sector (25%). The share of the industrial and tourism sectors remained the same (4.9% and 4.6% respectively).

### Box 3: Non-performing Loans

A nonperforming loan is the sum of money granted by banks to some of their customers who are unable to pay the debt or interest on time. Based on default time periods, nonperforming loans are classified by the PMA into 1) Substandard loans, upon which the debtor has not made his scheduled payments for a period of 89-180 days, require provisions of 20 percent of their value; 2) Doubtful loans, which are 181 to 360 days overdue, require provisions of 50 percent of their value; and 3) Losses, which are overdue by more than 360 days, require provisions of 100 percent of their value. A distinction is made between the total value of non-performing loans and net non-performing loans, with the latter being the total non-performing loans minus the amounts allocated by banks to meet the risk of defaulting.

Data obtained from banks show that at the end of 2016, the total non-performing loans in licensed banks in Palestine reached USD 149.7 million (a rise of 20 percent over 2015), which is only 2.2 percent of total credit facilities (see Figure 1). This ratio is one of the lowest in the region (in 2015, the ratio was 4.9 percent in Jordan and 7.1 percent in Egypt), owing to the banks efficiency in investing resources and the PMA role in building the infrastructure for the Palestinian banking system.

Figure (1): Non-performing loans, 2012-2016

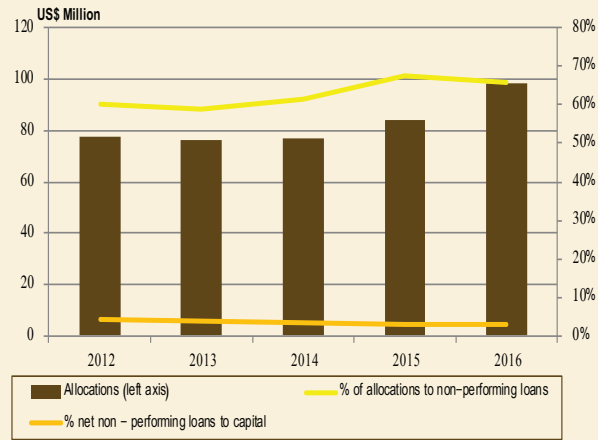


In 2016, the net value of non-performing loans reached USD 51.1 million or 3 percent of banks capital, suggesting that the non-recovery of these loans will not cause solvency problems for the banks. The ratio of provisions to total NPLs was 65.8 percent, another indicator that the banks' credit portfolio is largely immune to expected losses (see Figure 2).

By default time, 70 percent of NPLs in 2016 were classified as losses, which increased in 2016 by USD 2.1 million over 2015. Since the likelihood of recovering a large portion of these loans is very low, reducing the proportion and value of this type of non-performing

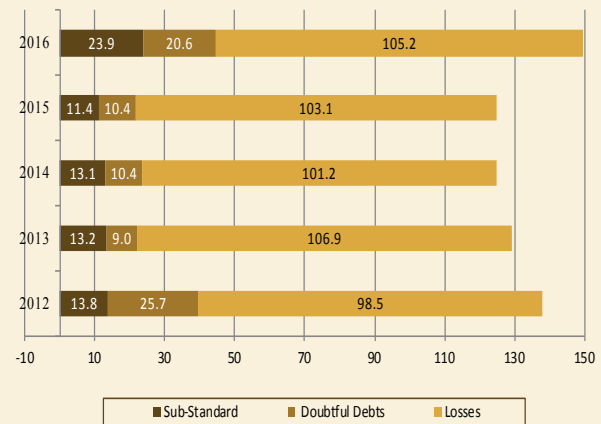
loans is a challenge that the banks have to address to account for a higher percentage of losses that might ensue in conditions of sharp economic stagnation and a large deficit in the government budget.

Figure (2): Provisions for non-performing loans



The figures indicate that in 2016 the shares of substandard loans and doubtful loans were 16 percent and 14 percent, respectively. Figure 3 shows the distribution of non-performing loans by type.

Figure (3): Non-performing loans by type (in USD millions)



Abeer Abu Zeitoun, PMA researcher



## 5- The Financial Sector (Non-banking)<sup>1</sup>

### The Securities Sector

Quarter 4: By the end of Q4 2016, the volume of shares listed on the Palestine Stock Exchange (PEX) declined by 24% compared to Q3 2016. This accompanied an increase in the value of traded shares (Table 5-1), while the market value of traded shares increased slightly by the end of Q4 by 2.4% compared with Q3.

Annual Comparison: By the end of 2016, the market value of shares listed on the Palestine Stock Exchange (PEX) amounted to US\$ 3.39 billion, achieving an increase by 1.6% compared to previous year. This is equivalent to 25% of GDP at current prices. The total number of traders in the stock market remained unchanged between 2016 and 2015, reaching 72,418, mostly Palestinians as Table 5-1 shows.

On the other hand, the value of traded shares increased significantly by the end of 2016 by 39% compared with the end of 2015. This is ascribed to the increase in the volume of traded shares (by 32.9%), the rise in the share prices of some listed companies (specifically the banking sector companies), listing shares of new company on PEX, and finally raising the capital of some listed companies during the year, through secondary issuance or transferring some retained earnings to the capital. Figure 5-1 illustrates the distribution of market capitalization by trader type. The figure shows that companies' share was 40% (amounting to US\$ 1,366 million) compared with 29% for individuals (US\$ 969 million).

### Insurance Sector<sup>2</sup>

By the end of 2016, gross written insurance premiums totaled US\$ 195.6 million, rising by 18.7% compared to 2015. This increase is due to a recent order released by the Palestinian Capital Market Authority (PCMA) in 2016, obliging insurance companies to apply the minimum premium for insuring vehicles. On the other hand, net compensations incurred by the insurance sector increased by 11.1% by the end of 2016 compared to 2015. Total investments of insurance companies totaled US\$ 192.7 million, achieving a rise by 9.1% during the year (Table 5-2).

Figure 5-1: Distribution of Market Capitalization by Trader Type (as of the end of 2016) (US\$ million)

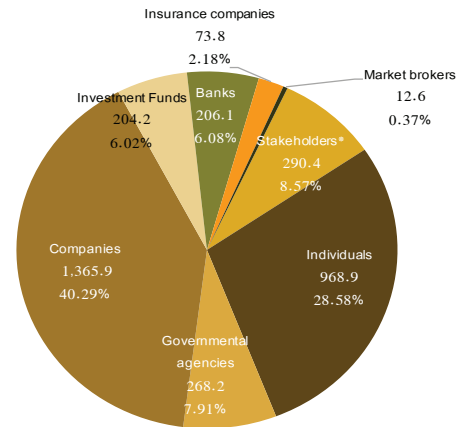


Figure 5-2: Distribution of the Components of the Insurance Portfolio by the insurance sector activities (as of the end of 2016)

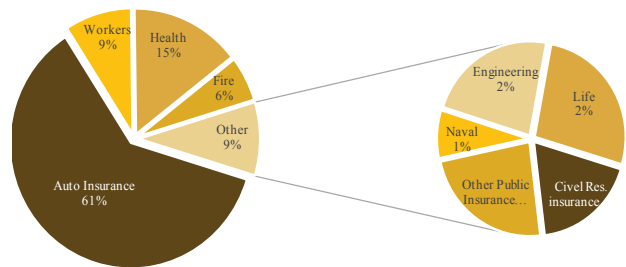


Figure 5-3: Distribution of Insurance Portfolio by Working Company in Palestine (as of the end of 2016)

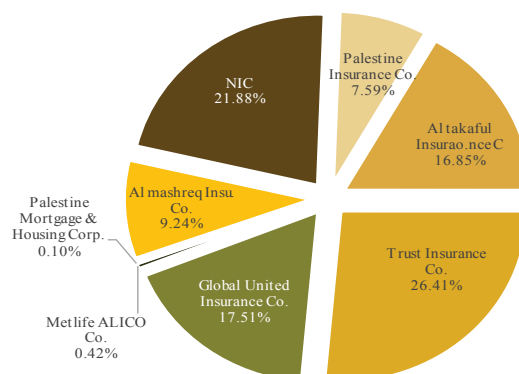


Table 5-1: Some Financial Indicators on the Trading Activity in PEX

	2015		2016		2015	2016
	Q4	Q3	Q3	Q4		
Volume of Traded Shares (million share)	64.75	55.83	42.37	175.23	232.82	
Value of Traded Shares (US\$ million)	117.32	96.81	105.94	320.39	445.15	
Market Capitalization (US\$ million)	3,339.2	3,313	3,390.12	3,339.2	3,390.12	
Total number of Traders	72,883	72,661	72,418	72,883	72,418	
-Palestinian	69,434	69,225	69,007	69,434	69,007	
-Foreigners	3,449	3,436	3,411	3,449	3,411	

1 The source of the figures in this section: Palestinian Capital Market Authority (PCMA), 2016 and Palestine Stock Exchange (PEX), 2016.

2 The insurance sector data do not include Al Ahllia Insurance company.

**Table 5-2: Some Financial Indicators of the Insurance Sector in Palestine (US\$ million)**

	2015	2016		2015	2016
	Q4	Q3	Q4		
Gross written premiums	30.2	45.5	43.3	1648.	195.6
Total investments of insurance companies	176.7	187.4	192.7	176.7	192.7
Net compensations incurred by the insurance sector	23.1	26.1	27.1	96.2	106.8
Retention ratio	92.1%	89.5%	95%	83.9%	83.5%
Claims ratio	83.1%	64%	65.7%	69.7%	65.5%

As figure 5-2 shows, there is a significant concentration of vehicle insurance in the insurance portfolio in Palestine, constituting 61% of the total insurance portfolio by the end of 2016. Figure 5-3 on the other hand, presents the market share of insurance companies, where two companies out of the eight working companies dominate 48% of gross written premiums in the Palestinian insurance sector during 2016.

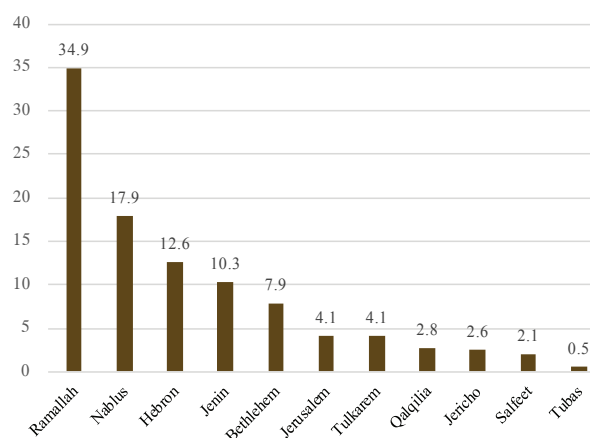
### Financial Leasing

By 2016, the number of leasing companies registered with PCMA stood at 11 companies. The sector thrived during 2016 compared with its performance during 2015. Contracts value increased by 54% and their number increased by 66% compared with 2015 (Table 5-3). What makes 2016 a special year is the diversification of leasing portfolio, as the leasing assets included 11% productive assets and heavy machinery, in addition to 89% vehicles.

This trend is ascribed to the increased competition between working companies, and wide campaigns that aimed to increase citizens' awareness about financial leasing activities, in addition to increased role of international organizations providing funding resources to leasing companies at relatively

low costs, and the banks increased confidence in this sector, which reflected in the form of increased credit facilities. By region, Ramallah governorate held the largest share of financial leasing contracts (34.9%), followed by Nablus and Hebron governorates as shown in Figure 5-4.

**Figure 5-4: Geographic Distribution of Financial Leasing Contracts, by Number (2016) (%)**



**Table 5-3: Total Value and Number of Financial Leasing Contracts**

	Total Value of Financial Leasing Contracts (US\$ million)		Total Number of Financial Leasing Contracts	
	2015	2016	2015	2016
Q1	11	17	225	374
Q2	16	32	317	637
Q3	20	21	340	466
Q4	16	27	324	524
<b>Total</b>	<b>63</b>	<b>97</b>	<b>1,206</b>	<b>2,001</b>

### Box 4: Palestinian Insurance Sector: Obstacles and Prospects

The insurance sector is an important component in any economy because of the role it can play in economic development, in addition to its contribution to social protection by providing insurance coverage appropriate to the needs of individuals and economic facilities. Furthermore, the insurance sector plays a development role in terms of direct and indirect organizational investment operations as well as in the generation of liquidity and investment returns required to meet the sector's obligations towards policyholders and those covered by the system according to time frames consistent with the insurance liabilities and the composition of the insurance portfolio.

After the creation of the PA in 1994, the management of the insurance sector in Palestine came under the responsibility of the Ministry of Finance. When four new insurance companies set up in the Palestinian market in 1993-1994, several branches were created and many insurance agents started operating in the West Bank

and Gaza Strip. The first Palestinian insurance company had been established before that, the Arab Insurance Company, which had operated as an agent for a foreign insurance company since 1969 before it became an independent insurance provider in 1975.

The Palestinian insurance sector faced many difficulties due to the absence of a legal framework regulating its activities. In 2004, the Palestinian Capital Market Authority was established and became the body authorized by the Insurance Law No. 20 of 2005 and its secondary legislation to regulate and supervise the insurance sector. Today, 9 licensed insurance companies operate in Palestine through 122 branches and offices with 1,163 employees and a network of 216 agents and producers. Since its inception, the Capital Market Authority has developed detailed plans and policies aimed at improving the insurance sector by building the legal and regulatory systems and enhancing supervisory processes.

The Palestinian insurance sector operates in a context of challenges that restrict its growth and contribution to economic development. The challenges can be classified into three types:

### Demand side challenges

The weak public knowledge of financial issues, especially insurance, is one of the most important determinants to growth in the demand for insurance services and products in Palestine. The results of the study of financial inclusion in Palestine indicate that 81 percent of the adult population in Palestine has poor financial knowledge.<sup>1</sup>

Insurance products and services are different from other financial services, and thus they directly affect the demand for insurance services. In principle, people pay the price of an insurance policy against a particular risk. In other words, a person pays a sum of money for an indemnity service that becomes due should that type of risk occur, and in most cases that risk does not occur. In the real world, however, what happens does not often correspond to the natural context typical for judging the quality of insurance services. Naturally, the people who pay for insurance services do care about the value of the premium without deliberating the size of the insurance coverage or the conditions and exceptions in the insurance policy. Hence, brand awareness is an important factor in stimulating the demand for insurance products and services. This is one of the biggest challenges facing the insurance sector in Palestine and one of the root causes for the lack of growth in demand for insurance products. The weak insurance awareness may result in inadequate appreciation of the economic value and social protection that figures in risk shifting and risk distribution.

### The supply side challenges

The concentration of the Palestinian insurance portfolio in a specific product (vehicle insurance) is one of the main challenges to the sector. This concentration has a negative impact on the financial sustainability, growth and development of insurance companies. In 2016, vehicle insurance accounted for 61 percent of the total insurance portfolio, which reached USD 195.6 million, far ahead of health insurance at 15 percent of the total portfolio. These two types accounted for 76 percent of the total insurance portfolio in 2016.

Because vehicle insurance liabilities are short-term, insurance companies are forced to maintain sufficient liquidity or search for short-term investments to meet their obligations. Vehicle and health insurance products have low profitability as juxtaposed to other insurance products, which threatens the financial sustainability of some companies if they do not pursue prudent public offering policies.

Equally challenging is having recourse to public offering of securities, leading to negative price competition, which is detrimental to both the insurance sector and the rights of the insured. Public offerings often weaken the capability of some companies to meet their insurance obligations because of poor liquidity, which usually makes these companies procrastinate in settling outstanding

insurance claims. It is thus the responsibility of the government to regulate the sector and its pricing policies to ensure that companies can meet their obligations, maintain adequate liquidity and possess the required solvency margin.

### Challenges related to the environment

The Palestinian insurance sector faces a wide array of challenges largely related to the political situation, the internal political divide, the gaps in the legal framework and law enforcement, particularly those that are outside the direct legal and supervisory control of the Palestine Capital Market Authority.

The Palestinian insurance system of workplace injuries is an example on weak enforcement. Under this compulsory insurance system, the Ministry of Labor is responsible for enforcing the law related to such injuries. Despite the absence of accurate published statistics, it is estimated that a large proportion of facilities do not insure their workers against workplace injuries. Such insurance is critical as it protects the workers and their families and maintains civil peace and social security. When companies do not insure their workers against injuries, they must pay for the treatment for such injuries as they occur, which makes them liable to insolvency when a compulsory insurance system does not exist.

Another example is the spread of junkyard vehicles in the West Bank. Preliminary estimates by the Palestinian Traffic Police, the Palestinian Road Accident Casualties Compensation Fund and the Capital Market Authority show that 30 percent of vehicles on the roads are illegal (90,000 vehicles out of 300,000).<sup>2</sup>

The Palestinian insurance sector possesses promising opportunities for growth and expansion if such obstacles are overcome. The rate of Palestinian insurance penetration (the share of insurance portfolio in GDP at current prices) is barely 1.3 percent, compared with 2.1 percent in Jordan, a country with comparable conditions. The 2015 insurance density (the per capita share of the total insurance portfolio) was USD 53.2, compared to USD 102 in Jordan. Potential opportunities for growth in the Palestinian insurance sector, thus, do exist. This could be possible through vertical expansion (introducing new insurance products and services consistent with the needs of the target groups) and horizontal expansion (targeting specific segments and business sectors).

Bashar Abu Za'rou, Capital Market Authority

1 Financial Inclusion in Palestine, 2016. A study by MAS on behalf of the Capital Market Authority and the Palestine Monetary Authority.

2 "Towards a comprehensive and appropriate legal structure for the transport, communication and insurance sectors", a workshop held in August 2015 in cooperation between the Capital Market Authority, the Palestinian Federation of Insurance Companies and the Ministry of Transport and Communications.

## 6- Investment Indicators <sup>1</sup>

### Building Licenses

Quarter 4: The number of building licenses and licensed areas is an important indicator of investment activity. Figure 6-1 shows the changes in the number of building license registrations and newly licensed areas of buildings. During Q4 2016 the number of licenses reached 2,592, an increase of 7.7% compared with previous quarter of the year. Licenses of non-residential buildings constituted 8% of the total licenses. On the other hand, licensed areas of buildings in Q4 2016 amounted to around 1,233.5 thousand square meters, showing a decline by 22% compared with the previous quarter (Figure 6-1).

Annual Comparison: The number of building licenses issued during 2016 stood at 10,633 licenses, an increase of 15.4% compared with previous year. This increase was accompanied by an increase in licensed areas which amounted to 5,194 thousand square meters, a growth of 30% compared with previous year (Table 6-1). The number of registered licenses does not include all building activities in the construction sector, and that a relatively large part of construction activities, especially in rural areas, is not registered or licensed.

**Table 6-1: Total Issued Building Licenses and Licensed Areas in Palestine**

	Number of licenses	Licenses Areas (Thousand m <sup>2</sup> )
2015	9,214	3,987.5
2016	10,633	5,194.0

### Vehicles Registration

Since vehicle prices are high and vehicles are often purchased via bank loans, the number of vehicles registered for the first time is another indicator of the economic situation and expectations of the population.

Quarter 4: During Q4 2016, the number of new and second-hand vehicles (registered for the first time) in the West Bank was 8,136, an increase of 125 vehicles compared with the previous quarter, and of 1,136 vehicles compared with corresponding quarter 2015. 60% of registered vehicles during Q4 2016 are second-hand vehicles from international markets, 29% were new vehicles imported from international markets, while 10% are second-hand vehicles imported from Israel (Table 6-2).

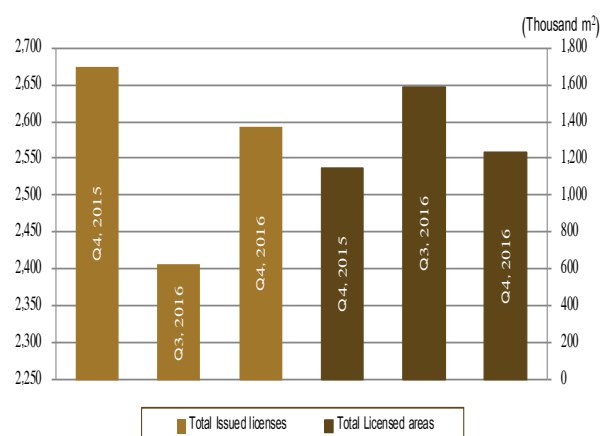
Annual Comparison: During 2016, the number of new and second-hand vehicles registered in the West Bank for the first time was 31,000; 65% were second-hand vehicles from international markets, 26% were new vehicles from international market, and 9% were second-hand vehicles from Israel. It is noticeable that the number of new and second-hand vehicles registered in the West Bank increased by 18% in 2016 com-

pared with 2015. This is attributed to the increase in new vehicles from international markets (25%), in second-hand vehicles from international market (18%), and in second-hand vehicles from Israel (3%) (Table 6-2).

**Table 6-2: New and Second-hand Newly Registered Vehicles, West Bank (Q3 2016)**

	Vehicles from international market (new)	Vehicles from international market (used)	Vehicles from the Israeli market (used)	Total
Q4 2015	1,715	4,490	795	7,000
2015	6,375	16,835	2,838	26,048
Q3 2016	2,067	5,214	730	8,011
Q4 2016	2,376	4,923	837	8,136
2016	7,943	19,930	2,924	30,797

**Figure 6-1: Total Issued Building Licenses and Licensed Areas in Palestine**



<sup>1</sup> The source of figures in this section: PCBS, 2017, Statistics on Building Licenses and the MOF, 2017, Palestinian Customs and Excise Dep.

## Box 5: Promissory Notes

In 2014, PA cumulative arrears to local suppliers totaled USD 695 million.<sup>1</sup> As a result, many companies (particularly those supplying health services, contracting and raw materials) were forced to borrow from banks with high interest rates to cover government default. This has created several financial problems for these suppliers, brought them close to insolvency and increased their default on paying their debts to the banks.

To tackle this problem, which weighed down on the private sector and weakened domestic production, the government started in March 2016 issuing promissory notes in order to repay part of the private sector's dues. A promissory note is a financial instrument, which involves a written promise by the government to pay private sector creditors a definite sum of money. The payees can wait until the note reaches its maturity date. Alternatively, the payees may cash-in the promissory notes. The Monetary Authority has set an annual interest rate cap on cashing-in activities (8 percent on the NIS notes and a 6-month LIBOR rate plus 3 percent on USD notes).

Since the launch of the promissory notes program, the government has allocated a stock of NIS 704.8 million in deposits at three banks to redeem these notes.<sup>2</sup> The value of the issued 6-month notes at the end of July 2016 was NIS 390 million, while the 2016 12-month notes had a value of NIS 607.9 million, including NIS 365.7 million paid out and NIS 242.2 million pending maturity date.<sup>3</sup> The notes were issued based on specific criteria, most importantly precedence and value of arrears. Claims exceeding NIS 250,000 were deemed to meet the payment requirements. The Palestinian government intends to continue the policy of issuing these notes in 2017 at a monthly rate of NIS 50-70 million, according to the 2017 budget statement.

### Forecasts and caveats

These promissory notes are expected to bode well for the private sector and the Palestinian economy in case of government compliance. The new system will increase the demand for government tenders and lower prices of these tenders, which will translate into higher employment and productivity in the private sector. The notes will also have positive effects on the local banking system, which will benefit from repayment of loans as well as from interest paid on cashing-in notes before their maturity date.

Promissory notes, especially when they are cashed-in by banks,<sup>4</sup> increase banks' exposure to the public sector. Data obtained from the World Bank show that as of January 2017, about two thirds of

the NIS 230 million total stocks of outstanding notes were cashed-in and transferred to one of the participating banks. On the other hand, the positive effects of issuing notes are largely contingent on the degree of commitment by the Palestinian government in issuing and managing these notes. Covering the obligations when they are due increases the PA's credibility and transparency, which enhances confidence in future financial transactions. However, the ability of the PA to meet its obligations is dependent on generating revenues, with the bulk coming from clearance revenues collected by Israel on behalf of the PA, in addition to grants and foreign aid. These sources are vulnerable to fluctuation and decline depending on the political situation. This prompted IMF experts to call the PA to record the stock in the fiscal accounts to cover payment for these notes, thus ensuring the credibility of these notes and maintaining financial stability.

### The PMA Position

The PMA has imposed a USD100 million limit on overall holdings of promissory notes, and plans to increase the risk weight of promissory notes as it implements Basel II. One-third of banks are exposed to the PA or its employees for more than half of their portfolio. Banks held 48 percent of the stock of promissory notes as of end-June 2016. Collectively, these direct and indirect exposures to the public sector represent around 174 percent of banks' capital. This is of particular concern given the current financial position of the government.<sup>5</sup>

Prepared by Wafa' Bitawi, Research assistant at MAS

1 Source: IMF (2015): West Bank and Gaza, Report to the AD\_HOC Liaison Committee, May 18. <http://www.imf.org/external/country/WBG/RR/2015/051815.pdf>

2 These are the Arab Bank, the National Bank and Bank of Palestine. However, the note holder may cash-in the note from any local bank when the note reaches its maturity date or before that date. The local bank will then contact one of the three participating banks and cover the value of the note from the stock.

3 Source: Ministry of Finance, January 2017 (unpublished data).

4 World Bank, Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee, May 4, 2017.

5 IMF (2016): West Bank and Gaza, Report to the AD\_HOC Liaison Committee, August 26. <http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/2016WBGR.pdf>

## 7- Prices and Inflation<sup>1</sup>

The consumer price index (CPI) measures the prices of a selection of primary goods and services that reflect the average consumption pattern of families in an economy (this group of goods and services is the “consumption basket”). The average change in the CPI between the beginning and the end of a certain period measures the inflation rate, which reflects the average change in the purchasing power of families and individuals. If we assume that nominal wages and salaries are fixed, an inflation rate of 10% per year means that the purchasing power of families and individuals will decline by the same percentage.

Quarter 4: Figure 7-1 shows two curves, the first measures the average change in CPI (right axis) based on its value in the base year 2010=100. The second curve measures (left axis) the percentile change in the CPI in each quarter compared to its previous quarter, i.e. the quarterly inflation rate. During Q4 2016, the CPI was 110.34 compared with 111.11 in Q3. This means that between Q3 and Q4 2016 the rate of inflation was negative (0.69%), i.e. decline in prices.

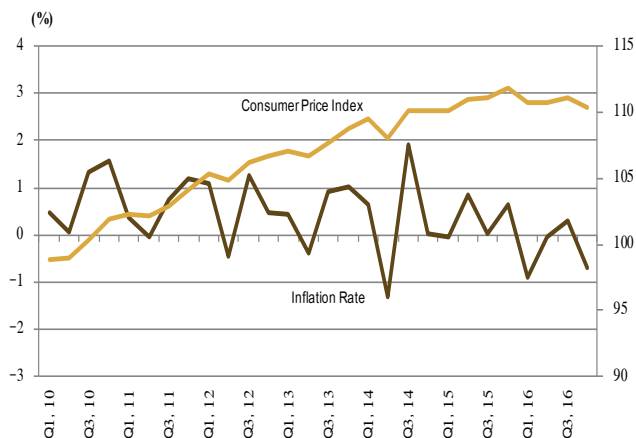
The decline in the Palestinian CPI in Q4 is attributed to the decline in food and beverage prices by 2.4%, and the prices of alcoholic beverages and tobacco by 2.02%. In addition, Q4 witnessed price deflation of 1.29%, compared with the corresponding quarter 2015.

Annual Comparison: In 2016, the CPI declined by 0.22% compared with 2015. This is mainly due to decline in the housing commodity group by 2.61% (prices of house-used fuels decreased by 6.34% for liquid fuel, 4.47% for gas, and 2.84% for electricity ) In addition, prices of commodities in the food and beverage group declined by 1.5% (fresh eggs decreased by 15.53%, fresh poultry meats by 9.6%, flour by 6.62%). On the other hand, the cost to consumers of education services increased by 3.09% during 2016 compared with 2015, as well medical services, whose price increased by 1.13% between the two years. The figures show that the inflation rate during the last six years (2010-2016) reached 10.75%, and in 2016 was 42.87% above the annual average of 2004.

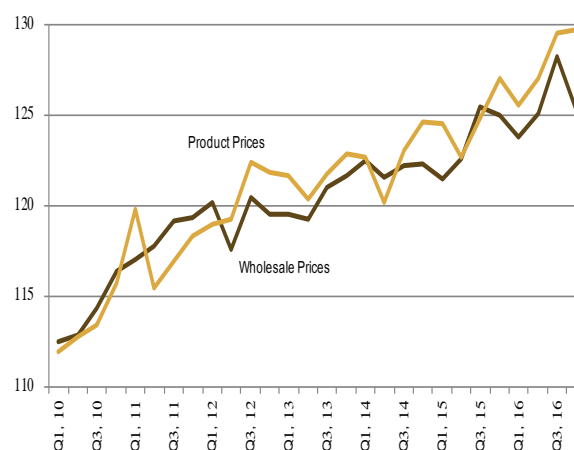
### Wholesale Prices and Producer Prices

Quarter 4: The wholesale price index -WPI (sale price to retailers) decreased by 2.28% between Q3 and Q4 2016, because of the decline in wholesale prices of local goods by 4.02% and increase in imported goods by 0.68%. The producer price index- PPI (prices received by domestic producers) has risen by 0.13% between the two quarters, a result of the increase in prices of locally produced and consumed goods by 0.14%, and prices of locally produced and exported goods by 0.07% (Figure 7-2).

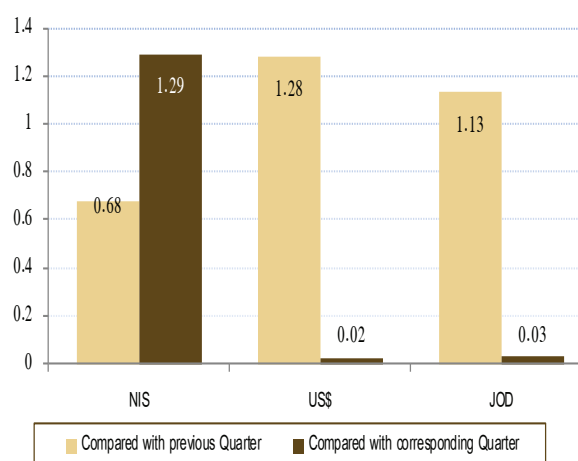
**Figure 7-1: Average CPI Change and the Inflation Rate Change (Base year 2010)**



**Figure 7-2: Evolution of Wholesale and Producer Price Indices (base year 2007)**



**Figure 7-3: Change in Purchasing Power, Q4 2016**



<sup>1</sup> The source of figures in this section: PCBS, 2016, Price Indices Surveys. The purchasing power was calculated in cooperation with PMA.

**Annual Comparison:** In 2016, the overall wholesale price index -WPI increased by 1.62% compared with 2015. This is due to the increase in prices of commodities in the fishery group by 17.2%, and agriculture group by 2.45%. The increase in wholesale prices is attributed to increase in wholesale prices of local goods by 2.67% and of imported goods by 0.7% compared with previous year.

On the other hand, the producer price index- PPI has risen by 2.57% during 2016 compared with 2015, affected by the increase in prices of electricity and gas and air conditioning by 14.64%, and in the prices of water supply, sewage systems and waste management and treatment by 7.28%. The increase in producer prices is attributed to increase in producer prices of local goods by 2.75% and of locally produced and exported goods by 1.12% compared with the previous year.

### Prices and Purchasing Power<sup>2</sup>

**NIS Purchasing Power:** the rate of inflation in the economy measures the development in the purchasing power of all individuals who receive their salaries in NIS and spend all their income in that currency. CPI decreased by 0.68% in Q4 2016 compared to the previous quarter, reaching 110.35, and decreased by 1.29% compared with the corresponding quarter 2015. This means that the purchasing power of individuals who receive their wages and salaries in NIS improved between the third and fourth quarters of the year and compared with the corresponding quarter 2015, increasing by 0.22% in 2016 compared with 2015.

**US\$ Purchasing Power:** In Q4 2016 the US\$ exchange rate against the NIS increased by about 0.60% compared with previous quarter, and declined by 1.26% compared with corresponding quarter. Therefore, the purchasing power of individuals who receive their salaries in US\$ and spend all their income in NIS has improved during the fourth quarter compared to the previous quarter by about 1.28% and by 0.02% compared with the corresponding quarter 2015. Since the JD exchange rate is pegged to the US\$ exchange rate, the purchasing power of the JD has seen almost the same developments as the US\$. Regarding year-on-year change, the purchasing power of individuals who receive their salaries in US\$ declined by 0.91% in 2016 compared with 2015, because of an improvement in NIS purchasing power by 0.22%, and decline in US\$ exchange rate by 1.13% (Figure 7-3).

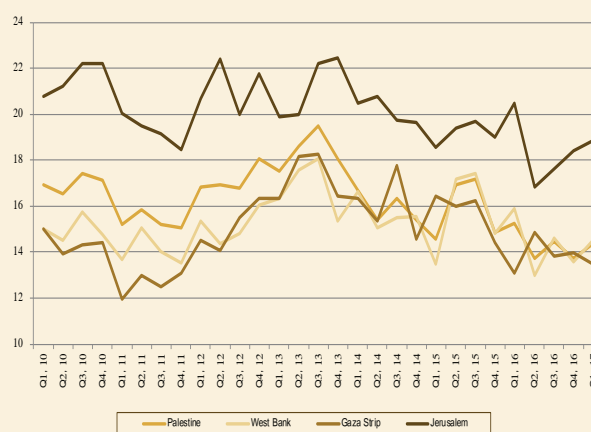
<sup>2</sup> The purchasing power is "the value of money as measured by the quantity and quality of goods and services that the per capita income can buy". It is directly dependent on the income of the consumer and the change in prices and currency exchange rate (if the currency of income is different from the currency of spending). The change in Palestinian purchasing power (assuming income is constant) can be measured as: (average change in the exchange rate of the Shekel) minus (the rate of inflation).

### Box 6: Fluctuation of Chicken Prices in Palestine

Fresh chicken prices increased in February 2017 by 13 percent in Palestine (21 percent in the West Bank) compared with the first month of the year. The price of one kilogram of chicken, a major food item in the Palestinian territory especially for the poor, surged to more than NIS 20 in the major cities in the West Bank, which triggered public demands for government intervention.

The poultry subsector (broilers, egg-producing chicken breeds, turkeys and rabbits) contributes about 45 percent to animal production in Palestine. Around 57 million broiler chickens are consumed in Palestine annually (66 percent in the West Bank). Local production in 2012 reached about 32 million chickens (70 percent in the West Bank and 30 percent in the Gaza Strip). Palestine bridges the difference between consumption and production with imports. In 2015, Palestine's import of poultry from Israel was valued at about half a million dollars.<sup>1</sup>

**Figure 1: Quarterly consumer prices of fresh chicken (Q1 2010 - Q1 2017) NIS / kg**



Palestinian Central Bureau of Statistics, 2017: Consumer Price Survey, 2010 - 2017. Ramallah, Palestine.

\* Prices for the first quarter 2017 are the average prices for January and February only.

Figure 1 shows a significant fluctuation in the monthly prices of chicken in Palestine. The statistical analysis shows a cyclic change in prices, with 6 breeding cycles per year on average (the average breeding cycle is 50 days). Prices rise at the harvest time and stabilize at the beginning of a new cycle.

#### The cyclical causes of price increases

1. Changes in production costs: The cost of raising broiler chickens increases in winter due to the additional heating costs and the high prices of broiler chicks and feed (which combined cost NIS 8-10 per kilo in winter), with the cost of feed alone accounting for 70 percent of the total costs of breeding.<sup>2</sup> Moreover, broiler mortality usually peaks in winter (especially by the Newcastle disease), with mortality reaching 25 percent of new-born and young chicks.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> Data were obtained from the Palestinian National Information Center: Livestock in the Palestinian Territory, the Palestinian Central Bureau of Statistics 2013: Agriculture Statistics Survey and Palestinian Central Bureau of Statistics 2017: Registered Foreign Trade Statistics.

<sup>2</sup> An interview with the sales manager of Palestine Poultry Company, Zahran Kharroub, on March 28, 2017.

<sup>3</sup> An interview with the Director General of Marketing at the Ministry of Agriculture, Tarek Abu Laban, on March 23, 2017

2. The demand for chicken increases during holidays and social occasions.
3. Broiler breeding cycle is short, while the costs for entry into and exit from production are low, which creates quick shifts in the domestic supply due to changes in costs.

As shown in Figure 1, the 2016 second quarter saw the prices of broiler chickens dropping to NIS 13.71 per kilogram, the lowest level since early 2010. Poultry hatcheries in Palestine produce only 60 percent of the market needs.<sup>4</sup> From Q2 on, the costs of production rose significantly as farms of broody hens in Europe and Israel were infected with avian influenza. In some accounts, the high cost of production together with the decline in prices in the summer and autumn of 2016 forced around one-third of broiler farmers to exit the industry.<sup>5</sup>

### The Israeli factor

However, the instability in the Palestinian chicken market, especially in the West Bank, cannot be understood without accounting for the significant role of chicken smuggling from Israel. The West Bank market is often used as a dumping ground for Israeli surplus agricultural production. Israeli producers try to dispose of chickens that are close to expiration or do not conform to Israeli specifications (in terms of weight and shape) in the Palestinian market through local dealers who sell them at low prices, which forces

local farmers to exit the industry. This, in turn, results in higher prices in subsequent production cycles. Due to the large Israeli production of chicken, which is six times the Palestinian production, any small dumping/holding of supply in/from the Palestinian market shakes the stability of prices and domestic production.

This analysis suggests that short-term partial solutions, e.g. through price controls, will not eliminate the root causes of the problem. Natural factors and changes in global prices of feed and broody hens are among the culprits. Also important are the short cycle of chicken breeding and the rapid entry and exit of producers from the market. Finally, smuggling from Israel significantly aggravates any market shake-up. All these determinants require careful assessments that should produce an integrated strategy to ensure higher stability in chicken prices.

Asala Moutair, trainee researcher at MAS

<sup>4</sup> Ibid.

<sup>5</sup> Ibid.



## 8- Foreign Trade<sup>1</sup>

### Balance of Trade

Quarter 4: The value of registered merchandise imports<sup>2</sup> during Q4 2016 was about US\$ 1,334 million, an increase of 7.8% over the previous quarter and 6.0% compared with the corresponding quarter of the previous year. On the other hand, the value of merchandise exports did not exceed 19% of the value of imports, despite an increase of 11.6% compared with the previous quarter and of 7.6% compared with the corresponding quarter of the previous year. The difference between exports and imports means that the deficit in the merchandise balance of trade amounted to US\$ 1,081 million. The deficit has dropped slightly because of the surplus in the balance of service imports from Israel reaching US\$ 4.1 million (Figures 8-1 and 8-2).

Annual Comparison: During 2016, the value of registered merchandise imports was US\$ 5,057 million, an increase of 2.3% compared with the previous year. The value of merchandise exports was US\$ 929.4, an increase of 1.9% compared with 2015. As a result the trade balance deficit reached US\$ 4,128 million. A surplus in the services balance with Israel (US\$ 21.4 million) brought down the deficit slightly. (Figures 8-1 and 8-2).

### Balance of Payments

The current account in the balance of payments is the net aggregate in three sub-balances: the balance of trade (net trade in goods and services), the balance of income (the net international transactions associated with income on factors of production, i.e. labour and capital), and the balance of current transfers (international aid to the government and private transfers).

Quarter 4: The deficit in the Palestinian current account (the balance of payments) reached US\$ 356.1 million in Q4 2016, which is equivalent to 11% of GDP at current prices. The current account deficit resulted from a deficit in the trade balance of US\$ 1,359.1 million, against a surplus in the balance of income of US\$ 408.6 million (generated mainly from the income of Palestinian workers in Israel), and the surplus in the balance of current transfers by US\$ 585.4 million (about one quarter of which generated from international aid to the government) (Table 8-1).

The balance of payments deficit was financed by a surplus in the capital and financial account, which covered an amount of US\$ 354.5 million. This item (the capital and financial account) represents a debt on the national economy, as long as it has positive value.

1 The source of data in this section: PCBS, 2017, Registered Foreign Trade Statistics, and PMA & PCBS, 2017, Palestinian Balance of Payment, Q3 2016.

2 Registered imports and exports are those registered in the clearance accounts of trade between Palestine and Israel and in the customs data (including direct trade with overseas markets). Add to that the agricultural goods (which are registered by the Ministry of Agriculture). The registered trade figures are significantly lower than the actual figures of the Palestinian foreign trade. The actual figures are placed in the Palestinian balance of payments.

Figure 8-1: Imports and Exports of Registered Merchandise (Q4 2015 and Q4 2016) (US\$ million)

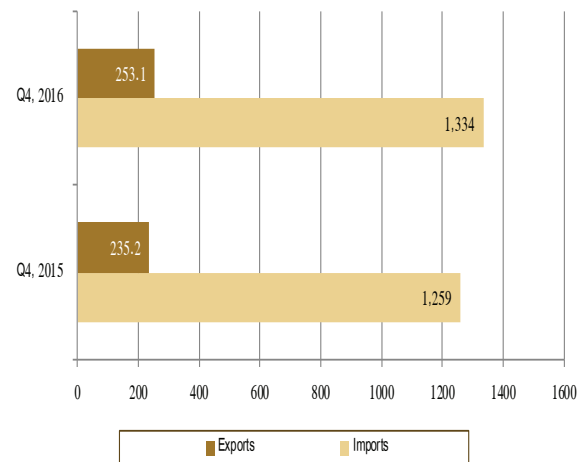


Figure 8-2: Exports and Imports of Registered Services from Israel (Q4 2015 and Q4 2016) (US\$ million)

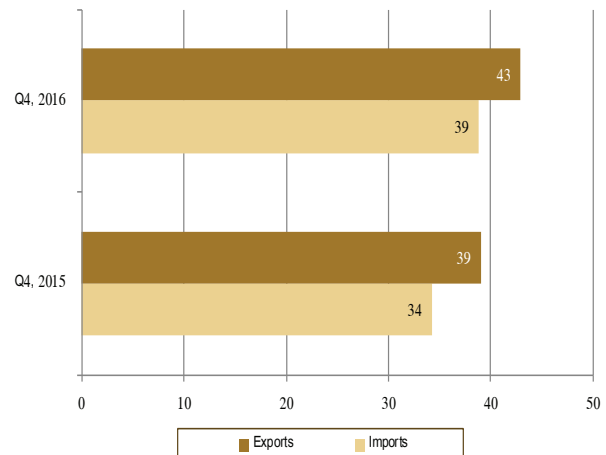
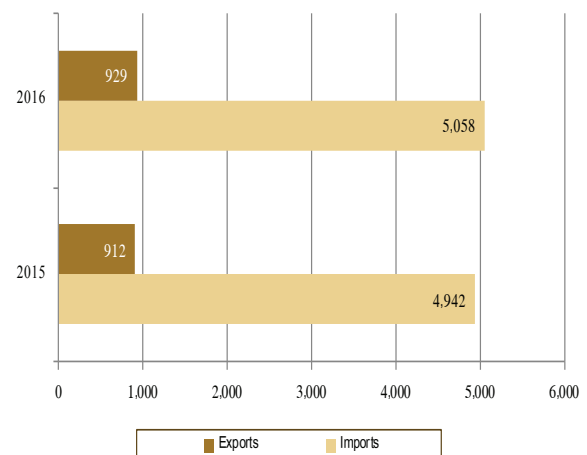


Figure 8-3: Exports and Imports of Registered Goods (2015 and 2016) (US\$ million)



Annual Comparison: The deficit in the Palestinian current account stood at US\$ 1,348 million in 2016, which is less by 35% compared with last year deficit. This resulted from the increase in current transfers (by 58%) in 2016 compared with 2015. Despite a slight improvement in the trade balance deficit, the balance of income declined by almost 8% (Table 8-1). The balance of payments deficit was financed by a surplus in the capital and financial account, which covered an amount of US\$ 1,113.9 million. Theoretically, there should be a perfect balance between the current account deficit and the surplus of capital and financial account, i.e. the net value of the two should be zero. However, because of lack of data or leakage there is often a difference between them, usually recorded under “errors and omissions”. It is noticeable that the value of this item has increased considerably during the last two years (Table 8-1).<sup>3</sup>

**Table 8-1: Palestinian Balance of Payments \***  
(US\$ million)

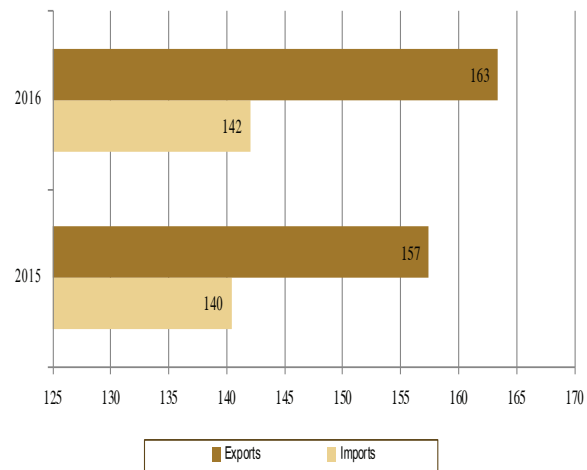
	2015	2016	2015	2016
	Q4	Q4		
1. Trade balance of goods and services**	(1,319.0)	(1,359.1)	(5,199.6)	(5,170.5)
- Net goods	(1,091.6)	(1,126.6)	(4,300.5)	(4,282.1)
- Net services	(227.4)	(232.5)	(899.1)	(888.4)
2. Income balance	430.2	408.6	1,712.2	1,578.6
3. Balance of current transfers	348.9	585.4	1,421.4	2,243.9
4. Balance of current account (1 +2 +3)	(539.9)	(365.1)	(2,066.0)	(1,348.0)
5. Net capital and financial account	706.6	354.5	2,451.1	1,113.9
6. Net errors and omissions	(168.2)	10.6	(393.2)	231.5

\* Data do not include that part of Jerusalem governorate, which was annexed by Israel following the occupation of the West Bank in 1967.

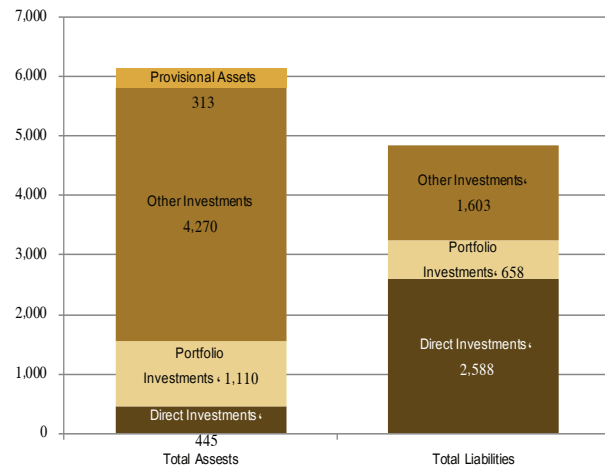
## International Investments

At the end of Q4 2016, Palestine’s foreign assets totaled around US\$ 6,138 million, 7.2% of which represent direct foreign investment, and 18.1% represent portfolio investments. On the other hand, total external liabilities amounted to about US\$ 4,849 million, more than half of which were direct investments. The difference between assets and liabilities means that the overseas investments by Palestinians were US\$ 1,289 million higher than the investments of non-residents. A significant portion of these assets (64%) is deposits by Palestinian banks abroad. Figures indicate that foreign direct investments in Palestine outweighed actual Palestinian investments abroad by US\$ 2,143 million (Figure 8-3).

**Figure 8-4: Exports and Imports of Registered Services from Israel (2015 and 2016) (US\$ million)**



**Figure 8-5: International Investments Balance (Q4 2016) (Million US\$)**



<sup>3</sup> Net omissions and errors in the table do not equal the difference between current account and the capital and financial account. This is because the PCBS added “exceptional funding” to “net omissions and errors” item.

### Box 7: Palestine’s Accession to the Agadir Agreement

In late March, 2017, on the sidelines of the 28th Arab Summit held in Jordan, Lebanon and Palestine joined the Agadir Agreement for free trade between the Arab Mediterranean Countries.<sup>1</sup> The Agadir Pact is a free trade agreement signed in 2004 by Egypt, Jordan, Morocco and Tunisia. Article 30 thereto states that any Arab country, member of the Arab League and the Arab Free Trade Zone and linked to the EU through an Association or Free Trade Agreement, can apply for accession to the Agadir Agreement after the consent of the Committee of Foreign Ministers of the Agreement.<sup>2</sup>

The Agadir Agreement seeks to establish free trade between Arab-Mediterranean countries; develop economic activities and improve employment; coordinate macroeconomic and sectoral policies; and bridge the gaps between legal systems in member states to create a favorable environment that would enable economic integration.

#### Agadir Agreement, complementary to the Euro-Mediterranean Partnership

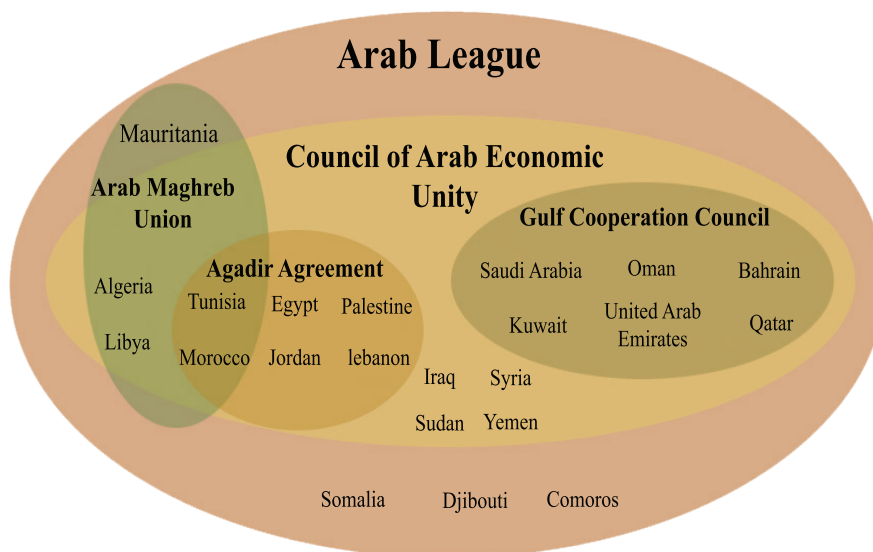
The Agadir Agreement is by large complementary to the Barcelona Declaration and the Mediterranean Initiative of the European Union in 1995, which gave rise to the Union for the Mediterranean between the Arab countries in the Mediterranean Basin and the European Union. The partnership agreements between the Mediterranean countries and the European Union,<sup>3</sup> including the EU’s 1997 Interim Association Agreement on trade and cooperation with the PLO, provided for setting up free trade zones between the individual countries and the European Union. The

agreements included the principle of bilateral accumulation. This principle holds that input originating in one country member of a preferential trade zone shall be considered as originating input in the other partner country and vice versa. For example, if a company in Palestine imported textiles from the European Union countries, manufactured shirts and then re-exported them to Europe, the value added in the fabric and the shirts would be considered as originating in Palestine and therefore the shirts could be exempted from European customs.

However, the individual European partnership agreements with the Arab Mediterranean countries do not allow accumulating added value between the Mediterranean countries themselves. If a Palestinian company imports textiles from Egypt, for example, and manufactures shirts, these shirts will not be exempted from European customs if the value added in Palestine on these shirts is less than 70 percent. This gap is exactly what the Agadir Agreement seeks to bridge.

The Agadir Agreement, once it creates a free trade area between its members, will allow the application of the principle of Diagonal Accumulation with the EU. If an Agadir Agreement State Party used inputs imported from another country to produce a specific product and exported the product to the EU, then the EU would give this product preferential treatment. In other words, the EU would consider the value added for the product the sum of the value for that product traded under the Agadir Agreement.<sup>4</sup>

Figure 1: Distribution of Arab League countries by trade agreements



Retrieved on April 4, 2017 from <https://goo.gl/xWikPo>

1 Technical Unit of Agadir Agreement. “The Committee of Foreign Ministers of the Agadir Agreement Approves Accession of Palestine and Lebanon to the Agreement.” Retrieved on April 4, 2017 from <http://www.agadiragreement.org/DetailsPage/AghadirAr/NewsDetailsAr.aspx?PID=1003>

2 Paltrade, Trade Agreements, Agadir Agreement AA. Retrieved on April 5, 2017 from [https://www.paltrade.org/ar\\_SA/page/trade-agreements](https://www.paltrade.org/ar_SA/page/trade-agreements)

3 A telephone interview with Mohamed Humaidan, Director of the Department of Trade in Services at the Ministry of Economy, on April 10, 2017.

Salam Salah, Research assistant at MAS

4 For more information on value added accumulation in European partnership agreements, see Kanafani, N (2000).” Associating Palestine with European Eunion: the present framework and the way ahead”. Ramallah: Palestine Economic Policy Research Institute-MAS.

## Economic Concepts and Definitions: Purchasing Power Parity (PPP)

GDP has several drawbacks as a measure of economic and social progress and welfare. However, it remains the most widely used indicator of economic activity within a certain country and for comparisons between standards of living in different countries worldwide. Arthur Lewis (Nobel Prize Laureate, 1979) explains this paradox. According to his economic theory, the per capita GDP, despite its drawbacks, remains the best available indicator of welfare because it provides an opportunity for the individuals to control their own destiny.

GDP is the monetary value of all types of goods and services produced in an economy over a period of one year. The value of these goods and services is calculated by multiplying their quantities by the market prices. Non-market activity such as household work performed by family members is not included in the calculation of GDP. Another drawback of GDP indicator is the fact that it is a measure of flow rather than of the resources available. In other words, countries can, in principle, increase their GDP or income through depleting their natural and capital wealth.

### Fixed prices

Economists have devised dynamic solutions to a number of shortcomings in GDP: the first relates to the comparison of GDP figures at two different time points; and the second involves a comparison of GDPs in different countries. The first drawback is a result of the fact that the change in the value of GDP over years may be generated by a rise in prices rather than an increase in goods and services produced. Governments sometimes use the method of fixed prices to control the rise in prices. For example, if a government had sought an increase in the value of real GDP (the value generated from the increase in production rather than from higher prices) between 2000 and 2010, it would have multiplied the quantities of goods and services produced in 2010 by the prices of these goods and services in 2000. The increase in the value of GDP from its value in 2000 represents the real growth of the economy; i.e. the 2000 fixed-price growth.

### Global Comparisons

The second problem— comparisons between GDP levels in different countries— is related to the large gap in the prices of goods and services across the globe. For example, the production of one ton of wheat is included in the GDP figures according to the price of wheat in the local market. This means that the production of the same amount of wheat (and of the same quality) in rich countries (where prices are usually high) adds to the GDP a value that is much higher than in poor economies. This makes comparisons of inter-country current GDP figures inaccurate and unfair as long as they reflect in part the disparity in prices and not only the variation in quantities and quality of production. Drawing comparisons of production and income between countries requires the conversion of different GDP figures to their value in one currency, but exchange rates between currencies do

not accurately reflect the disparity in the purchasing power of different currencies. To tackle this problem, economists have developed the concept of 'Purchasing Power Parity.'

### Purchasing Power Parity (PPP)

There are basically two types of international exchange rate systems: current exchange rate and the PPP exchange rate. The first is the rate traded in the market, for example 1 U.S. dollar is equivalent to 18.7 Egyptian pounds. The second exchange rate (PPP) is based on two components: the cost of living and the difference in inflation rates between two countries. PPP holds that the ratio of two countries' exchange rates should equal the ratio of the prices of identical goods in those two countries. If a certain product is worth USD 10 in the United States and the same product would be worth EGP 50 in Egypt, PPP says that the exchange rate should be USD 1: EGP 5. This means that the PPP exchange rate of the EGP is less than its real value (i.e. undervalued) by nearly 70 percent. The use of the PPP exchange rate will raise Egypt's GDP— as measured by the USD— by about three times its value when measured by the market exchange rate.

### International Comparison Program (ICP)

The United Nations has paid great attention to the development of methods that allow international comparisons of national accounts figures. In 1968, the UN developed the International Comparison Program (ICP), which is guided by the World Bank. The program produces periodical data on GDP values in terms of purchasing power parity in 199 countries (including Palestine). The last survey of the program was released in 2014 and covered the exchange rate of the world's purchasing power parity (PPP) in 2011. Table 1 provides a breakdown of the figures for selected countries in that survey.<sup>1</sup>

It is impossible, of course, to arrive directly at an exchange rate with uniform prices of all identical goods and services in two different countries. That is why ICP has chosen an alternative method for calculation. It assumes a uniform price for all goods and services all over the world, with the prices normalized by the corresponding values in the United States. Once there are unified global prices, the next step is to multiply these prices by the quantities of goods and services produced in different countries. This process yields the GDP of these countries measured not only in U.S. dollars but also in U.S. prices. This would make it possible to compare GDP figures for different countries since price levels are uniform.

The first column in Table 1 records GDP values in different countries in local currencies (e.g. Jordan 20.5 billion Jordanian dinars and Egypt 1,371 billion Egyptian pounds). The second column shows the GDP of these countries denominated in U.S. dollars based on the current exchange rate of the local

<sup>1</sup> World Bank. 2015. Purchasing Power Parities and the Real Size of World Economies: A Comprehensive Report of the 2011 International Comparison Program. Washington, DC: World Bank.  
<http://siteresources.worldbank.org/ICPEXT/Resources/ICP-2011-report.pdf>

currency against the dollar. It is clear that the value of America's GDP remains the same in the first and second columns. The values of Israel's GDP and Palestine's GDP in NIS (column 1) were converted into USD (column 2) at an exchange rate of NIS 3.571 per dollar.

**Table 1: GDP (USD) and PPP (USD), 2011**

	GDP			Per capita GDP	
	Billions (local currency) 1	USD billions 2	PPP (USD billions) 3	USD 4	USD PPP 5
United States	15,533.8	15,533.8	15,533.8	49,782	49,782
Norway	2,750	490.5	306.5	99,035	61,879
China	47,310.4	7,921.9	13,495	5,456	10,057
Egypt	1,371.1	229.9	843.8	2,888	10,599
Jordan	20.5	28.8	59.8	4,615	11,169
Israel	923.9	258.2	234.2	33,259	30,168
Palestine	35.0	9.8	16.0	2,345	3,833

Source: World Bank. 2015. Purchasing Power Parities and the Real Size of World Economies: A Comprehensive Report of the 2011 International Comparison Program. Washington, DC: World Bank.

The third column records the PPP GDP values in different countries. This is calculated, as mentioned above, by multiplying the quantities of production of goods and services in Palestine, for example, by the prices of these goods and services in the United States. The American GDP figures remain the same as in the previous two columns. However, the GDP measured by PPP (calculated using US prices) in all other countries would be different from the GDP figures calculated by market exchange rates. The exchange rate of Jordan's PPP, for example, can now be calculated indirectly by dividing Jordan's GDP in dinars by Jordan's GDP in U.S. dollars ( $20.5 / 59.8 = 0.34$ ). This exchange rate is significantly different from the market exchange rate of (0.71 JD per 1 USD).

There is a general rule for the difference between the GDP in USD and the GDP in USD PPP: The higher the prices in a country (e.g. Norway) than the prices in the United States, the lower the value of GDP in PPP than the value of GDP according to market exchange rates, and vice versa. Also, the greater the difference between prices, the greater the difference between GDP measured in both ways.

Let's take Israel and Palestine as an example. Since prices in Israel are 13 points higher than those in the United States (the average price in 199 countries is 100), Israel's GDP in U.S dollar PPP is USD 24 billion less than the figures of GDP at market exchange rate (the U.S dollar exchange rate according to the PPP in Israel is NIS 3,945). In Palestine, where the price level is 50 points lower than in the United States, the PPP GDP is USD 6.2 billion higher than the GDP as measured by the market exchange rate (the U.S dollar exchange rate according to the PPP in Palestine is NIS 2.187; i.e. if a product is worth USD 1 in the United States, the same product— identical in quantity and quality— would be worth NIS 2.187 in Palestine).

The use of PPP exchange rates gives a more accurate and fairer picture of income levels in different countries. For example, Egyptian per capita income in 2011 was barely USD 2,888, but using PPP method, it reached USD 10,599. On the other hand, drawing comparisons of income levels in different countries will not give real results if the disparity in prices of goods and services between these countries is ignored. For example, the Egyptian per capita income in 2011 was only 3 percent of the per capita income in Norway at current exchange rates, while it was 17 percent when measured by PPP.

## Key Economic Indicators in Palestine, 2012-2016

Indicator	2012	2013	2014	2015	2016	2015	2016 <sup>2</sup>			
						Q4	Q1	Q2	Q3	Q4
<b>Population (One thousand)</b>										
oPt	4,293.3	4,420.5	4,550.4	4,682.5	4,867.4	4,732.7	4,766.2	4,799.8	4,833.5	4,816.5
West Bank	4,649.0	2,719.1	2,790.3	2,862.5	2,962.9	2,889.8	2,908.0	2,926.3	2,944.5	2,935.4
Gaza Strip	1,644.3	1,701.4	1,760.1	1,820.0	1,904.5	1,842.9	1,858.2	1,873.5	1,888.9	1,881.1
<b>Labor Market</b>										
No. of workers (thousand)	858.0	885.0	917.0	963.0	980.5	983.0	974.0	975.0	970.9	1,002.0
Participation rate (%)	43.3	43.6	45.8	45.8	45.8	46.2	45.8	45.7	46.1	45.5
Unemployment rate (%)	23.0	23.4	23.4	26.9	26.9	27.4	25.8	26.6	28.4	25.7
- West Bank	19.0	18.6	17.7	17.3	18.2	18.7	18.0	18.3	19.6	16.9
- Gaza Strip	31.0	32.6	43.9	41.0	41.7	38.4	41.2	41.7	43.2	40.6
<b>National Accounts (USD millions)</b>										
- GDP (USD millions)	11,476.0	12,476.0	12,715.6	12,677.4	13,397.1	3,331.3	3,301.9	3,381.1	3,439.4	3,327.2
- Household expenditure	10,158.5	11,062.6	11,840.4	11,795.7	12,353.3	2,957.4	2,987.2	3,134.9	3,170.7	2,961.5
- Government expenditure	3,126.9	3,381.7	3,478.2	3,374.9	3,530.2	919.1	768.8	891.3	879.3	964.4
- Gross capital formation	2,378.5	2,707.3	2,415.0	2,689.5	2,837.7	797.7	686.0	718.4	677.8	760.3
- Exports	1,871.1	2,071.8	2,172.3	2,322.7	2,432.4	603.0	538.1	627.2	600.1	658.8
- Imports	6,299.9	6,804.0	7,208.9	7,501.4	7,602.7	1,917.7	1,708.9	1,972.0	1,888.5	2,017.8
<b>GDP per capita</b>										
at Constant prices (USD)	2,787.2	2,992.2	2,960.1	2,865.8	2,943.5	745.1	733.3	745.5	753.0	723.3
at Current prices base year 2004)	1,807.5	1,793.3	1,737.4	1,745.9	1,765.9	444.8	444.3	448.7	442.9	434.2
<b>Balance of Payment (USD millions)</b>										
Trade Balance	(4,428.7)	(4,732.2)	(5,036.7)	(5,199.5)	(5,170.5)	(1,314.7)	(1,170.9)	(1,345.0)	(1,288.5)	(1,359.1)
Income Balance	857.4	1,160.3	1,482.4	1,712.3	1,578.6	347.5	364.4	404.3	401.3	408.6
Current Transfers Balance	1,750.5	1,188.0	1,405.3	1,421.5	2,243.9	517.4	528.7	549.2	572.8	585.4
Current account Balance	(1,820.8)	(2,383.4)	(2,149.0)	(2,065.7)	(1,348.0)	(449.8)	(277.8)	(391.5)	(314.4)	(365.1)
<b>Exchange rates and inflation</b>										
USD/NIS exchange rate	3.90	3.60	3.60	3.90	3.840	3.90	3.90	3.80	3.81	3.829
JOD/NIS exchange rate	5.40	5.10	5.10	5.50	5.418	5.50	5.50	5.40	5.37	5.401
Inflation rate (%) <sup>1</sup>	2.78	1.72	1.73	1.43	(0.22)	0.65	(0.90)	(0.03)	0.32	(0.69)
<b>Public Finance (cash basis USD millions)</b>										
Net domestic revenues (including clearance)	2,240.1	2,319.9	2,791.2	2,891.4	3,552.0	550.4	884.3	993.3	733.0	936.4
Current expenditure	3,047.1	3,250.7	3,445.9	3,424.9	3,661.6	859.2	855.8	1,146.0	879.4	768.2
Developmental expenditure	211.0	168.4	160.9	176.4	216.5	51.1	37.1	54.1	45.0	80.2
current budget deficit\surplus (before grants)	(1,018.0)	(1,099.2)	(815.6)	(709.9)	(326.2)	(359.9)	(8.7)	(206.8)	(191.4)	88.0
Total grants and aid	932.1	1,358.0	1,230.4	796.8	766.3	174.9	178.7	202.1	168.5	214.3
Total budget deficit\surplus (after grants and aid)	(85.9)	258.7	414.8	86.9	440.1	(185.0)	170.1	(4.8)	(22.9)	302.3
Public debt	2,482.5	2,376.2	2,216.8	2,537.2	2,483.8	2,537.2	2,527.0	2,530.2	2,553.8	2,483.8
<b>The Banking Sector (USD millions)</b>										
Banks assets/liabilities	9,799.0	11,191.0	11,822.0	12,602.3	14,190.1	12,602.3	13,143.6	13,631.0	14,068.3	14,190.1
Equity	1,258.0	1,360.0	1,464.0	1,461.7	1,683.6	1,461.7	1,483.2	1,497.0	1,624.4	1,683.6
Deposits at banks	7,484.0	8,304.0	8,935.0	9,654.6	10,595.7	9,654.6	10,054.7	10,203.0	10,432.6	10,595.7
Credit facilities	4,122.0	4,480.0	4,895.0	5,824.7	6,865.9	5,824.7	6,137.3	6,405.0	6,666.4	6,865.9

(\*) Data do not include that part of Jerusalem which was annexed by Israel following its occupation of the West Bank in 1967 ( except for data on unemployment and population).

1. The inflation rate estimation is based on year-over-year comparisons of the average indices of consumer prices (the target year with the previous year).

2. Figures for 2016 are preliminary and subject to further revision.

Figures between brackets indicate negative values.

The figures in the table are based on the latest update of data.

# Economic Monitor

48

Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)  
Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS)  
Palestine Monetary Authority (PMA)  
Palestine Capital Market Authority (PCMA)

2017

# Economic Monitor Issue 48/2017

**Editor: Nu'man Kanafani**

**Palestine Economic Policy Research Institute- MAS (General Coordinator: Salam Salah)**

**The Palestinian Central Bureau of Statistics (Coordinator: Amina Khasib)**

**Palestine Monetary Authority (Coordinator: Dr. Shaker Sarsour)**

**Palestine Capital Market Authority (Coordinator: Dr. Bashar Abu Zarour)**

## Copyright

All rights reserved. No part of this publication may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photo copying, or otherwise, without the prior permission of the Palestine Economic Policy Research Institute-MAS, the Palestinian Central Bureau of Statistics and Palestine Monetary Authority.

### @ 2017 Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)

P.O. Box 19111, Jerusalem and P.O. Box 2426, Ramallah

Telephone: +972-2-298-7053/4

Fax: +972-2-298-7055

E-mail: [info@mas.ps](mailto:info@mas.ps)

Website: [www.mas.ps](http://www.mas.ps)

### @ 2017 Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS)

P.O. Box 1647, Ramallah

Telephone: +972-2-2982700

Fax: +972-2-2982710

E-mail: [diwan@pcbs.gov.ps](mailto:diwan@pcbs.gov.ps)

Website: [www.pcbs.gov.ps](http://www.pcbs.gov.ps)

### @ 2017 Palestine Monetary Authority (PMA)

P.O. Box 452, Ramallah

Telephone: +972-2-2409920

Fax: +972-2-2409922

E-mail: [info@pma.ps](mailto:info@pma.ps)

Website: [www.pma.ps](http://www.pma.ps)

### @ 2017 Palestine Capital Market Authority (PCMA)

P.O. Box 4041, AlBireh

Telephone: +972-2-2946946

Fax: +972-2-2946947

E-mail: [info@pcma.ps](mailto:info@pcma.ps)

Website: [www.pcma.ps](http://www.pcma.ps)

## To Order Copies

Contact the Administration on the above addresses.

This issue of the Economic & Social Monitor is partially supported by:



**Arab Fund for Economic &  
Social Development**



**البنك الإسلامي العربي**  
Arab Islamic Bank



## CONTENTS

- ◆ **GDP**  
Box 1: 2016 General Budget and 2017 Budget Plan
- ◆ **Labor Market**  
Box 2: Arrears and Public Debt
- ◆ **Public Finance**  
Box 3: Non-performing loans and Arrears
- ◆ **The Banking Sector**  
Box 4: Palestinian Insurance Sector: Obstacles and Prospects
- ◆ **Non-Banking Financial Sector**  
Box 5: Promissory Notes
- ◆ **Investment Indicators**  
Box 6: Fluctuation of chicken prices in Palestine  
Prices and Inflation
- ◆ **Prices and Inflation**
- ◆ **Foreign Trade**  
Box 7: Palestine's Accession to the Agadir Agreement
- ◆ **External Trade**
- ◆ **Economic Concepts and Definitions:**  
Purchasing Power Parity (PPP)
- ◆ **Key Economic Indicators in Palestine  
2012-2016**



M A S

Palestine Economic Policy  
Research Institute (MAS)



Palestine Monetary  
Authority (PMA)



Palestinian Central Bureau  
of Statistics (PCBS)



هيئة سوق رأس المال الفلسطينية  
Palestine Capital Market Authority

## GDP <sup>1</sup>

Gross Domestic Product (GDP) is a monetary measure of the market value of all types of goods and services produced in an economy during a specific period of time. Despite the frequently articulated shortcomings of GDP as an indicator, economists still agree that it is the best available indicator for the performance of economies and welfare of citizens on national and international levels.

Quarter 4: Palestinian GDP (at 2004 constant prices) dropped by 1.3% over Q4 2016 compared with the previous quarter reaching US\$ 1,997 million: US\$ 1,505 million in the West Bank and US\$ 492 million in Gaza Strip (Figure 1-1). This drop was the result of a decline by 1.9% in the West Bank compared with a 0.6% increase in Gaza Strip. This is similar to the third quarter, as the West Bank recorded a decline by 1.1% against an increase in Gaza Strip by 2.0%.

This decline during Q4, accompanied with an increase in the population, resulted in a decline in the per capita GDP by about two percentage points compared with the previous quarter. Compared with the corresponding quarter, Palestinian GDP grew by 1.3% in Q4 2016 compared with Q4 2015, which was accompanied with a decline in the per capita GDP by one and a half percentage points (Table 1-1).

Annual Comparison: Real Palestinian GDP reached US\$ 8 billion (at 2004 constant prices) during 2016, a rise by 4.1% over 2015 (Table 1-2), 3.0% in the West Bank and 7.7% in the Gaza Strip. Per capita GDP achieved a modest growth by 1.2% in 2016 compared with previous year reaching USD 1,766.

**Table 1-1: Per capita GDP\* by Region (constant prices, base year 2004) (US\$)**

	Q4 2015	Q3 2016	Q4 2016
<b>Palestine</b>	<b>441.0</b>	<b>442.9</b>	<b>434.2</b>
- West Bank*	565.9	572.6	558.5
- Gaza Strip	262.7	259.0	258.3

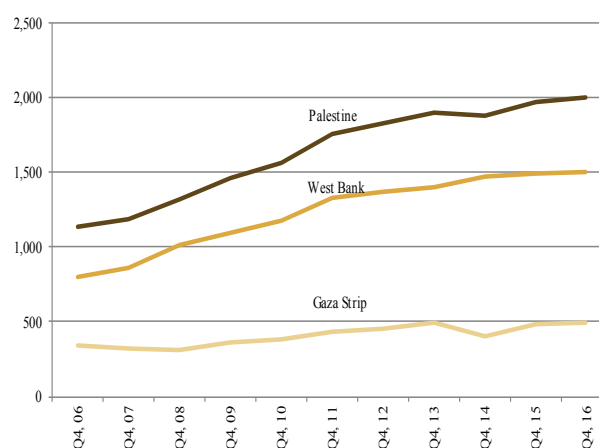
(\*) Data do not include that part of Jerusalem which was annexed by Israel following its occupation of the West Bank in 1967.

**Table 1-2: Palestinian GDP (2004 constant prices)**

Indicator	2015	2016	Growth Rate%
GDP (USD million)	7,719.3	8,037.0	4.1
- West Bank *	5,906.1	6,084.9	3.0
- Gaza Strip	1,813.2	1,952.1	7.7
per capita GDP (USD)	1,744.5	1,765.9	1.2
- West Bank *	2,267.2	2,278.9	0.5
- Gaza Strip	996.3	1,037.7	4.2

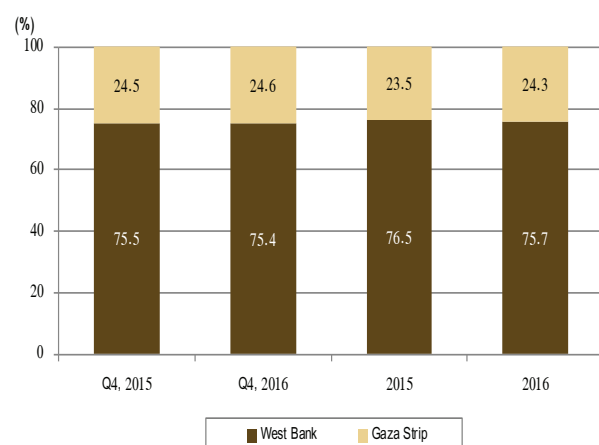
(\*) Data do not include that part of Jerusalem which was annexed by Israel following its occupation of the West Bank in 1967.

**Figure 1-1: Palestinian GDP\* by Quarters (constant prices, base year 2004) (US\$ million)**



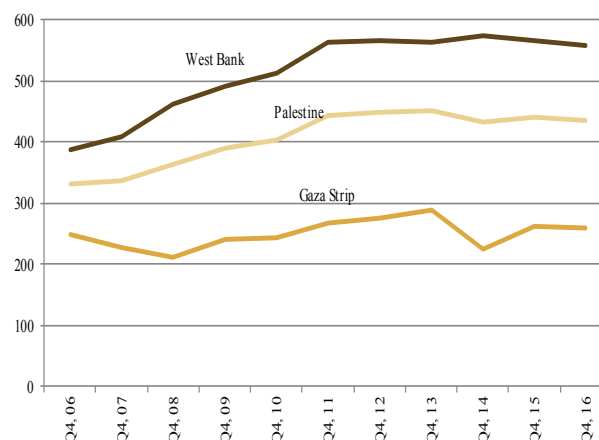
(\*) Data do not include that part of Jerusalem which was annexed by Israel following its occupation of the West Bank in 1967.

**Figure 1-2: % GDP in Palestine\* by Region (constant prices, base year 2004)**



(\*) Data do not include that part of Jerusalem which was annexed by Israel following its occupation of the West Bank in 1967.

**Figure 1-3: Per Capita GDP in Palestine\* by Region (constant prices, base year 2004) (US\$)**



(\*) Data do not include that part of Jerusalem which was annexed by Israel following its occupation of the West Bank in 1967.

<sup>1</sup> The source of data in this section: PCBS, 2017, Periodic Statistics on National Accounts, 2006-2016. Ramallah- Palestine.

The Gap in GDP between the West Bank and the Gaza Strip Even though Gaza Strip's share of GDP increased by one percentage point between 2015 and 2016, its contribution to GDP is still as low as a quarter of the country's GDP (Figure 1-2). Meanwhile the gap between the West Bank and Gaza Strip in terms of per capita GDP reached USD 300 in Q4 (Figure 1-3) and USD 1,241 on average in 2016 (a decline by 2.3% compared with the previous year). Nevertheless, per capita GDP in Gaza Strip is still about 46% of the West Bank's per capita GDP.

### Composition of GDP

There was little change in the composition of GDP over the consecutive quarters (Q3 and Q4 2016) and between the average GDP for 2015 and 2016. The sectoral change did not exceed 1.5 points over the consecutive quarters (which is mainly ascribed to the expansion of the construction sector), whereas over the corresponding quarters there was no change. There was a decline in the transportation, information, and finance sectors against a slight increase in public administration, defense and services sectors (Figure 1-4).

### Expenditure on GDP

Quarter 4: The absolute increase in GDP between Q4 2015 and Q4 2016 amounted to about US\$ 24.5 million (a growth by 1.3% as mentioned above), which is explained by the increased aggregate consumption expenditure (private and public) by US\$ 27.6 million, and a decline in investments by about US\$ 4.8 million; while net exports remained almost the same as a result of achieving same increase in both exports and imports during the quarter (Figure 1-5).

Annual Comparison: The year 2016 witnessed a decline in the share of private and public consumption of GDP by 1.5 percentage points compared to 2015. This was accompanied by a decrease in the share of net exports compared to a relatively minor increase in the share of investments. Despite the decline in consumption, the gap between the increased use/consumption and increased production in the economy is the most obvious indicator of deficit in the Palestinian economy. The expenditure on GDP of consumption, investment and exports amounted to \$ 12,840 million in 2016, which exceeds total domestic production by about US\$ 4.803 million, or 60% of GDP (Table 1-3 and Figure 1-5).

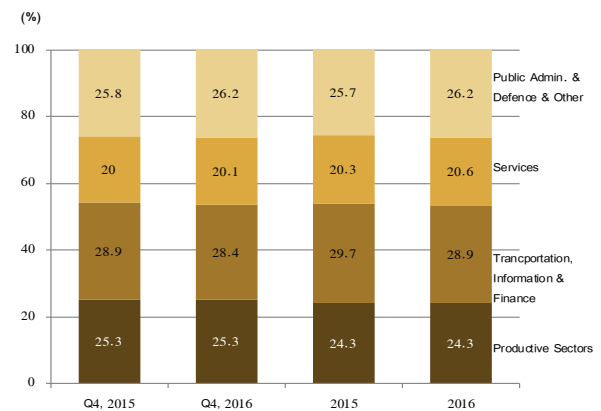
**Table 1-3: Expenditure on GDP in the Palestinian Territory\* (constant prices, base year 2004) (US\$ Million)**

	Q4 2015	Q4 2016	2015	2016
Investment	447.8	443.0	1,549.1	1,638.1
Private consumption	1,800.4	1,814.6	7,209.7	7,466.9
Government consumption	572.3	585.7	2,149.3	2,152.4
Net Exports	(811.5)	(810.9)	(3,126.7)	(3,127.2)
Net errors and omissions	(36.5)	(35.1)	(62.1)	(93.2)
<b>Total=GDP</b>	<b>1,972.5</b>	<b>1,997.3</b>	<b>7,719.3</b>	<b>8,037.0</b>

(\*) Data do not include that part of Jerusalem which was annexed by Israel following its occupation of the West Bank in 1967.

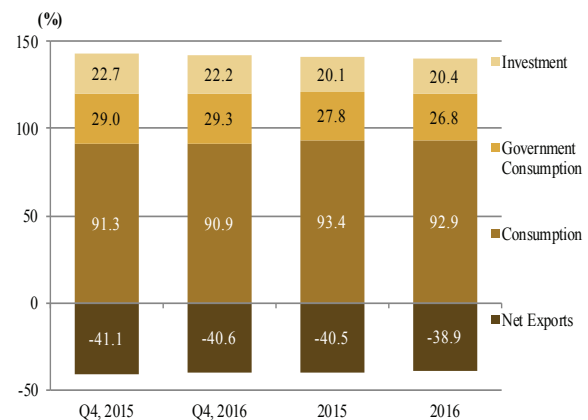
Figures between brackets indicate negative values.

**Figure 1-4: % Contribution of Economic Sectors to Palestinian GDP\* (constant prices, base year 2004)**



(\*) Data do not include that part of Jerusalem which was annexed by Israel following its occupation of the West Bank in 1967.

**Figure 1-5: % Expenditure on GDP in the Palestinian Territory\* (constant prices, base year 2004) (% percent)**



(\*) Data do not include that part of Jerusalem which was annexed by Israel following its occupation of the West Bank in 1967.

The total does not equal 100%, due to 'net errors and omissions' item (refer to table 1-3).

## Box 1: 2016 General Budget and 2017 Budget Plan

### 2016 Public Budget: Target vs. Actual

When the Palestinian Authority planners developed the 2016 Public Budget, they based their target figures on assumptions of unfavorable political and economic conditions, which translated into meticulous discretion in estimating revenues as well as tougher austerity. Yet the actual results (on a cash basis) were better than the plan's forecasts in accounting terms. Below is a summary of the differences between planned and actual outcomes (see Table 1):

- The 2016 public revenues totaled NIS 13.9 billion, which is 19 percent higher than the target. The improvement was mainly due to the rise in non-tax domestic revenues (Israel's release of funds frozen in the wake of the Electricity Agreement - see the previous issue of the Monitor- and licensing fees from the Telecommunications Company). Total current expenditure, including net lending, meanwhile was NIS 13.9 billion, 8 percent lower than estimates.
- The increase in revenues and the drop in expenditure from the planned figures lowered the current budget deficit, before international aid, by about 90 percent compared to the target. Actual developmental expenditure was 40 percent less than estimates, which produced an actual budget deficit of NIS 1.2 billion, which is 77 percent lower than estimates.
- External funding (international aid) for the current budget and developmental expenditure was NIS 2.9 billion in total, which is 25 percent less than the target (and 48 percent lower than its value in 2015). However, due to the significant reduction in the actual budget deficit before international aid, the total budget after aid showed a surplus of NIS 1.684 billion compared to an expected deficit of NIS 1.507 billion.
- All these figures are on a cash basis; i.e., on actual collection and expenditure but not on commitment basis; i.e., what is actually receivable and payable. During 2016, the actual budget accumulated net arrears or outstanding payments of USD 836 million (See the Box on government arrears below).

In short, the variance between the target and the actual figures has helped reduce the actual deficit. However, budget spending has continued to suffer three major chronic impairments. First, the budget has fallen short of cutting net lending, which was 21 percent higher than the plans and continued to drain more than 7 percent of total current spending. The failure to achieve this goal has remained a main feature of Palestinian budgets despite the efforts and costs associated with the installation of pre-payment meters for electricity and water. Second, the modest value and proportion of developmental spending, and the failure to meet the goals of developmental spending- which is mainly funded by international aid- have also become key features of the Palestinian general budgets. Developmental spending in 2016 was, however, 20 percent higher than in 2015. Third, the share of salaries and wages in total expenditure is particularly high. With salaries and wages depleting around 55 percent of net public revenues, it is difficult to use the government budget to implement a fiscal policy with well-defined economic and social goals.

However, the development of public finances is on track and it is progressing as planned. According to the Minister of Finance, the deficit-to-GDP ratio fell from 16.5 in 2013 to 5.6 in 2016, while domestic revenues increased by 66 percent over the past three years at an average annual rate of 17 percent.<sup>1</sup> Progress has also

been reported in public debt and arrears. The Ministry of Finance transfers NIS 20 million per month to the Pension Authority. The Ministry has also reduced the private sector arrears by about USD 370 million, and issued NIS 607 million promissory notes to the private sector (see the Box on promissory notes below).

The analysis here was restricted to examining total financial flows of the budget without evaluating the effectiveness and reliability of the sectoral and program-based distribution of revenues and expenditures. Government budgets are policy instruments in the first place rather than arithmetical calculation of revenues and expenditure. Certainly, assessing the extent to which a budget has achieved its economic and social goals requires a detailed study of collection and spending at both the sectoral and program levels.

**Table 1: Government Budgets 2016 and 2017 (in Million NIS)**

	2016 Budget	2016 Actual Budget	2017 Budget	% Change of 2017 budget over 2016 actual budget
Total public revenues	11,630	13,896	13,821	(0.5)
Net public revenues	11,189	13,524	13,451	(0.5)
- Domestic revenues	3,393	5,023	5,040	0.3
Tax revenues	2,194	2,391	3,141	31.4
Non-tax revenues	1,199	2,309	1,900	(17.7)
Provisional allocations		323		
- Clearance revenues	8,237	8,873	8,780	(1.0)
- tax rebates (-)	441.0	372	370	(0.5)
Total current expenditures	15,212	13,936	16,147	15.9
- Salaries & wages	7,662	7,332	8,093	10.4
- Non-wage expenses	6,700	5,410	7,104	31.3
- Net lending	850	1,029	950	(7.7)
- Provisional payments		165		
Current deficit before financing	4,023	412	2,697	554.6
- Developmental spending	1,365	824	1,639	98.9
Total deficit before financing	5,388	1,237	4,335	250.4
- Total external financing	3,881	2,921	2,496	(14.5)
For budget support	2,925	2,318	1,950	(15.9)
To support developmental expenditure	956	603	546	(9.5)
- Net arrears accumulated		836	(1,170)	(240.0)

### FY 2017 Budget

The budget plan for 2017 has maintained a conservative approach, assuming that donor support will decline, and that some payments made last year by Israel and the Palestinian private sector are non-recurring. In the area of reforming the management of public finances, the plan expected the government to continue transferring payments to local government units (NIS 400 million annually) and to the Palestinian Pension Authority (NIS 20 million per month) and to continue issuing promissory notes to the private sector (up to NIS 50-70 million per month) to reduce the accumulation of arrears.

<sup>1</sup> Shukri Bishara, Minister of Finance and Planning, at the preparatory session for the donor meeting in Brussels (Wafa News Agency, April 12, 2017).

Table 1 shows the figures for the 2017 budget plan. Despite the optimistic forecasts of 31 percent increase in tax revenues, there is a slight change in gross and net revenue in 2017 compared with actual figures in 2016. On the other hand, the budget expected a 16 percent rise in current expenditure and 90 percent increase in developmental expenditure, which will translate into a 250 percent increase in total deficit before financing over 2016. Obviously, such expectations are untenable (exaggerated rises). It might be the case that the figures for actual revenue and expenditure for 2016 are on a cash basis, while budget plan figures are on a commitment basis. Assuming that the total deficit after external aid will reach NIS 1.8 billion and that the government will pay about NIS 1.2 billion of the total arrears accumulated, the plan implies that the funding gap in 2017 will exceed NIS 3 billion. In economic terms, such a large funding gap (22 percent of net revenue) is a sign of structur-

al weakness and lack of sustainability in the financial position of the PA and the Palestinian government.

The PA Minister of Finance said at the donors' preparatory meeting that the government has reached its maximum limit for increasing revenues and that due to natural factors growth in the coming years will not be as significant as it was in the previous years. Therefore, the emphasis henceforth will be on cutting expenditures through redressing the share of salaries in public expenditure; improving the methods of calculating the funds deducted by Israel for energy, electricity and water bills – which is collected from consumers; and reforming the health sector.<sup>2</sup>

MAS researcher Misyef Jamil

2 Ibid.

## 2- Labor Market<sup>1</sup>

Manpower in Palestine, which comprises all persons aged 15 years and older, amounted to 2,965 thousand persons by the end of Q4 2016. The labor force, which includes only all persons qualified to work and seeking actively to find work, amounted to 1,348 thousand. The difference between the labor force and the actual number of workers provides a measure of the rate of unemployment. Figure 2-1 shows the relation between the three variables and the development of population.

### The Participation Rate

The numbers show that the percent of labor force to manpower in Palestine (which is known as the participation rate) was around 46% in recent years. This ratio is close to prevailing ratios in other countries in the region (42% in Jordan, for example, in 2014, according to World Bank data), but it is significantly different from those in developed countries, where the participation rate is close to 60% or higher, as in Germany and Norway, for example.

There is a wide gap between the male and female participation rates in Palestine, as the percent rises to 72% for males, and drops to only 19% for females. There is no remarkable disparity between the West Bank and Gaza Strip in this regard. Obviously, the decline in the female participation rate in Palestine is the factor driving the decline in the total participation rate.

### Number of Workers and their Distribution

Quarter 4: The number of workers in Palestine increased by 3.2% between Q3 2016 and Q4 2016 reaching 1,002 thousand workers. The distribution of workers in Q4 2016 was 57% in the West Bank, around 30% in Gaza Strip, and 13% (or about 129 thousand workers) in Israel and the settlements. In Q4 2016 more than 20% of the employed in Palestine worked in the public sector (Figure 2-2), and this percent rises to about 35% in the Gaza Strip. About 35% of the employed work in the services sector during Q4 2016. This percent rises to 52% in the Gaza Strip. About 20% of the employed work in the trade sector which comes in the second place in terms of employment. This

Figure 2-1: Individuals (aged 15 years and above) and Workers in Palestine, (Q1 2010-Q4 2016) (Thousand)

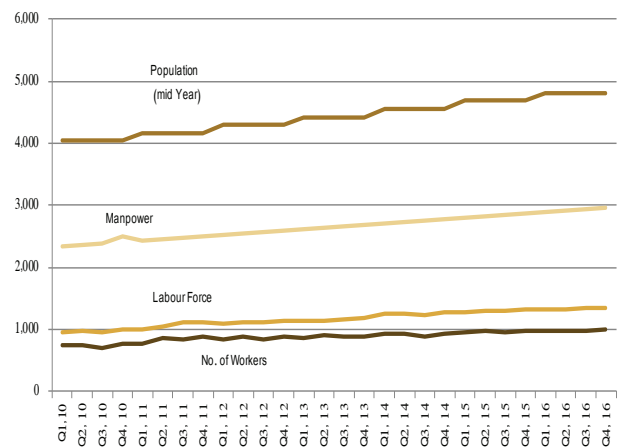
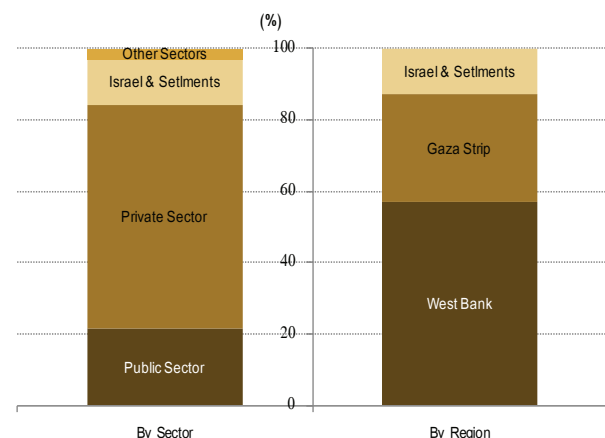


Figure 2-2: % Distribution of Palestinian Workers by Region and by Sector, Q4 2016 (%)



percent diverges between the West Bank and Gaza Strip, whereby the building and construction sector employ 23% of workers in the West Bank and less than 7% in Gaza Strip (Figure 2-3).

1 The Source of data in this section: PCBS, 2016, Labor Forces Survey, Ramallah, Palestine.

Annual Comparison: The number of employed rose by 1.8% between 2015 and 2016, reaching 981 thousand workers. By region, about 58.5% of workers worked in the West Bank, 29.5% in Gaza Strip, and 12% in Israel and the settlements during 2016. By sector, one fifth of total workers in Palestine were employed by the public sector, while this percent rises to 36.4% in Gaza Strip.

By economic activity, the share in employment of agriculture, fishing and forestry sectors dropped by 1.3 percentage points in 2016 compared with the previous year. As well services sector employment fell, reaching 35.5% (combining an increase among females (65.4%) with a decrease among males (30%)). In contrast, the percentage of workers in the construction sector increased by one percentage point.

The number of Palestinians working in the Israeli and the settlements reached 116.8 thousand workers, about 17% of the number of workers working in the West Bank. About 61.3 thousand of these workers are registered workers (who hold work permits) and 42.0 thousand are unregistered workers, while 13.6 thousand hold Israeli ID (i.e., Palestinians from Jerusalem who do not require permits to work in Israel).

### Distribution of Net Increase in Employment between 2015-2016

Table 2-1 shows that the net number of entrants to the labor force in Palestine between 2015 and 2016 was 42 thousand persons (the net number, is the difference between the number of new entrants minus the number of those leaving the labor force for one reason or another). On the other hand, the net increase in the number of workers in 2016 was about 17 thousand persons in the West Bank and the Gaza Strip, which means that during 2016 the number of unemployed increased between the two years by 25 thousand in Palestine. By region, 5,000 person of the net number of entrants to the labour force in 2016 were in the West Bank and 12,000 in the Gaza Strip. Yet 4,500 persons out of the West Bank's 5,000 new entrants worked in Israel and the settlements, which means that during 2016 the public and private Palestinian institutions in the West Bank created a net of 500 jobs only. This net increase is attributed to a decline in public sector employment between the two years by about 3,500 persons and an increase in private sector employment by 4,000 persons (these figures are approximate as some of them were derived from percentages. It must be stressed once again that the net decline in the public sector employment is the net outcome of the increase (in education and health sectors for example) and decline in other sectors. There is no available data from PCBS on the structure of increase and decline in public sector employment (like statistics on the number of pensioners, and workers contracted with temporary contracts who were dispensed, etc.).

### Unemployment

Quarter 4: The unemployment rate is the number of unemployed people divided by the number of people in the labor force. The unemployment rate in Palestine was 25.7% in Q4 2016, similar to that registered in the corresponding quarter 2015, which is two percentage points higher than the previous quarter (Table 2-1).

Figure 2-3: % Distribution of Palestinian Workers by Economic Activity, Q4 2016 (%)

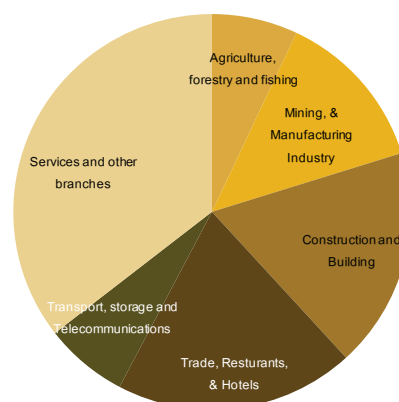


Figure 2-4: Employed and Unemployed in Palestine by Age Group (2016)

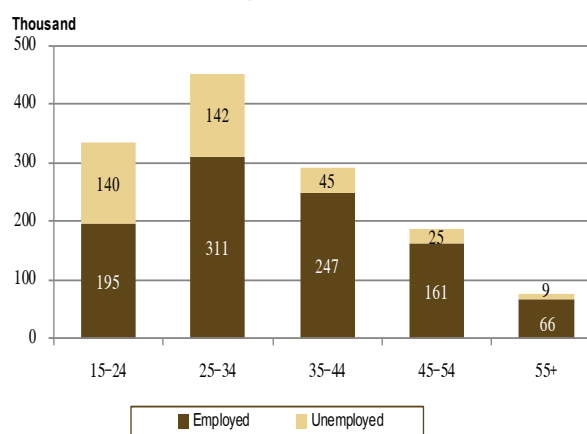


Figure 2-5: Employed and Unemployed in Palestine by Educational Level and Gender (2016)

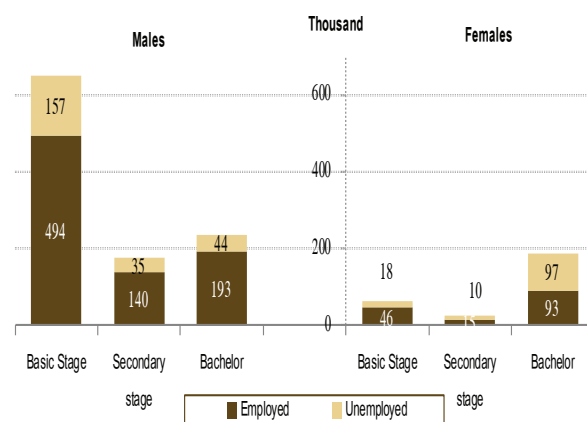


Table 2-1: Unemployment rate among participants in the labour force in Palestine by region and gender, 4th Quarter 2016 (%)

Place of Work	Average Weekly Work Hours		Average Monthly Work days	
	2015	2016	2015	2016
West Bank	43.9	44.3	22.4	22.8
Gaza Strip	37.1	38.3	22.9	22.7
Israel and the settlements	40.4	40.2	19.1	19.6
Palestine	41.4	41.8	22.0	22.2

Source: Palestinian Labour Force Survey: annual Report 2016 and 2015 (PCBS).

Annual comparison: In 2016, the unemployment rate in Palestine stood at 26.9 percent (18.2% in the West Bank and 41.7% in the Gaza Strip), up 1 percentage point from 2015. In Gaza Strip, the rate remained unchanged without any improvement compared with the previous year. Most international organizations sounded alarm bells regarding this very high rate, considered as one of the highest in the world, warning of its socio-economic impacts and its unprecedented incidence for such a long period.

Two of the most noticeable characteristics of unemployment in the Palestinian territory in 2016 are that:

- 1) It is high among the youth: the unemployment rate in the age group between 15-24 years reached 41.7% (65.9% for females against 36.2% for males). This indicates that a large proportion of the unemployed are new entrants to the labor market (Figure 2-4 and box about school to work transition-monitor 46).
- 2) The unemployment rate decreases with the completion of higher educational levels for males, contrary to females (Figure 2-5):

The unemployment rate in 2016 reached 24.1% for males who had not completed secondary education, while it was 18.6 % for males with a bachelor degree. On the other hand, the unemployment rate for females with a bachelor degree was 51 %, while it was only 28.1% for females who had not completed secondary education.

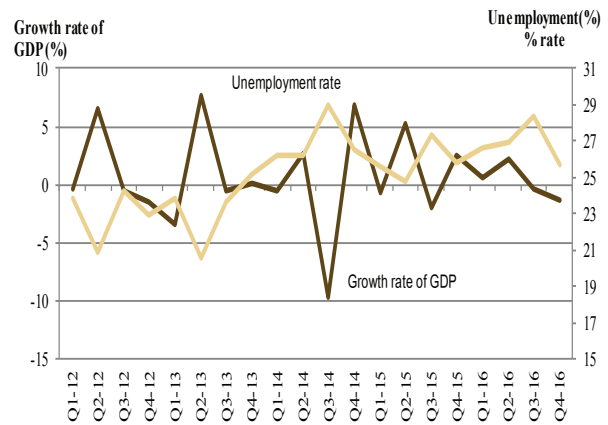
### Production Growth and Change in Unemployment Rate

Quarter 4: Figure 2-6 shows two curves; one for the GDP rate of growth for each quarter and the other for the unemployment rate for each quarter during Q1 2012-Q4 2016. The first noticeable aspect of the figure is the sharp fluctuation in the curve of the GDP growth rate. Part of this fluctuation can be explained by the seasonal/cyclical nature of GDP, as economic activity is somewhat reduced in the winter and autumn compared to other seasons. Nevertheless, the impact of political factors and restrictions imposed by the occupation on economic activity explain the sharp and periodic fluctuation of economic growth. Secondly, the figure shows that there is a relation in the behavior of the two curves, i.e. whenever there is an increase in the growth rate of production, there will be a decline in the unemployment rate, and vice versa.

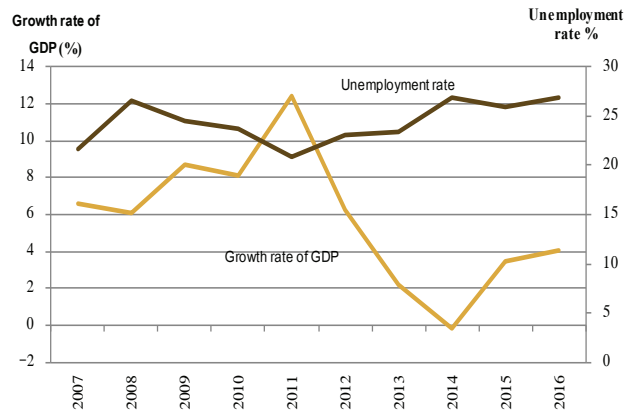
Using a simple exercise to link the two variables, we find that every increase in the growth rate by 1% was accompanied by a decrease in the unemployment rate by 0.27% during the study period. This simplified and approximate linkage provides a simple estimate of the acceleration needed in the growth rate and the time needed to achieve a significant reduction in the high unemployment rates, in Palestine in general, and in Gaza Strip in particular.

Annual comparison: Figure 2-7 depicts two curves; the first traces the annual production growth rate (constant prices) and the second depicts the annual unemployment rate during the period 2007 -2016. By repeating the same exercise above that links the two variables, we find that every increase in the

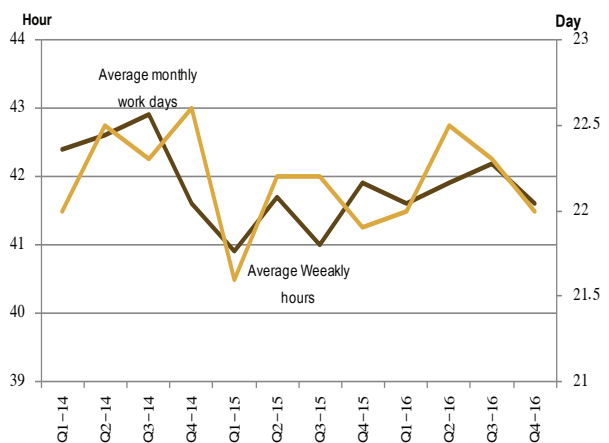
**Figure 2-6: Growth Rate of GDP and Unemployment Rate in Palestine (Q1 2012-Q4 2016)**



**Figure 2-7: Growth Rate of GDP and Unemployment Rate in Palestine, 2007-2016**



**Figure 2-8: Average Weekly Work Hours and Monthly Work Days in Palestine, (Q1 2014- Q4 2016)**



### Work Hours and Days

Quarter 4: Figure 2-8 shows the average work hours and days for Palestinian workers. There is a convergence in the average number of the monthly work days in the West Bank and Gaza Strip, but the average number of weekly work hours in the West Bank is higher than that in the Gaza Strip by more than 15.1%. This is more owing to lack of employment opportunities in Gaza Strip than to the productivity or choice of hours of work (comfort preferences) observed in developed countries, where such factors explain shorter work hours.

growth rate by 1% was accompanied by a decrease in the unemployment rate by 0.4% during the ten-year period, which is almost double the percent calculated above for the five-year period of 2012-2016.

**Annual Comparison:** The convergence in the average number of the monthly work days in the West Bank and Gaza Strip was higher in 2016 compared with 2015, as the number of work days increased in the West Bank in parallel with its decline in Gaza Strip, resulting in almost diminishing the difference between the two in 2016. There was a convergence as well in the average weekly work hours in the two regions, recording a difference of 6 hours only (Table 2-2).

## Wages

**Quarter 4:** The average daily wage for workers in Palestine amounted to NIS 110 in Q4 2016. Yet this number does not show the divergence between the average wage for workers in Palestine on the one hand, and that for workers in Israel and the settlements on the other hand, and between the average wage in the West Bank and that in the Gaza Strip (Table 2-3). As figures indicate, the average wage of workers in Israel and the settlements is about triple the wage of workers in the Gaza Strip. The gap is even wider when considering the median wage, which is significantly higher and better than the average wage; because it reflects the wage level whereby the wages of half of all workers are above it, and the wages of half of all workers are below it (Figure 2-9 tracks the divergence between the average and median wage). Notably, the median wage in Gaza Strip is almost half the median wage in the West Bank.

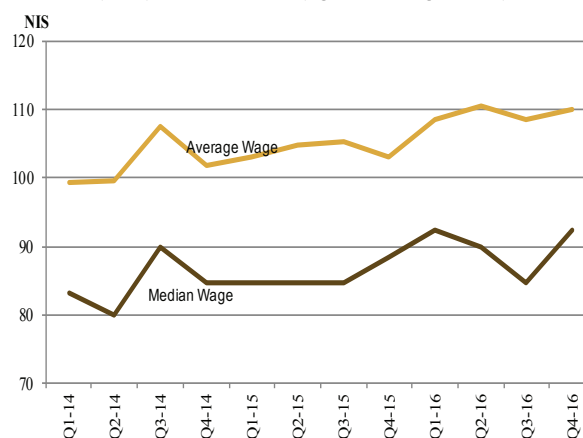
**Annual Comparison:** In comparison with 2015, the average daily wage increased in the West Bank and Israel and the settlements during 2016 by 4.3% and 9.6% respectively, while it decreased in Gaza Strip by half a percentage point. Whereas, the median daily wage increased in the West Bank by 10.6% compared with a decrease in the Gaza Strip by 2.6% and remained at the same level in Israel and the settlements (Table 2-4).

However, additional costs are incurred by Palestinians working in Israel, as they are forced frequently to pay for permits and to job brokers (an amount estimated at 1,500 Shekels per month), as well as transportation fees (about NIS 500 monthly). Moreover, they spend long hours waiting at the crossing points, which extends the working day to 16 hours instead of 8 hours. It is also important to emphasize that there is a significant difference between the wages of the workers who work inside the green line and those who work in the settlements in the occupied territory.

In addition to the high nominal wages of workers in Israel and the settlements, and the discrepancy between the average and median wage among workers in the West Bank and Gaza Strip, the following observations on wages in 2016 are pertinent:

- The average wage of workers in the private sector is lower than the average wage of workers in the public sector by 11% in the West Bank and by 50% in Gaza Strip.
- There is a gendered wage gap: the total daily wage for females working in the private sector in the West Bank is about 74% of males' daily wage, while the gap is less in the public sector.
- The daily wage of about 69.2% of private sector employees in Gaza Strip, and 17.4% in the West Bank, is below the minimum

**Figure 2-9: The Average and Median Daily Wage (NIS) in Palestine, (Q1 2014- Q2 2016)**



**Table 2-2: Average Weekly Work Hours and Monthly Work Days by Region (2015- 2016)**

		Q4, 2015	Q4, 2016	2015	2016
West bank	Males	16.7	14.2	15	15.5
	Females	26.7	28.5	26.7	29.8
	<b>Total</b>	<b>18.7</b>	<b>16.9</b>	<b>17.3</b>	<b>18.2</b>
Gaza Strip	Males	32.3	33.2	35.9	34.4
	Females	60.5	64.4	59.6	65.2
	<b>Total</b>	<b>38.4</b>	<b>40.6</b>	<b>41</b>	<b>41.7</b>
Palestine	males	22.3	21.0	22.5	22.2
	Females	39.7	43.9	39.2	44.7
	<b>Total</b>	<b>25.8</b>	<b>25.7</b>	<b>25.9</b>	<b>26.9</b>

**Table 2-3: The Average and Median Daily Wage (NIS) in Palestine (Q4 2016)**

Place of Work	Average daily wage	Median daily wage
West Bank	97.6	88.5
Gaza Strip	63.8	46.2
Israel and the settlements	215.7	200
<b>Palestine</b>	<b>110</b>	<b>92.3</b>

**Table 2-4: The Average and Median Daily Wage (NIS) in Palestine (2015-2016) (NIS)**

Place of Work	Average Weekly Work Hours		Average Monthly Work days	
	2015	2016	2015	2016
<b>West Bank</b>	<b>94.1</b>	<b>98.1</b>	<b>80</b>	<b>88.5</b>
<b>Gaza Strip</b>	<b>61.9</b>	<b>61.6</b>	<b>46.2</b>	<b>45.0</b>
<b>Israel and the settlements</b>	<b>198.9</b>	<b>218.0</b>	<b>200</b>	<b>200.0</b>
<b>Palestine</b>	<b>103.9</b>	<b>109.3</b>	<b>84.6</b>	<b>90.0</b>

wage, which is about NIS 748 monthly in the Gaza Strip compared with NIS 1,068 in the West Bank (For more information about this issue, check Monitor issue no. 45- Box 2, on the application of the minimum wage decree).



### 3- Public Finance <sup>1</sup>

#### Public Revenues

Quarter 4: During Q4 2016, net public revenues and grants increased by 28% compared to the previous quarter, reaching around NIS 4.5 billion. This is attributed to the significant increase in clearance revenues (reaching around NIS 2.2 billion, an increase by 48.2%) and the increase in total domestic revenues by about 28.1%, reaching NIS 3.7 billion. In addition, foreign aid and grants increased in this quarter by about 27.3% compared to the previous quarter, reaching NIS 819.3 million (Table 3-1). Markedly, tax refunds during the quarter reached NIS 118.5 million compared with NIS 96.3 million in the previous quarter. As a result, net public revenues and grants reached around NIS 4.4 billion during Q4 2016, compared with NIS 3.4 billion in the previous quarter.

**Table 3-1: Grants and Foreign Aid to the PA (NIS million)**

Item	2016		
	Q4	Q3	Q4
<b>Budget support</b>	586.4	552.7	516.6
- Arab grants	237.2	3.6	237.7
- International donors	349.2	549.1	278.9
Developmental funding	92.9	91.0	302.7
<b>Total</b>	<b>679.3</b>	<b>643.8</b>	<b>819.3</b>

Annual Comparison: Total domestic and clearance revenues have risen significantly in 2016 compared with the previous year. A big portion of this increase is attributed to the increase in non-tax revenues by 138.4% (reaching around NIS 2.3 million) compared with previous year. This has been the outcome of the partial settlement of the clearance and electricity agreement with Israel (which was recorded under non-tax revenues item instead of the clearance items- for more information refer to the previous issue of the Monitor), in addition to revenues from licensing fees of the Palestinian Telecom company (NIS 558 million). In addition, clearance revenues increased by 11.6% to around NIS 8.9 billion, whereas tax revenues increased by 1.6%, amounting to NIS 2.4 billion. On the other hand, foreign aid and grants declined by 5.9% during the year compared with the previous year, to NIS 2.9 billion. The overall result was an increase in net public revenues and grants by 14.7% compared with the previous year, reaching NIS 16.4 billion (Table 3-2).

#### Public Expenditure

Quarter 4: Public expenditure declined by 7.2% during Q4 2016, compared to the previous quarter, reaching NIS 3.2 billion, due to the decrease in the wages and salaries bill and net lending, whereby the former declined by about 32.5% amounting to NIS 1,2 billion, while the latter decreased by about 25.5% compared with previous quarter, reaching NIS 224 million. It should be noted that this quarterly decline in the wages and salaries bill reflected the fact that in September the PA paid in advance the salaries of October, which result-

ed in this decrease in this item in Q4 compared with the previous quarter. In contrast, non-wage expenditure increased by 20.4% reaching NIS 1.4 billion, and developmental expenditure increased by 79.6% compared with the previous quarter reaching NIS 306.6 million (Table 3-2).

Annual comparison: Public expenditure of 2016 stood at NIS

**Table 3-2: Summary of the PA Financial Position, 2015-2016 (NIS million, Cash Basis)**

	2015	2016	Change (%)
<b>Total public revenues and grants (net)</b>	<b>14,335.4</b>	<b>16,444.3</b>	<b>14.7</b>
<b>Total public revenues (net)</b>	<b>11,230.7</b>	<b>13,523.5</b>	<b>20.4</b>
- Domestic revenues	3,542.2	5,023.2	41.8
- Clearance revenues	7,953.0	8,872.5	11.6
- Tax refunds (-)	264.5	372.2	40.7
<b>Current expenditure and net lending</b>	<b>13,306.4</b>	<b>13,935.9</b>	<b>4.7</b>
- net lending	1,169.2	1,029.3	(12.0)
<b>Current account</b>	<b>(2,075.7)</b>	<b>(412.3)</b>	<b>(80.1)</b>
<b>Developmental expenditure</b>	<b>686.8</b>	<b>824.2</b>	<b>20.0</b>
<b>Total account (before grants and aid)</b>	<b>(2,762.5)</b>	<b>(1236.5)</b>	<b>(55.2)</b>
<b>External grants and aid</b>	<b>3,104.7</b>	<b>2,920.8</b>	<b>(5.9)</b>
- For budget support	2,757.2	2,317.6	(15.9)
- To support developmental projects	347.5	603.0	73.5
<b>Balance of account (after grants and aid)</b>	<b>342.2</b>	<b>1,684.3</b>	<b>392.1</b>

Figures between brackets indicate negative value.

14.8 billion (an increase of 5.5% over the previous year), as a result of the increase in all public expenditure components, except for net lending (Table 3-2). The wages and salaries bill of NIS 7.3 billion was an increase of 7.2% compared with the previous year. Non-wage expenditure increased by 4.6%, amounting to NIS 5.4 billion, while developmental expenditure increased by 20% during 2016, reaching NIS 824.2 million. Net lending decreased by 12%, reaching NIS 1 billion.

#### Fiscal Surplus/Deficit

Quarter 4: Developments on both the revenue side and expenditure side during Q4 2016, have led to augmenting the total deficit (before grants and aid), which stood at NIS 333.7 million (or 2.6% of GDP). Grants and foreign aid reduced the deficit to about NIS 1153 million (on cash basis), equal to 9.1% of GDP during the same quarter (Figure 3-3).

Annual Comparison: The growth in net public revenues during 2016 (20.4%) which was larger than that reported in public expenditure (6%), reduced the total budget deficit (before foreign aid and grants) by around 55.2% to NIS 1.2 billion compared with 2015. After grants and foreign aid the total surplus (on cash basis) increased by four times to about NIS 1.7 billion, despite a decline in foreign aid and grants by 6% between 2016 and 2015 (Table 3-2). According to the Ministry of Finance (MoF) data, total deficit before grants

<sup>1</sup> The source of data in this section: MOF, Monthly Financial Reports 2015- 2016: Financial Operations, Expenditure and Revenues, and sources of Funding.

and aid decreased (on commitment basis) from 11.3% of GDP in 2015 to 8.1% in 2016.

### Government Arrears

Quarter 4: During Q4 2016 the government arrears rose significantly reaching around NIS 1.5 billion (Table 3-3), which is more than double of the arrears in the previous quarter. This is due to the wages and salaries arrears amounting to NIS 719.4 million during Q4, noting that the government repaid about NIS 17.6 million in of allocated arrears payments (for the benefit of local government units).

Annual Comparison: Throughout 2016, the government accumulated arrears were NIS 3 billion, whereas the government paid off NIS 2.1 billion of these arrears during the year, which diminished the PA's net arrears to NIS 835.8 million. Thus, the overall PA accumulated arrears increased by the end of 2016 by 7.6% compared with the end of the previous year, reaching NIS 11.8 billion.

**Table 3-3: the PA's Accumulated Arrears (NIS million)**

Item	2015		2016	
	Q4	Q3	Q3	Q4
Tax refunds	158.6	(8.9)		6.7
Wages and salaries	852.2	164.7		719.4
Nonwage expenditures (private sector)	269.1	418.2		627.1
Development expenditures	48.3	134.7		159.1
Provisional payments	107.7	22.8		(17.6)
<b>Total arrears</b>	<b>1,435.9</b>	<b>731.5</b>		<b>1,494.7</b>

Figures between brackets indicate negative value

### Public Debt

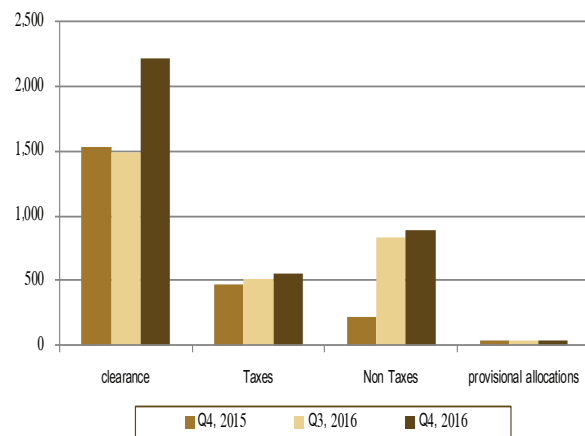
During Q4 2016 public debt reached approximately NIS 9.6 billion, registering a slight decline (0.2%) compared to the previous quarter, and by 3.5% compared to the corresponding quarter of 2015 (Table 3-4).<sup>2</sup> The percent of public debt (excluding accumulated arrears) to GDP was 18.5%. About 58% of the debt was domestic debt against 42% foreign debt. While interest paid on debt reached about NIS 55 million during Q4 2016.

**Table 3-4: Palestinian Government Accumulated Arrears (NIS million)\***

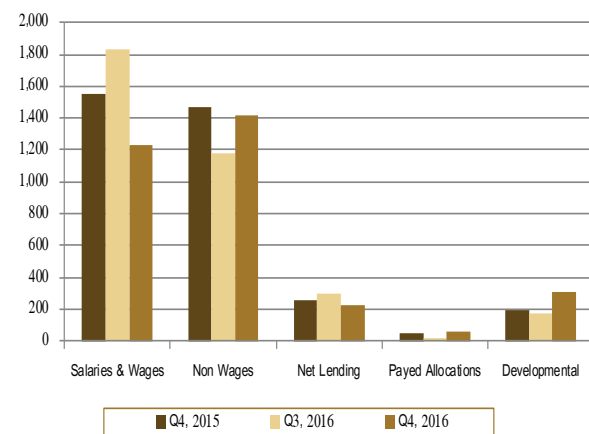
Item	2015		2016	
	Q4	Q3	Q3	Q4
Domestic debt	5,726.80	5,606.4		5,541.4
- Banks	5,674.50	5,554.1		5,489.2
- Public institutions	52.3	52.3		52.3
Foreign debt	4,181.30	3,967.8		4,017.7
<b>Total public debt</b>	<b>9,908.10</b>	<b>9,574.2</b>		<b>9,559.2</b>
Paid interest	42.6	57.3		54.8
<b>Public debt as % to nominal GDP</b>	<b>19.1%</b>	<b>18.3%</b>		<b>18.5%</b>

\* figures differ slightly when calculated in US\$ due to changes in exchange rate.

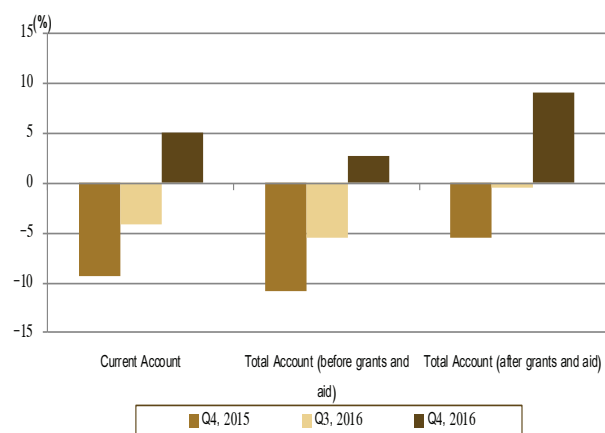
**Figure 3-1: Structure of Public Revenues (NIS million)**



**Figure 3-2: Structure of Public Expenditure (NIS million)**



**Figure 3-3: Government's Financial Account as % to Nominal GDP 9%**



<sup>2</sup> It should be stated that public debt, denominated in USD has decreased during Q4 2016 by about 2.7% compared with the previous quarter, and by about 2.1% compared with the corresponding quarter 2015, reaching around US\$ 2483.8 million.

### Box 2: Arrears and Public Debt

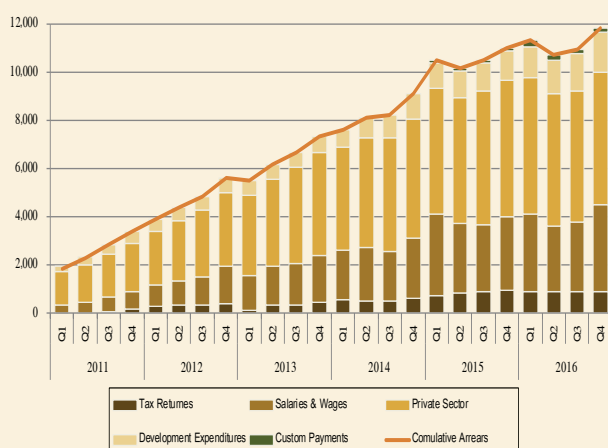
The Palestinian government does not control many of its revenue sources. Israel controls the flow of clearance revenues (which account for about 55 percent of total government revenue) as well as crossings and borders, not to mention its other restrictions to the Palestinian economy. The flow of grants and aid (which make up about 20 percent of government revenues) is closely linked to external conditions as well as the security and political context. Further, the Palestinian government has obligations related to wages, salaries and other current and developmental expenses. As the government always runs a budget deficit (with the domestic revenues lower than expenditures), and as clearance revenues and international aid are usually unstable, the Palestinian government has to accumulate arrears (outstanding debts) and borrow from the banking sector basically to meet its instantaneous obligations.

The Palestinian government accumulated arrears reached NIS 2,970.1 million in 2016, but during the year it repaid around NIS 2,134.3 million (including NIS 1,214.9 million accumulated in previous years). This has lowered the net arrears accumulation to about NIS 835.8 million (or USD 213.8 million).

Figure 1 projects the development of the government net arrears during the 2012-2016 quarters across various sectors. As clearly shown, there has been a steady increase in the net value of arrears over the quarters, with the largest proportion owed to private sector goods and services suppliers, ahead of salary and wage arrears.

The net arrears accumulated in 2016 increased by 7.6 percent over 2015 and reached NIS 11,843.1 million (USD 3.165.1 billion) or 23.6 percent of nominal GDP in 2016. To address the problem, the Government has of late started to issue promissory notes (see the Box on promissory notes below).

Figure 1: Government net arrears (in NIS million)



Government debt at the end of 2016 totaled NIS 9,559.1 million (USD 2,483.8 million dollars) or 18.5 percent of nominal GDP during the same year. Taken together, the accumulated arrears and the government debt produce a public debt ratio of 42.2 percent. This is natural as the arrears are also considered financial obligations the government has to pay. The ratio is higher than the public debt threshold, which the Public Debt Law set at 40 percent of nominal GDP.

Wasim Safi, PMA researcher

## 4- The Banking Sector<sup>1</sup>

### Number of Banks and Accounts

By the end of 2016, there were 309 licensed banks (including all branches) operating in Palestine, 252 banks in the West Bank and 57 banks in the Gaza Strip. The number of accounts was about 3.1 million; 1.9 million account in locally owned banks and 1.2 million in foreign chartered banks. Net assets (liabilities) increased by 3.4% compared to the previous quarter reaching US\$ 14,068 million. Table 4-1 shows the evolution of Banks' assets and liabilities.

### Assets

The net assets (liabilities) of banks increased by 0.9% by the end of Q4 2016 and by 12.6% compared with the previous year, totaling USD 14.2 billion. 12.6% The main components (PMA deposits, cash and precious metals, investment and other assets) all saw some declines as detailed below (see Table 4-1).

### Credit Facilities

Quarter 4: Credit facilities constituted the largest share of banks' assets (about 48.4% of total assets) by the end of Q4 2016. During this quarter total direct credit facilities rose by about 3% compared to previous quarter, reaching around US\$ 6.9 billion (Table 4-1).

Annual Comparison: Credit facilities increased by 17.9% year-on year (equivalent to US\$ 1 billion) reaching US\$ 6,865.9 million. Figure 4-1 shows the distribution of these facilities, whereby 82% of facilities were loans, and 17.4% were overdraft accounts. By currency, the US dollar continued to account for the biggest share of credit facilities (49.1%), compared to 35.8% granted in Shekel and around 14.2% in Jordanian Dinar. Notably, the percent of facilities granted in JOD has declined between the two years, while the West Bank maintained its dominance over 87% of the total facilities, compared to 13% for the Gaza Strip.

The figure 4-1 shows as well, that credit facilities granted to the public sector were 20.7% (compared with 25% in the previous year).

A newly released report by the World Bank shows that loans granted to PA's employees increased by 50% in 2016 compared with 2015, reaching US\$ 1.3 billion. Table 4-2 shows exposure of banks operating in Palestine to the PA loans and its employees loans. Bank loans granted to the PA and its employees were US\$ 2.7 billion, constituting around 40% of total bank credits. The PA's debt to banks constitute 84% of banks capital, noting that the PMA recommends that credit granted to the PA should not exceed 100% of banks' capital. The PA's debt to banks, together with the value of PA employees' debt, constitute 164% of banks' capital. Although this percent declined by 6.5 percentage points by the end of Q3 and the end of 2016, it is still considered a high level of exposure.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> The source of data in this section: PMA, 2016. The Consolidated Balance Sheet for Banks, List of profits and losses, PMA database.

<sup>2</sup> World Bank, Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee May 4, 2017.

**Table 4-1: Consolidated Balance Sheet for Licensed Banks Operating in Palestine (US\$ millions)**

Item*	2015	2016			
	Q4	Q1	Q2	Q3	Q4
Total assets	12,602.3	13,143.6	13,599.6	14,068.3	14,190.1
Direct credit facilities	5,824.7	6,137.3	6,404.9	6,666.4	6,865.9
Deposits at PMA & Banks	3,870.3	3,976.6	4,117.9	4,055.3	4,270.5
Securities portfolio for trading and investment	952.7	900.6	943.0	1,051.2	1,206.7
Cash and precious metals	1,083.2	1,141.5	1,074.2	1,204.4	991.2
Other assets	871.4	987.6	1,059.6	1,091.0	855.8
<b>Total liabilities</b>	<b>12,602.3</b>	<b>13,143.6</b>	<b>13,599.6</b>	<b>14,068.3</b>	<b>14,190.1</b>
Total deposits of the public (non-bank deposits)**	9,654.6	10,054.7	10,202.6	10,432.6	10,595.7
Equity	1,461.7	1,483.2	1,495.2	1,624.4	1,683.6
Deposits of PMA and Banks (bank deposits)	852.0	909.1	1,103.9	1,152.0	1,139.9
Other liabilities	182.8	228.8	329.2	358.8	269.6
Provisions and depreciation	451.2	467.8	468.8	500.4	501.3

\* Items of the table are totals (including provisions).

\*\* Non-bank deposits include the private and public sectors' deposits.

## Deposits

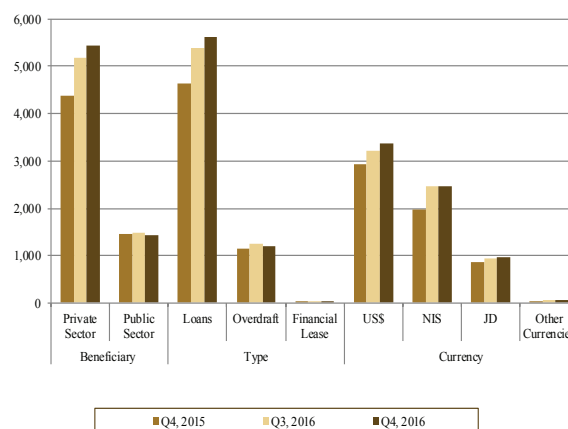
Quarter 4: By the end of Q4 2016, the total deposits of the public (non-banks deposits) reached about US\$ 10,595.7 million, achieving a growth of 1.6% over the previous quarter. Figure 4-3 shows the distribution of public deposits by type, depositor, and currency, showing that there was no significant change over the last consecutive quarters of 2016.

Annual Comparison: By the end of 2016 total deposits of the public increased significantly, by 9.7% compared with 2015. Deposits constituted 74.7% of banks liabilities. This increase is attributed to growth in the private sector's deposits (resident and non-resident) by 10.3% (constituting 93.6% of total deposits), and by 2.7% in the public sector deposits during the year. By region, the West Bank share of total deposits was 90%, compared to a 10% share for the Gaza Strip. The US dollar dominated public deposits (around 37% of the total), followed by the Shekel (33%), ahead of Jordanian Dinar (25%).

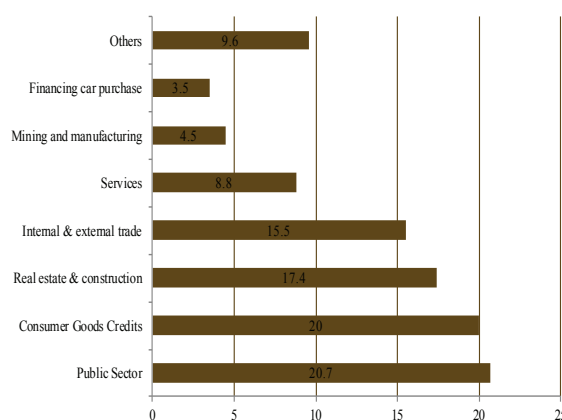
## Profits of Banks

Quarter 4: Table 4-3 below presents the income of banks and its sources during 2016. It shows that revenues increased during Q4 2016 by about 11% (around US\$ 14.4 million), while expenditure increased by 12.9% (around US\$ 12.6 million) compared to the previous quarter. This resulted in an increase in banks' profits by 5.4% over the consecutive quarters, and a drop by 12% compared with the corresponding quarter 2015.

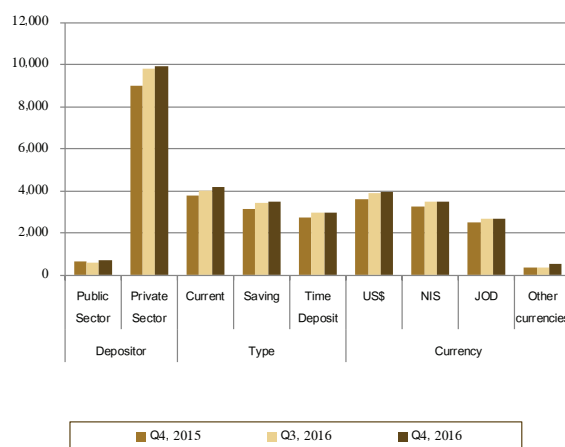
**Figure 4-1: Distribution of Total Direct Credit Facilities (US\$ million)**



**Figure 4-2: Total Credit Facilities by sector, Q4 2016 (%)**



**Figure 4-3: Distribution of Public Deposits (US\$ million)**



**Table 4-2: Banks exposure to PA (% of banks capital)**

	Q4 2015	Q3 2016	Q4 2016
Loans to PA	99.4	90.7	84.1
Loans to PA employees	70	76.8	77.2
Promissory notes	-	2.6	2.4
<b>Total</b>	<b>169.4</b>	<b>170.1</b>	<b>163.7</b>

Annual Comparison: Aggregate bank profits increased during 2016 by 11.4% compared with previous year, reaching US\$ 148.9 million, equivalent to 9% of banks capital.

**Table 4-3: Sources of Revenues and Expenditure of Licensed Banks (US\$ millions)**

Item*	2015	2016			
	Q4	Q1	Q2	Q3	Q4
Net revenues	129.8	138.4	143.5	131.0	145.4
Interests	88.3	98.4	101.5	98.0	103.1
Commissions	24.0	24.2	24.6	22.9	26.4
Other operating revenues	16.9	15.8	17.4	10.1	15.9
Expenses	89.8	96.1	105.5	97.6	110.2
Operating expenses and tax allocations	78.2	86.3	91.3	87.2	97.7
Tax	11.5	9.8	14.2	10.4	12.5
Net income*	40.0	42.3	38.0	33.4	35.2

\*net income = net revenues - expenses

### Interest Rates

Quarter 4: Average interest rates on deposits of the three major traded currencies in Palestine rose during Q4 2016, while they declined on loans granted in Dollar and Shekel, and rose on loans granted in Dinar.

Annual Comparison: Figure 4-4 presents average interest rates on deposits and loans of the three traded currencies in Palestine during 2016. The figure shows a decline in average interest rates on loans in the three currencies (JOD, US\$, NIS) in 2016 compared with previous year, reaching 6.34%, 5.87% and 6.94% respectively. On the other hand, average interest rates on deposits in Dinars and Dollars increased (reaching 2.28% and 1.01% respectively), while it declined on Shekel deposits to 1.49%.

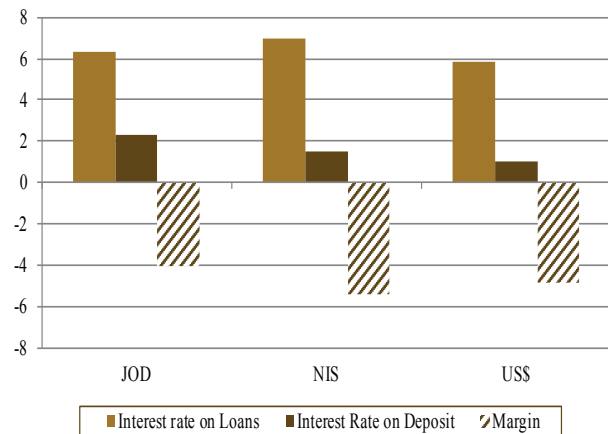
These changes resulted in a decrease in the interest margin (the difference between loan and deposit interest rates) during the year compared with 2015, reaching 4.06 for Jordanian dinar and 4.86 for US dollar and 5.45 for the Shekel.

### Clearance

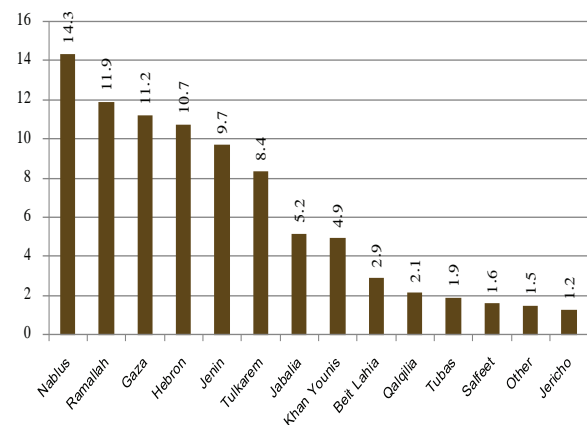
Quarter 4: The number of cheques submitted for clearance rose by 12% by the end of Q4 2016 compared to the previous quarter reaching 152 billion cheques, and consequently its value increased reaching US\$ 3.5 billion. This was accompanied with an increase in the number and value of returned cheques by 8.4% and 9.1% respectively, reaching 170,000 cheques at a value of US\$ 237 million.

Annual Comparison: The number of cheques submitted for clearance during 2016 was 5.64 billion cheques rising by 10.8% compared to the previous year. By the end of the year, the value of these cheques increased by 14.0%, reaching around US\$ 12,691.5 million. On the other hand, the number and value of returned cheques increased by 13.1% and 24.1% respectively during the study period, reaching 608,601 cheques at a value of US\$ 831.5 million.

**Figure 4-4: Average Interest Rates on Deposits and Loans in Palestine by Currency, 2016 (%)**



**Figure 4-5: Geographical Distribution of SCIs Granted Loans, by the end of 2016 (%)**



\* Other includes Tubas, Salfeet, Jerusalem, Dora, Deir al Balah, and al Remal governorates, in addition to the main branch.

### Specialized Credit Institutions (SCIs)

Quarter 4: The number of specialized credit institutions (SCIs) by the end of Q4 2016 was 85 (13 institutions and 72 branches), an increase of one institution and two branches compared with the previous quarter. The loans granted through SCIs and number of clients increased by 9% and 6.8% respectively between the two quarters (Table 4-4).

Annual Comparison: The value of loans granted through SCIs was US\$ 199.4 million during 2016, an increase of 45.9% compared with 2015 (69% in the West Bank, and 31% in the Gaza Strip). SCIs offered 583 job opportunities and the number of active clients increased by 32% during the year reaching 68,912 clients.

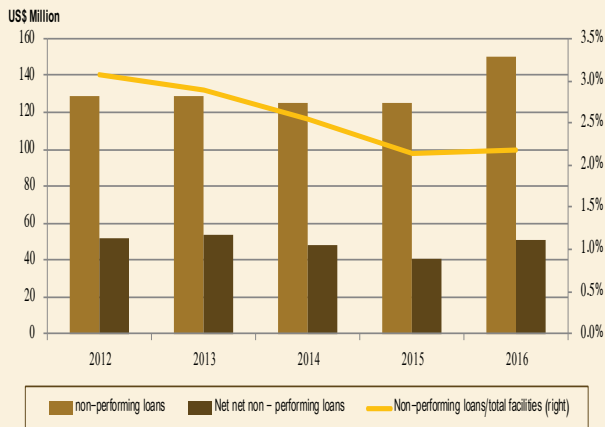
By region, loans were centralized in Nablus, Ramallah and Al Bireh, Gaza and Hebron governorates respectively, which have together received about half of the total loans portfolio (Figure 4-5). The biggest share of these loans were invested in the real estate sector (30%), followed by the commercial sector (25%). The share of the industrial and tourism sectors remained the same (4.9% and 4.6% respectively).

### Box 3: Non-performing Loans

A nonperforming loan is the sum of money granted by banks to some of their customers who are unable to pay the debt or interest on time. Based on default time periods, nonperforming loans are classified by the PMA into 1) Substandard loans, upon which the debtor has not made his scheduled payments for a period of 89-180 days, require provisions of 20 percent of their value; 2) Doubtful loans, which are 181 to 360 days overdue, require provisions of 50 percent of their value; and 3) Losses, which are overdue by more than 360 days, require provisions of 100 percent of their value. A distinction is made between the total value of non-performing loans and net non-performing loans, with the latter being the total non-performing loans minus the amounts allocated by banks to meet the risk of defaulting.

Data obtained from banks show that at the end of 2016, the total non-performing loans in licensed banks in Palestine reached USD 149.7 million (a rise of 20 percent over 2015), which is only 2.2 percent of total credit facilities (see Figure 1). This ratio is one of the lowest in the region (in 2015, the ratio was 4.9 percent in Jordan and 7.1 percent in Egypt), owing to the banks efficiency in investing resources and the PMA role in building the infrastructure for the Palestinian banking system.

Figure (1): Non-performing loans, 2012-2016

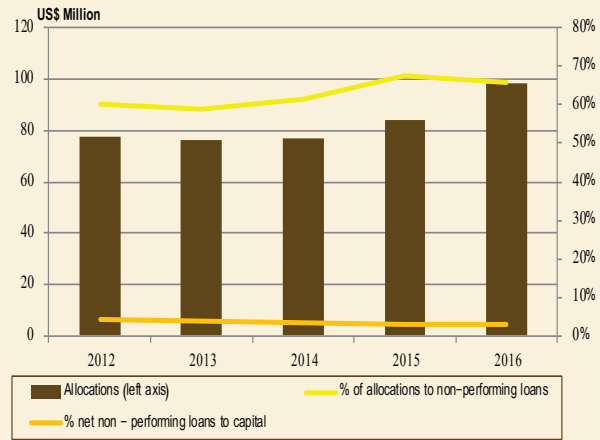


In 2016, the net value of non-performing loans reached USD 51.1 million or 3 percent of banks capital, suggesting that the non-recovery of these loans will not cause solvency problems for the banks. The ratio of provisions to total NPLs was 65.8 percent, another indicator that the banks' credit portfolio is largely immune to expected losses (see Figure 2).

By default time, 70 percent of NPLs in 2016 were classified as losses, which increased in 2016 by USD 2.1 million over 2015. Since the likelihood of recovering a large portion of these loans is very low, reducing the proportion and value of this type of non-performing

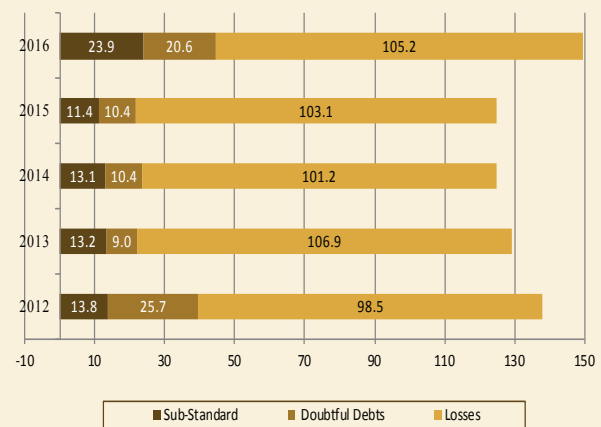
loans is a challenge that the banks have to address to account for a higher percentage of losses that might ensue in conditions of sharp economic stagnation and a large deficit in the government budget.

Figure (2): Provisions for non-performing loans



The figures indicate that in 2016 the shares of substandard loans and doubtful loans were 16 percent and 14 percent, respectively. Figure 3 shows the distribution of non-performing loans by type.

Figure (3): Non-performing loans by type (in USD millions)



Abeer Abu Zeitoun, PMA researcher

## 5- The Financial Sector (Non-banking)<sup>1</sup>

### The Securities Sector

Quarter 4: By the end of Q4 2016, the volume of shares listed on the Palestine Stock Exchange (PEX) declined by 24% compared to Q3 2016. This accompanied an increase in the value of traded shares (Table 5-1), while the market value of traded shares increased slightly by the end of Q4 by 2.4% compared with Q3.

Annual Comparison: By the end of 2016, the market value of shares listed on the Palestine Stock Exchange (PEX) amounted to US\$ 3.39 billion, achieving an increase by 1.6% compared to previous year. This is equivalent to 25% of GDP at current prices. The total number of traders in the stock market remained unchanged between 2016 and 2015, reaching 72,418, mostly Palestinians as Table 5-1 shows.

On the other hand, the value of traded shares increased significantly by the end of 2016 by 39% compared with the end of 2015. This is ascribed to the increase in the volume of traded shares (by 32.9%), the rise in the share prices of some listed companies (specifically the banking sector companies), listing shares of new company on PEX, and finally raising the capital of some listed companies during the year, through secondary issuance or transferring some retained earnings to the capital. Figure 5-1 illustrates the distribution of market capitalization by trader type. The figure shows that companies' share was 40% (amounting to US\$ 1,366 million) compared with 29% for individuals (US\$ 969 million).

### Insurance Sector<sup>2</sup>

By the end of 2016, gross written insurance premiums totaled US\$ 195.6 million, rising by 18.7% compared to 2015. This increase is due to a recent order released by the Palestinian Capital Market Authority (PCMA) in 2016, obliging insurance companies to apply the minimum premium for insuring vehicles. On the other hand, net compensations incurred by the insurance sector increased by 11.1% by the end of 2016 compared to 2015. Total investments of insurance companies totaled US\$ 192.7 million, achieving a rise by 9.1% during the year (Table 5-2).

Figure 5-1: Distribution of Market Capitalization by Trader Type (as of the end of 2016) (US\$ million)

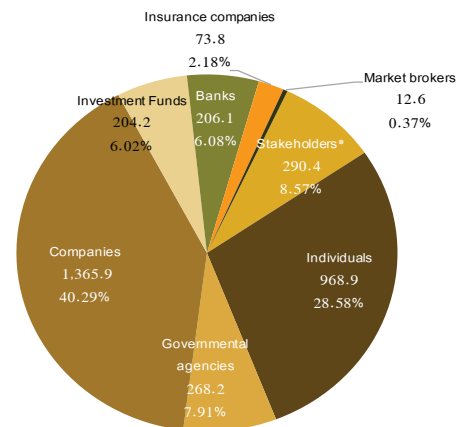


Figure 5-2: Distribution of the Components of the Insurance Portfolio by the insurance sector activities (as of the end of 2016)

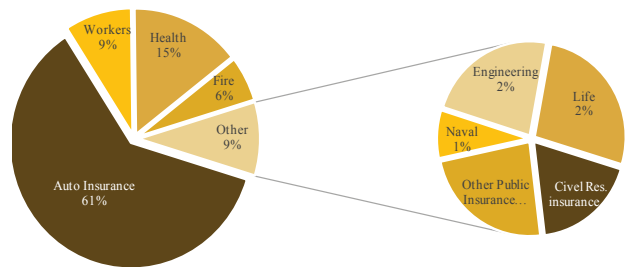


Figure 5-3: Distribution of Insurance Portfolio by Working Company in Palestine (as of the end of 2016)

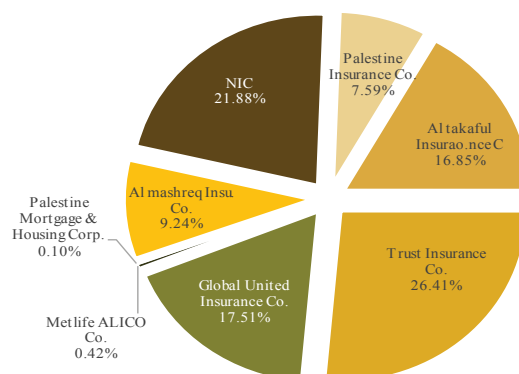


Table 5-1: Some Financial Indicators on the Trading Activity in PEX

	2015		2016		2015	2016
	Q4	Q3	Q4	Q3		
Volume of Traded Shares (million share)	64.75	55.83	42.37	175.23	232.82	
Value of Traded Shares (US\$ million)	117.32	96.81	105.94	320.39	445.15	
Market Capitalization (US\$ million)	3,339.2	3,313	3,390.12	3,339.2	3,390.12	
Total number of Traders	72,883	72,661	72,418	72,883	72,418	
-Palestinian	69,434	69,225	69,007	69,434	69,007	
-Foreigners	3,449	3,436	3,411	3,449	3,411	

1 The source of the figures in this section: Palestinian Capital Market Authority (PCMA), 2016 and Palestine Stock Exchange (PEX), 2016.

2 The insurance sector data do not include Al Ahllia Insurance company.

**Table 5-2: Some Financial Indicators of the Insurance Sector in Palestine (US\$ million)**

	2015	2016		2015	2016
	Q4	Q3	Q4		
Gross written premiums	30.2	45.5	43.3	1648.	195.6
Total investments of insurance companies	176.7	187.4	192.7	176.7	192.7
Net compensations incurred by the insurance sector	23.1	26.1	27.1	96.2	106.8
Retention ratio	92.1%	89.5%	95%	83.9%	83.5%
Claims ratio	83.1%	64%	65.7%	69.7%	65.5%

As figure 5-2 shows, there is a significant concentration of vehicle insurance in the insurance portfolio in Palestine, constituting 61% of the total insurance portfolio by the end of 2016. Figure 5-3 on the other hand, presents the market share of insurance companies, where two companies out of the eight working companies dominate 48% of gross written premiums in the Palestinian insurance sector during 2016.

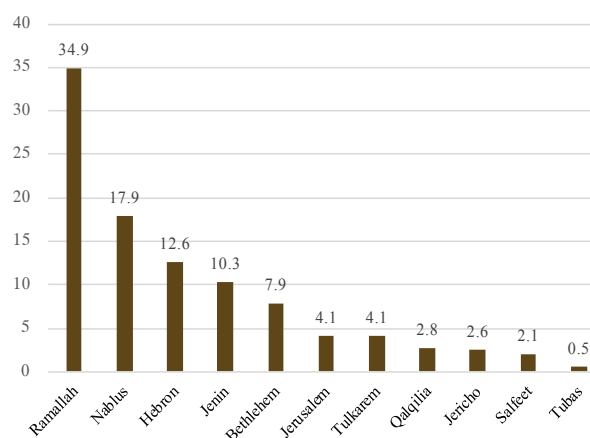
### Financial Leasing

By 2016, the number of leasing companies registered with PCMA stood at 11 companies. The sector thrived during 2016 compared with its performance during 2015. Contracts value increased by 54% and their number increased by 66% compared with 2015 (Table 5-3). What makes 2016 a special year is the diversification of leasing portfolio, as the leasing assets included 11% productive assets and heavy machinery, in addition to 89% vehicles.

This trend is ascribed to the increased competition between working companies, and wide campaigns that aimed to increase citizens' awareness about financial leasing activities, in addition to increased role of international organizations providing funding resources to leasing companies at relatively

low costs, and the banks increased confidence in this sector, which reflected in the form of increased credit facilities. By region, Ramallah governorate held the largest share of financial leasing contracts (34.9%), followed by Nablus and Hebron governorates as shown in Figure 5-4.

**Figure 5-4: Geographic Distribution of Financial Leasing Contracts, by Number (2016) (%)**



**Table 5-3: Total Value and Number of Financial Leasing Contracts**

	Total Value of Financial Leasing Contracts (US\$ million)		Total Number of Financial Leasing Contracts	
	2015	2016	2015	2016
Q1	11	17	225	374
Q2	16	32	317	637
Q3	20	21	340	466
Q4	16	27	324	524
<b>Total</b>	<b>63</b>	<b>97</b>	<b>1,206</b>	<b>2,001</b>

### Box 4: Palestinian Insurance Sector: Obstacles and Prospects

The insurance sector is an important component in any economy because of the role it can play in economic development, in addition to its contribution to social protection by providing insurance coverage appropriate to the needs of individuals and economic facilities. Furthermore, the insurance sector plays a development role in terms of direct and indirect organizational investment operations as well as in the generation of liquidity and investment returns required to meet the sector's obligations towards policyholders and those covered by the system according to time frames consistent with the insurance liabilities and the composition of the insurance portfolio.

After the creation of the PA in 1994, the management of the insurance sector in Palestine came under the responsibility of the Ministry of Finance. When four new insurance companies set up in the Palestinian market in 1993-1994, several branches were created and many insurance agents started operating in the West Bank

and Gaza Strip. The first Palestinian insurance company had been established before that, the Arab Insurance Company, which had operated as an agent for a foreign insurance company since 1969 before it became an independent insurance provider in 1975.

The Palestinian insurance sector faced many difficulties due to the absence of a legal framework regulating its activities. In 2004, the Palestinian Capital Market Authority was established and became the body authorized by the Insurance Law No. 20 of 2005 and its secondary legislation to regulate and supervise the insurance sector. Today, 9 licensed insurance companies operate in Palestine through 122 branches and offices with 1,163 employees and a network of 216 agents and producers. Since its inception, the Capital Market Authority has developed detailed plans and policies aimed at improving the insurance sector by building the legal and regulatory systems and enhancing supervisory processes.



The Palestinian insurance sector operates in a context of challenges that restrict its growth and contribution to economic development. The challenges can be classified into three types:

### Demand side challenges

The weak public knowledge of financial issues, especially insurance, is one of the most important determinants to growth in the demand for insurance services and products in Palestine. The results of the study of financial inclusion in Palestine indicate that 81 percent of the adult population in Palestine has poor financial knowledge.<sup>1</sup>

Insurance products and services are different from other financial services, and thus they directly affect the demand for insurance services. In principle, people pay the price of an insurance policy against a particular risk. In other words, a person pays a sum of money for an indemnity service that becomes due should that type of risk occur, and in most cases that risk does not occur. In the real world, however, what happens does not often correspond to the natural context typical for judging the quality of insurance services. Naturally, the people who pay for insurance services do care about the value of the premium without deliberating the size of the insurance coverage or the conditions and exceptions in the insurance policy. Hence, brand awareness is an important factor in stimulating the demand for insurance products and services. This is one of the biggest challenges facing the insurance sector in Palestine and one of the root causes for the lack of growth in demand for insurance products. The weak insurance awareness may result in inadequate appreciation of the economic value and social protection that figures in risk shifting and risk distribution.

### The supply side challenges

The concentration of the Palestinian insurance portfolio in a specific product (vehicle insurance) is one of the main challenges to the sector. This concentration has a negative impact on the financial sustainability, growth and development of insurance companies. In 2016, vehicle insurance accounted for 61 percent of the total insurance portfolio, which reached USD 195.6 million, far ahead of health insurance at 15 percent of the total portfolio. These two types accounted for 76 percent of the total insurance portfolio in 2016.

Because vehicle insurance liabilities are short-term, insurance companies are forced to maintain sufficient liquidity or search for short-term investments to meet their obligations. Vehicle and health insurance products have low profitability as juxtaposed to other insurance products, which threatens the financial sustainability of some companies if they do not pursue prudent public offering policies.

Equally challenging is having recourse to public offering of securities, leading to negative price competition, which is detrimental to both the insurance sector and the rights of the insured. Public offerings often weaken the capability of some companies to meet their insurance obligations because of poor liquidity, which usually makes these companies procrastinate in settling outstanding

insurance claims. It is thus the responsibility of the government to regulate the sector and its pricing policies to ensure that companies can meet their obligations, maintain adequate liquidity and possess the required solvency margin.

### Challenges related to the environment

The Palestinian insurance sector faces a wide array of challenges largely related to the political situation, the internal political divide, the gaps in the legal framework and law enforcement, particularly those that are outside the direct legal and supervisory control of the Palestine Capital Market Authority.

The Palestinian insurance system of workplace injuries is an example on weak enforcement. Under this compulsory insurance system, the Ministry of Labor is responsible for enforcing the law related to such injuries. Despite the absence of accurate published statistics, it is estimated that a large proportion of facilities do not insure their workers against workplace injuries. Such insurance is critical as it protects the workers and their families and maintains civil peace and social security. When companies do not insure their workers against injuries, they must pay for the treatment for such injuries as they occur, which makes them liable to insolvency when a compulsory insurance system does not exist.

Another example is the spread of junkyard vehicles in the West Bank. Preliminary estimates by the Palestinian Traffic Police, the Palestinian Road Accident Casualties Compensation Fund and the Capital Market Authority show that 30 percent of vehicles on the roads are illegal (90,000 vehicles out of 300,000).<sup>2</sup>

The Palestinian insurance sector possesses promising opportunities for growth and expansion if such obstacles are overcome. The rate of Palestinian insurance penetration (the share of insurance portfolio in GDP at current prices) is barely 1.3 percent, compared with 2.1 percent in Jordan, a country with comparable conditions. The 2015 insurance density (the per capita share of the total insurance portfolio) was USD 53.2, compared to USD 102 in Jordan. Potential opportunities for growth in the Palestinian insurance sector, thus, do exist. This could be possible through vertical expansion (introducing new insurance products and services consistent with the needs of the target groups) and horizontal expansion (targeting specific segments and business sectors).

Bashar Abu Za'rou, Capital Market Authority

1 Financial Inclusion in Palestine, 2016. A study by MAS on behalf of the Capital Market Authority and the Palestine Monetary Authority.

2 "Towards a comprehensive and appropriate legal structure for the transport, communication and insurance sectors", a workshop held in August 2015 in cooperation between the Capital Market Authority, the Palestinian Federation of Insurance Companies and the Ministry of Transport and Communications.

## 6- Investment Indicators <sup>1</sup>

### Building Licenses

Quarter 4: The number of building licenses and licensed areas is an important indicator of investment activity. Figure 6-1 shows the changes in the number of building license registrations and newly licensed areas of buildings. During Q4 2016 the number of licenses reached 2,592, an increase of 7.7% compared with previous quarter of the year. Licenses of non-residential buildings constituted 8% of the total licenses. On the other hand, licensed areas of buildings in Q4 2016 amounted to around 1,233.5 thousand square meters, showing a decline by 22% compared with the previous quarter (Figure 6-1).

Annual Comparison: The number of building licenses issued during 2016 stood at 10,633 licenses, an increase of 15.4% compared with previous year. This increase was accompanied by an increase in licensed areas which amounted to 5,194 thousand square meters, a growth of 30% compared with previous year (Table 6-1). The number of registered licenses does not include all building activities in the construction sector, and that a relatively large part of construction activities, especially in rural areas, is not registered or licensed.

**Table 6-1: Total Issued Building Licenses and Licensed Areas in Palestine**

	Number of licenses	Licenses Areas (Thousand m <sup>2</sup> )
2015	9,214	3,987.5
2016	10,633	5,194.0

### Vehicles Registration

Since vehicle prices are high and vehicles are often purchased via bank loans, the number of vehicles registered for the first time is another indicator of the economic situation and expectations of the population.

Quarter 4: During Q4 2016, the number of new and second-hand vehicles (registered for the first time) in the West Bank was 8,136, an increase of 125 vehicles compared with the previous quarter, and of 1,136 vehicles compared with corresponding quarter 2015. 60% of registered vehicles during Q4 2016 are second-hand vehicles from international markets, 29% were new vehicles imported from international markets, while 10% are second-hand vehicles imported from Israel (Table 6-2).

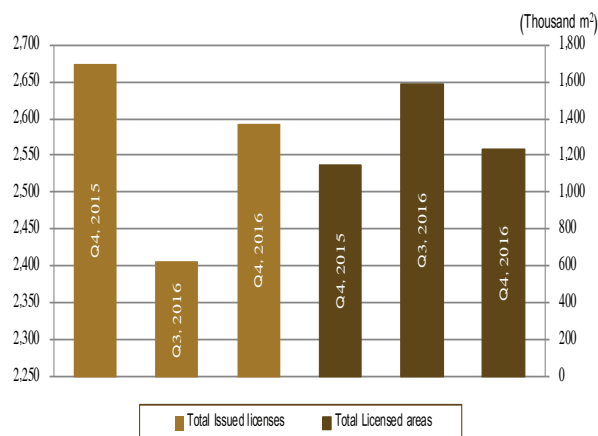
Annual Comparison: During 2016, the number of new and second-hand vehicles registered in the West Bank for the first time was 31,000; 65% were second-hand vehicles from international markets, 26% were new vehicles from international market, and 9% were second-hand vehicles from Israel. It is noticeable that the number of new and second-hand vehicles registered in the West Bank increased by 18% in 2016 com-

pared with 2015. This is attributed to the increase in new vehicles from international markets (25%), in second-hand vehicles from international market (18%), and in second-hand vehicles from Israel (3%) (Table 6-2).

**Table 6-2: New and Second-hand Newly Registered Vehicles, West Bank (Q3 2016)**

	Vehicles from international market (new)	Vehicles from international market (used)	Vehicles from the Israeli market (used)	Total
Q4 2015	1,715	4,490	795	7,000
2015	6,375	16,835	2,838	26,048
Q3 2016	2,067	5,214	730	8,011
Q4 2016	2,376	4,923	837	8,136
2016	7,943	19,930	2,924	30,797

**Figure 6-1: Total Issued Building Licenses and Licensed Areas in Palestine**



<sup>1</sup> The source of figures in this section: PCBS, 2017, Statistics on Building Licenses and the MOF, 2017, Palestinian Customs and Excise Dep.

## Box 5: Promissory Notes

In 2014, PA cumulative arrears to local suppliers totaled USD 695 million.<sup>1</sup> As a result, many companies (particularly those supplying health services, contracting and raw materials) were forced to borrow from banks with high interest rates to cover government default. This has created several financial problems for these suppliers, brought them close to insolvency and increased their default on paying their debts to the banks.

To tackle this problem, which weighed down on the private sector and weakened domestic production, the government started in March 2016 issuing promissory notes in order to repay part of the private sector's dues. A promissory note is a financial instrument, which involves a written promise by the government to pay private sector creditors a definite sum of money. The payees can wait until the note reaches its maturity date. Alternatively, the payees may cash-in the promissory notes. The Monetary Authority has set an annual interest rate cap on cashing-in activities (8 percent on the NIS notes and a 6-month LIBOR rate plus 3 percent on USD notes).

Since the launch of the promissory notes program, the government has allocated a stock of NIS 704.8 million in deposits at three banks to redeem these notes.<sup>2</sup> The value of the issued 6-month notes at the end of July 2016 was NIS 390 million, while the 2016 12-month notes had a value of NIS 607.9 million, including NIS 365.7 million paid out and NIS 242.2 million pending maturity date.<sup>3</sup> The notes were issued based on specific criteria, most importantly precedence and value of arrears. Claims exceeding NIS 250,000 were deemed to meet the payment requirements. The Palestinian government intends to continue the policy of issuing these notes in 2017 at a monthly rate of NIS 50-70 million, according to the 2017 budget statement.

### Forecasts and caveats

These promissory notes are expected to bode well for the private sector and the Palestinian economy in case of government compliance. The new system will increase the demand for government tenders and lower prices of these tenders, which will translate into higher employment and productivity in the private sector. The notes will also have positive effects on the local banking system, which will benefit from repayment of loans as well as from interest paid on cashing-in notes before their maturity date.

Promissory notes, especially when they are cashed-in by banks,<sup>4</sup> increase banks' exposure to the public sector. Data obtained from the World Bank show that as of January 2017, about two thirds of

the NIS 230 million total stocks of outstanding notes were cashed-in and transferred to one of the participating banks. On the other hand, the positive effects of issuing notes are largely contingent on the degree of commitment by the Palestinian government in issuing and managing these notes. Covering the obligations when they are due increases the PA's credibility and transparency, which enhances confidence in future financial transactions. However, the ability of the PA to meet its obligations is dependent on generating revenues, with the bulk coming from clearance revenues collected by Israel on behalf of the PA, in addition to grants and foreign aid. These sources are vulnerable to fluctuation and decline depending on the political situation. This prompted IMF experts to call the PA to record the stock in the fiscal accounts to cover payment for these notes, thus ensuring the credibility of these notes and maintaining financial stability.

### The PMA Position

The PMA has imposed a USD100 million limit on overall holdings of promissory notes, and plans to increase the risk weight of promissory notes as it implements Basel II. One-third of banks are exposed to the PA or its employees for more than half of their portfolio. Banks held 48 percent of the stock of promissory notes as of end-June 2016. Collectively, these direct and indirect exposures to the public sector represent around 174 percent of banks' capital. This is of particular concern given the current financial position of the government.<sup>5</sup>

Prepared by Wafa' Bitawi, Research assistant at MAS

1 Source: IMF (2015): West Bank and Gaza, Report to the AD\_HOC Liaison Committee, May 18. <http://www.imf.org/external/country/WBG/RR/2015/051815.pdf>

2 These are the Arab Bank, the National Bank and Bank of Palestine. However, the note holder may cash-in the note from any local bank when the note reaches its maturity date or before that date. The local bank will then contact one of the three participating banks and cover the value of the note from the stock.

3 Source: Ministry of Finance, January 2017 (unpublished data).

4 World Bank, Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee, May 4, 2017.

5 IMF (2016): West Bank and Gaza, Report to the AD\_HOC Liaison Committee, August 26. <http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/2016WBGR.pdf>

## 7- Prices and Inflation<sup>1</sup>

The consumer price index (CPI) measures the prices of a selection of primary goods and services that reflect the average consumption pattern of families in an economy (this group of goods and services is the “consumption basket”). The average change in the CPI between the beginning and the end of a certain period measures the inflation rate, which reflects the average change in the purchasing power of families and individuals. If we assume that nominal wages and salaries are fixed, an inflation rate of 10% per year means that the purchasing power of families and individuals will decline by the same percentage.

Quarter 4: Figure 7-1 shows two curves, the first measures the average change in CPI (right axis) based on its value in the base year 2010=100. The second curve measures (left axis) the percentile change in the CPI in each quarter compared to its previous quarter, i.e. the quarterly inflation rate. During Q4 2016, the CPI was 110.34 compared with 111.11 in Q3. This means that between Q3 and Q4 2016 the rate of inflation was negative (0.69%), i.e. decline in prices.

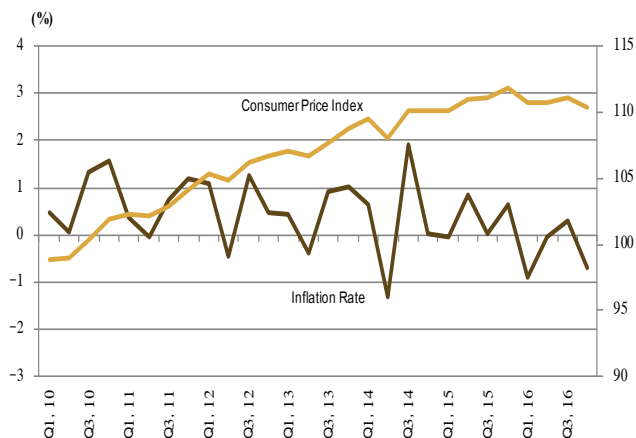
The decline in the Palestinian CPI in Q4 is attributed to the decline in food and beverage prices by 2.4%, and the prices of alcoholic beverages and tobacco by 2.02%. In addition, Q4 witnessed price deflation of 1.29%, compared with the corresponding quarter 2015.

Annual Comparison: In 2016, the CPI declined by 0.22% compared with 2015. This is mainly due to decline in the housing commodity group by 2.61% (prices of house-used fuels decreased by 6.34% for liquid fuel, 4.47% for gas, and 2.84% for electricity ) In addition, prices of commodities in the food and beverage group declined by 1.5% (fresh eggs decreased by 15.53%, fresh poultry meats by 9.6%, flour by 6.62%). On the other hand, the cost to consumers of education services increased by 3.09% during 2016 compared with 2015, as well medical services, whose price increased by 1.13% between the two years. The figures show that the inflation rate during the last six years (2010-2016) reached 10.75%, and in 2016 was 42.87% above the annual average of 2004.

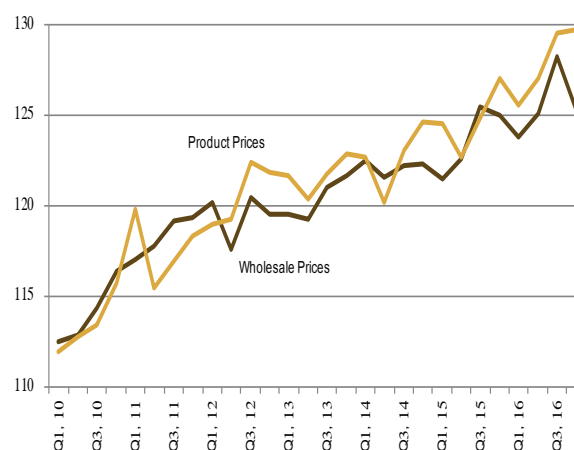
### Wholesale Prices and Producer Prices

Quarter 4: The wholesale price index -WPI (sale price to retailers) decreased by 2.28% between Q3 and Q4 2016, because of the decline in wholesale prices of local goods by 4.02% and increase in imported goods by 0.68%. The producer price index- PPI (prices received by domestic producers) has risen by 0.13% between the two quarters, a result of the increase in prices of locally produced and consumed goods by 0.14%, and prices of locally produced and exported goods by 0.07% (Figure 7-2).

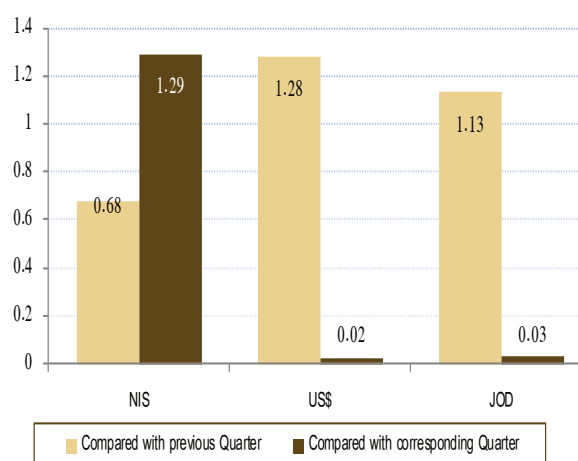
**Figure 7-1: Average CPI Change and the Inflation Rate Change (Base year 2010)**



**Figure 7-2: Evolution of Wholesale and Producer Price Indices (base year 2007)**



**Figure 7-3: Change in Purchasing Power, Q4 2016**



<sup>1</sup> The source of figures in this section: PCBS, 2016, Price Indices Surveys. The purchasing power was calculated in cooperation with PMA.

**Annual Comparison:** In 2016, the overall wholesale price index -WPI increased by 1.62% compared with 2015. This is due to the increase in prices of commodities in the fishery group by 17.2%, and agriculture group by 2.45%. The increase in wholesale prices is attributed to increase in wholesale prices of local goods by 2.67% and of imported goods by 0.7% compared with previous year.

On the other hand, the producer price index- PPI has risen by 2.57% during 2016 compared with 2015, affected by the increase in prices of electricity and gas and air conditioning by 14.64%, and in the prices of water supply, sewage systems and waste management and treatment by 7.28%. The increase in producer prices is attributed to increase in producer prices of local goods by 2.75% and of locally produced and exported goods by 1.12% compared with the previous year.

### Prices and Purchasing Power<sup>2</sup>

**NIS Purchasing Power:** the rate of inflation in the economy measures the development in the purchasing power of all individuals who receive their salaries in NIS and spend all their income in that currency. CPI decreased by 0.68% in Q4 2016 compared to the previous quarter, reaching 110.35, and decreased by 1.29% compared with the corresponding quarter 2015. This means that the purchasing power of individuals who receive their wages and salaries in NIS improved between the third and fourth quarters of the year and compared with the corresponding quarter 2015, increasing by 0.22% in 2016 compared with 2015.

**US\$ Purchasing Power:** In Q4 2016 the US\$ exchange rate against the NIS increased by about 0.60% compared with previous quarter, and declined by 1.26% compared with corresponding quarter. Therefore, the purchasing power of individuals who receive their salaries in US\$ and spend all their income in NIS has improved during the fourth quarter compared to the previous quarter by about 1.28% and by 0.02% compared with the corresponding quarter 2015. Since the JD exchange rate is pegged to the US\$ exchange rate, the purchasing power of the JD has seen almost the same developments as the US\$. Regarding year-on-year change, the purchasing power of individuals who receive their salaries in US\$ declined by 0.91% in 2016 compared with 2015, because of an improvement in NIS purchasing power by 0.22%, and decline in US\$ exchange rate by 1.13% (Figure 7-3).

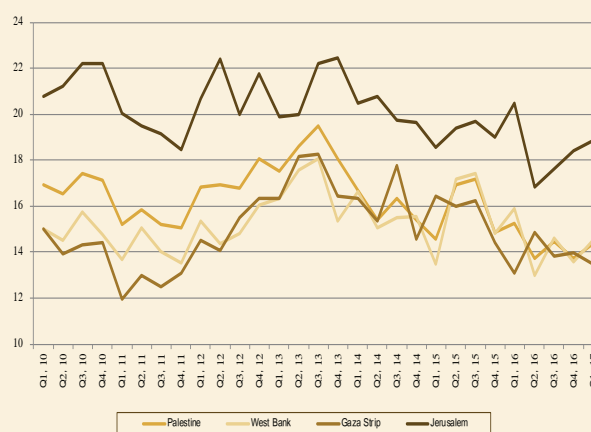
<sup>2</sup> The purchasing power is "the value of money as measured by the quantity and quality of goods and services that the per capita income can buy". It is directly dependent on the income of the consumer and the change in prices and currency exchange rate (if the currency of income is different from the currency of spending). The change in Palestinian purchasing power (assuming income is constant) can be measured as: (average change in the exchange rate of the Shekel) minus (the rate of inflation).

### Box 6: Fluctuation of Chicken Prices in Palestine

Fresh chicken prices increased in February 2017 by 13 percent in Palestine (21 percent in the West Bank) compared with the first month of the year. The price of one kilogram of chicken, a major food item in the Palestinian territory especially for the poor, surged to more than NIS 20 in the major cities in the West Bank, which triggered public demands for government intervention.

The poultry subsector (broilers, egg-producing chicken breeds, turkeys and rabbits) contributes about 45 percent to animal production in Palestine. Around 57 million broiler chickens are consumed in Palestine annually (66 percent in the West Bank). Local production in 2012 reached about 32 million chickens (70 percent in the West Bank and 30 percent in the Gaza Strip). Palestine bridges the difference between consumption and production with imports. In 2015, Palestine's import of poultry from Israel was valued at about half a million dollars.<sup>1</sup>

**Figure 1: Quarterly consumer prices of fresh chicken (Q1 2010 - Q1 2017) NIS / kg**



Palestinian Central Bureau of Statistics, 2017: Consumer Price Survey, 2010 - 2017. Ramallah, Palestine.

\* Prices for the first quarter 2017 are the average prices for January and February only.

Figure 1 shows a significant fluctuation in the monthly prices of chicken in Palestine. The statistical analysis shows a cyclic change in prices, with 6 breeding cycles per year on average (the average breeding cycle is 50 days). Prices rise at the harvest time and stabilize at the beginning of a new cycle.

#### The cyclical causes of price increases

1. Changes in production costs: The cost of raising broiler chickens increases in winter due to the additional heating costs and the high prices of broiler chicks and feed (which combined cost NIS 8-10 per kilo in winter), with the cost of feed alone accounting for 70 percent of the total costs of breeding.<sup>2</sup> Moreover, broiler mortality usually peaks in winter (especially by the Newcastle disease), with mortality reaching 25 percent of new-born and young chicks.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> Data were obtained from the Palestinian National Information Center: Livestock in the Palestinian Territory, the Palestinian Central Bureau of Statistics 2013: Agriculture Statistics Survey and Palestinian Central Bureau of Statistics 2017: Registered Foreign Trade Statistics.

<sup>2</sup> An interview with the sales manager of Palestine Poultry Company, Zahran Kharroub, on March 28, 2017.

<sup>3</sup> An interview with the Director General of Marketing at the Ministry of Agriculture, Tarek Abu Laban, on March 23, 2017

2. The demand for chicken increases during holidays and social occasions.
3. Broiler breeding cycle is short, while the costs for entry into and exit from production are low, which creates quick shifts in the domestic supply due to changes in costs.

As shown in Figure 1, the 2016 second quarter saw the prices of broiler chickens dropping to NIS 13.71 per kilogram, the lowest level since early 2010. Poultry hatcheries in Palestine produce only 60 percent of the market needs.<sup>4</sup> From Q2 on, the costs of production rose significantly as farms of broody hens in Europe and Israel were infected with avian influenza. In some accounts, the high cost of production together with the decline in prices in the summer and autumn of 2016 forced around one-third of broiler farmers to exit the industry.<sup>5</sup>

### The Israeli factor

However, the instability in the Palestinian chicken market, especially in the West Bank, cannot be understood without accounting for the significant role of chicken smuggling from Israel. The West Bank market is often used as a dumping ground for Israeli surplus agricultural production. Israeli producers try to dispose of chickens that are close to expiration or do not conform to Israeli specifications (in terms of weight and shape) in the Palestinian market through local dealers who sell them at low prices, which forces

local farmers to exit the industry. This, in turn, results in higher prices in subsequent production cycles. Due to the large Israeli production of chicken, which is six times the Palestinian production, any small dumping/holding of supply in/from the Palestinian market shakes the stability of prices and domestic production.

This analysis suggests that short-term partial solutions, e.g. through price controls, will not eliminate the root causes of the problem. Natural factors and changes in global prices of feed and broody hens are among the culprits. Also important are the short cycle of chicken breeding and the rapid entry and exit of producers from the market. Finally, smuggling from Israel significantly aggravates any market shake-up. All these determinants require careful assessments that should produce an integrated strategy to ensure higher stability in chicken prices.

Asala Moutair, trainee researcher at MAS

<sup>4</sup> Ibid.

<sup>5</sup> Ibid.

## 8- Foreign Trade<sup>1</sup>

### Balance of Trade

Quarter 4: The value of registered merchandise imports<sup>2</sup> during Q4 2016 was about US\$ 1,334 million, an increase of 7.8% over the previous quarter and 6.0% compared with the corresponding quarter of the previous year. On the other hand, the value of merchandise exports did not exceed 19% of the value of imports, despite an increase of 11.6% compared with the previous quarter and of 7.6% compared with the corresponding quarter of the previous year. The difference between exports and imports means that the deficit in the merchandise balance of trade amounted to US\$ 1,081 million. The deficit has dropped slightly because of the surplus in the balance of service imports from Israel reaching US\$ 4.1 million (Figures 8-1 and 8-2).

Annual Comparison: During 2016, the value of registered merchandise imports was US\$ 5,057 million, an increase of 2.3% compared with the previous year. The value of merchandise exports was US\$ 929.4, an increase of 1.9% compared with 2015. As a result the trade balance deficit reached US\$ 4,128 million. A surplus in the services balance with Israel (US\$ 21.4 million) brought down the deficit slightly. (Figures 8-1 and 8-2).

### Balance of Payments

The current account in the balance of payments is the net aggregate in three sub-balances: the balance of trade (net trade in goods and services), the balance of income (the net international transactions associated with income on factors of production, i.e. labour and capital), and the balance of current transfers (international aid to the government and private transfers).

Quarter 4: The deficit in the Palestinian current account (the balance of payments) reached US\$ 356.1 million in Q4 2016, which is equivalent to 11% of GDP at current prices. The current account deficit resulted from a deficit in the trade balance of US\$ 1,359.1 million, against a surplus in the balance of income of US\$ 408.6 million (generated mainly from the income of Palestinian workers in Israel), and the surplus in the balance of current transfers by US\$ 585.4 million (about one quarter of which generated from international aid to the government) (Table 8-1).

The balance of payments deficit was financed by a surplus in the capital and financial account, which covered an amount of US\$ 354.5 million. This item (the capital and financial account) represents a debt on the national economy, as long as it has positive value.

1 The source of data in this section: PCBS, 2017, Registered Foreign Trade Statistics, and PMA & PCBS, 2017, Palestinian Balance of Payment, Q3 2016.

2 Registered imports and exports are those registered in the clearance accounts of trade between Palestine and Israel and in the customs data (including direct trade with overseas markets). Add to that the agricultural goods (which are registered by the Ministry of Agriculture). The registered trade figures are significantly lower than the actual figures of the Palestinian foreign trade. The actual figures are placed in the Palestinian balance of payments.

Figure 8-1: Imports and Exports of Registered Merchandise (Q4 2015 and Q4 2016) (US\$ million)

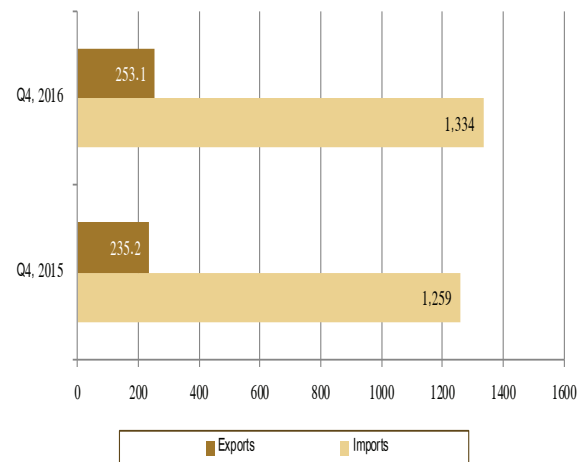


Figure 8-2: Exports and Imports of Registered Services from Israel (Q4 2015 and Q4 2016) (US\$ million)

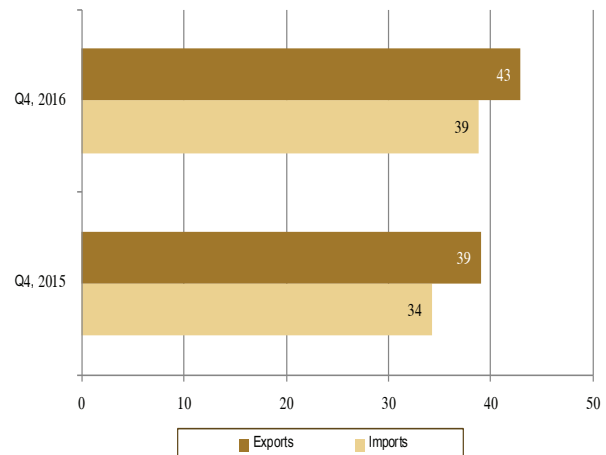
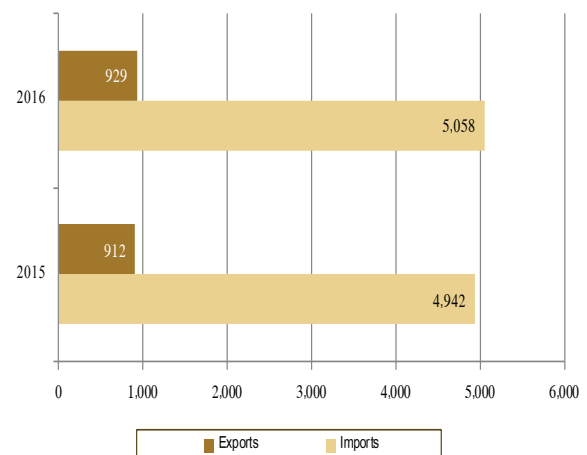


Figure 8-3: Exports and Imports of Registered Goods (2015 and 2016) (US\$ million)



Annual Comparison: The deficit in the Palestinian current account stood at US\$ 1,348 million in 2016, which is less by 35% compared with last year deficit. This resulted from the increase in current transfers (by 58%) in 2016 compared with 2015. Despite a slight improvement in the trade balance deficit, the balance of income declined by almost 8% (Table 8-1). The balance of payments deficit was financed by a surplus in the capital and financial account, which covered an amount of US\$ 1,113.9 million. Theoretically, there should be a perfect balance between the current account deficit and the surplus of capital and financial account, i.e. the net value of the two should be zero. However, because of lack of data or leakage there is often a difference between them, usually recorded under “errors and omissions”. It is noticeable that the value of this item has increased considerably during the last two years (Table 8-1).<sup>3</sup>

**Table 8-1: Palestinian Balance of Payments \***  
(US\$ million)

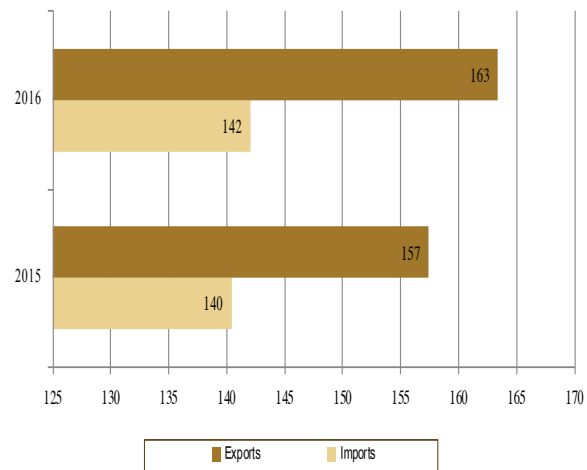
	2015	2016	2015	2016
	Q4	Q4		
1. Trade balance of goods and services**	(1,319.0)	(1,359.1)	(5,199.6)	(5,170.5)
- Net goods	(1,091.6)	(1,126.6)	(4,300.5)	(4,282.1)
- Net services	(227.4)	(232.5)	(899.1)	(888.4)
2. Income balance	430.2	408.6	1,712.2	1,578.6
3. Balance of current transfers	348.9	585.4	1,421.4	2,243.9
4. Balance of current account (1 +2 +3)	(539.9)	(365.1)	(2,066.0)	(1,348.0)
5. Net capital and financial account	706.6	354.5	2,451.1	1,113.9
6. Net errors and omissions	(168.2)	10.6	(393.2)	231.5

\* Data do not include that part of Jerusalem governorate, which was annexed by Israel following the occupation of the West Bank in 1967.

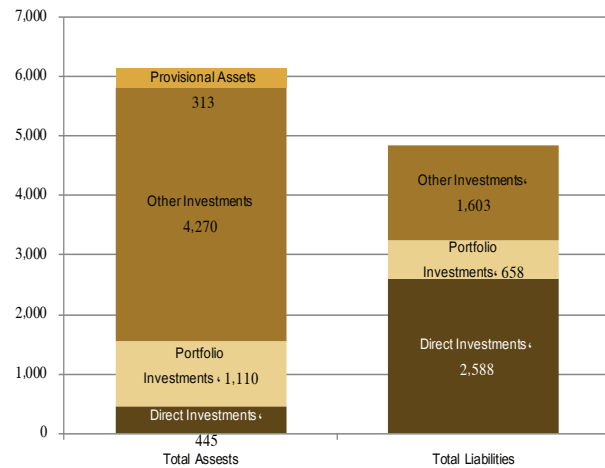
## International Investments

At the end of Q4 2016, Palestine’s foreign assets totaled around US\$ 6,138 million, 7.2% of which represent direct foreign investment, and 18.1% represent portfolio investments. On the other hand, total external liabilities amounted to about US\$ 4,849 million, more than half of which were direct investments. The difference between assets and liabilities means that the overseas investments by Palestinians were US\$ 1,289 million higher than the investments of non-residents. A significant portion of these assets (64%) is deposits by Palestinian banks abroad. Figures indicate that foreign direct investments in Palestine outweighed actual Palestinian investments abroad by US\$ 2,143 million (Figure 8-3).

**Figure 8-4: Exports and Imports of Registered Services from Israel (2015 and 2016) (US\$ million)**



**Figure 8-5: International Investments Balance (Q4 2016) (Million US\$)**



<sup>3</sup> Net omissions and errors in the table do not equal the difference between current account and the capital and financial account. This is because the PCBS added “exceptional funding” to “net omissions and errors” item.



### Box 7: Palestine’s Accession to the Agadir Agreement

In late March, 2017, on the sidelines of the 28th Arab Summit held in Jordan, Lebanon and Palestine joined the Agadir Agreement for free trade between the Arab Mediterranean Countries.<sup>1</sup> The Agadir Pact is a free trade agreement signed in 2004 by Egypt, Jordan, Morocco and Tunisia. Article 30 thereto states that any Arab country, member of the Arab League and the Arab Free Trade Zone and linked to the EU through an Association or Free Trade Agreement, can apply for accession to the Agadir Agreement after the consent of the Committee of Foreign Ministers of the Agreement.<sup>2</sup>

The Agadir Agreement seeks to establish free trade between Arab-Mediterranean countries; develop economic activities and improve employment; coordinate macroeconomic and sectoral policies; and bridge the gaps between legal systems in member states to create a favorable environment that would enable economic integration.

#### Agadir Agreement, complementary to the Euro-Mediterranean Partnership

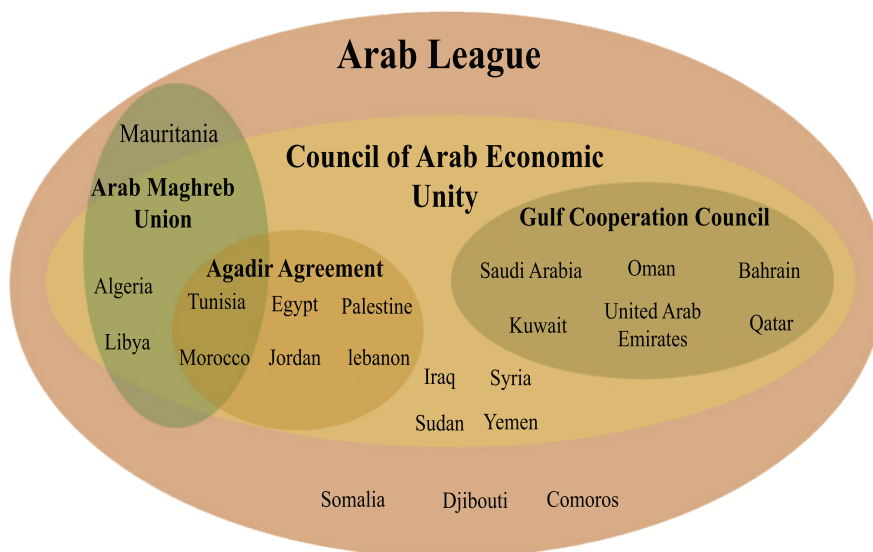
The Agadir Agreement is by large complementary to the Barcelona Declaration and the Mediterranean Initiative of the European Union in 1995, which gave rise to the Union for the Mediterranean between the Arab countries in the Mediterranean Basin and the European Union. The partnership agreements between the Mediterranean countries and the European Union,<sup>3</sup> including the EU’s 1997 Interim Association Agreement on trade and cooperation with the PLO, provided for setting up free trade zones between the individual countries and the European Union. The

agreements included the principle of bilateral accumulation. This principle holds that input originating in one country member of a preferential trade zone shall be considered as originating input in the other partner country and vice versa. For example, if a company in Palestine imported textiles from the European Union countries, manufactured shirts and then re-exported them to Europe, the value added in the fabric and the shirts would be considered as originating in Palestine and therefore the shirts could be exempted from European customs.

However, the individual European partnership agreements with the Arab Mediterranean countries do not allow accumulating added value between the Mediterranean countries themselves. If a Palestinian company imports textiles from Egypt, for example, and manufactures shirts, these shirts will not be exempted from European customs if the value added in Palestine on these shirts is less than 70 percent. This gap is exactly what the Agadir Agreement seeks to bridge.

The Agadir Agreement, once it creates a free trade area between its members, will allow the application of the principle of Diagonal Accumulation with the EU. If an Agadir Agreement State Party used inputs imported from another country to produce a specific product and exported the product to the EU, then the EU would give this product preferential treatment. In other words, the EU would consider the value added for the product the sum of the value for that product traded under the Agadir Agreement.<sup>4</sup>

Figure 1: Distribution of Arab League countries by trade agreements



Retrieved on April 4, 2017 from <https://goo.gl/xWikPo>

1 Technical Unit of Agadir Agreement. “The Committee of Foreign Ministers of the Agadir Agreement Approves Accession of Palestine and Lebanon to the Agreement.” Retrieved on April 4, 2017 from <http://www.agadiragreement.org/DetailsPage/AghadirAr/NewsDetailsAr.aspx?PID=1003>

2 Paltrade, Trade Agreements, Agadir Agreement AA. Retrieved on April 5, 2017 from [https://www.paltrade.org/ar\\_SA/page/trade-agreements](https://www.paltrade.org/ar_SA/page/trade-agreements)

3 A telephone interview with Mohamed Humaidan, Director of the Department of Trade in Services at the Ministry of Economy, on April 10, 2017.

Salam Salah, Research assistant at MAS

4 For more information on value added accumulation in European partnership agreements, see Kanafani, N (2000).” Associating Palestine with European Union: the present framework and the way ahead”. Ramallah: Palestine Economic Policy Research Institute-MAS.

## Economic Concepts and Definitions: Purchasing Power Parity (PPP)

GDP has several drawbacks as a measure of economic and social progress and welfare. However, it remains the most widely used indicator of economic activity within a certain country and for comparisons between standards of living in different countries worldwide. Arthur Lewis (Nobel Prize Laureate, 1979) explains this paradox. According to his economic theory, the per capita GDP, despite its drawbacks, remains the best available indicator of welfare because it provides an opportunity for the individuals to control their own destiny.

GDP is the monetary value of all types of goods and services produced in an economy over a period of one year. The value of these goods and services is calculated by multiplying their quantities by the market prices. Non-market activity such as household work performed by family members is not included in the calculation of GDP. Another drawback of GDP indicator is the fact that it is a measure of flow rather than of the resources available. In other words, countries can, in principle, increase their GDP or income through depleting their natural and capital wealth.

### Fixed prices

Economists have devised dynamic solutions to a number of shortcomings in GDP: the first relates to the comparison of GDP figures at two different time points; and the second involves a comparison of GDPs in different countries. The first drawback is a result of the fact that the change in the value of GDP over years may be generated by a rise in prices rather than an increase in goods and services produced. Governments sometimes use the method of fixed prices to control the rise in prices. For example, if a government had sought an increase in the value of real GDP (the value generated from the increase in production rather than from higher prices) between 2000 and 2010, it would have multiplied the quantities of goods and services produced in 2010 by the prices of these goods and services in 2000. The increase in the value of GDP from its value in 2000 represents the real growth of the economy; i.e. the 2000 fixed-price growth.

### Global Comparisons

The second problem— comparisons between GDP levels in different countries— is related to the large gap in the prices of goods and services across the globe. For example, the production of one ton of wheat is included in the GDP figures according to the price of wheat in the local market. This means that the production of the same amount of wheat (and of the same quality) in rich countries (where prices are usually high) adds to the GDP a value that is much higher than in poor economies. This makes comparisons of inter-country current GDP figures inaccurate and unfair as long as they reflect in part the disparity in prices and not only the variation in quantities and quality of production. Drawing comparisons of production and income between countries requires the conversion of different GDP figures to their value in one currency, but exchange rates between currencies do

not accurately reflect the disparity in the purchasing power of different currencies. To tackle this problem, economists have developed the concept of 'Purchasing Power Parity.'

### Purchasing Power Parity (PPP)

There are basically two types of international exchange rate systems: current exchange rate and the PPP exchange rate. The first is the rate traded in the market, for example 1 U.S dollar is equivalent to 18.7 Egyptian pounds. The second exchange rate (PPP) is based on two components: the cost of living and the difference in inflation rates between two countries. PPP holds that the ratio of two countries' exchange rates should equal the ratio of the prices of identical goods in those two countries. If a certain product is worth USD 10 in the United States and the same product would be worth EGP 50 in Egypt, PPP says that the exchange rate should be USD 1: EGP 5. This means that the PPP exchange rate of the EGP is less than its real value (i.e. undervalued) by nearly 70 percent. The use of the PPP exchange rate will raise Egypt's GDP— as measured by the USD— by about three times its value when measured by the market exchange rate.

### International Comparison Program (ICP)

The United Nations has paid great attention to the development of methods that allow international comparisons of national accounts figures. In 1968, the UN developed the International Comparison Program (ICP), which is guided by the World Bank. The program produces periodical data on GDP values in terms of purchasing power parity in 199 countries (including Palestine). The last survey of the program was released in 2014 and covered the exchange rate of the world's purchasing power parity (PPP) in 2011. Table 1 provides a breakdown of the figures for selected countries in that survey.<sup>1</sup>

It is impossible, of course, to arrive directly at an exchange rate with uniform prices of all identical goods and services in two different countries. That is why ICP has chosen an alternative method for calculation. It assumes a uniform price for all goods and services all over the world, with the prices normalized by the corresponding values in the United States. Once there are unified global prices, the next step is to multiply these prices by the quantities of goods and services produced in different countries. This process yields the GDP of these countries measured not only in U.S dollars but also in U.S prices. This would make it possible to compare GDP figures for different countries since price levels are uniform.

The first column in Table 1 records GDP values in different countries in local currencies (e.g. Jordan 20.5 billion Jordanian dinars and Egypt 1,371 billion Egyptian pounds). The second column shows the GDP of these countries denominated in U.S dollars based on the current exchange rate of the local

<sup>1</sup> World Bank. 2015. Purchasing Power Parities and the Real Size of World Economies: A Comprehensive Report of the 2011 International Comparison Program. Washington, DC: World Bank.  
<http://siteresources.worldbank.org/ICPEXT/Resources/ICP-2011-report.pdf>

currency against the dollar. It is clear that the value of America's GDP remains the same in the first and second columns. The values of Israel's GDP and Palestine's GDP in NIS (column 1) were converted into USD (column 2) at an exchange rate of NIS 3.571 per dollar.

**Table 1: GDP (USD) and PPP (USD), 2011**

	GDP			Per capita GDP	
	Billions (local currency) 1	USD billions 2	PPP (USD billions) 3	USD 4	USD PPP 5
United States	15,533.8	15,533.8	15,533.8	49,782	49,782
Norway	2,750	490.5	306.5	99,035	61,879
China	47,310.4	7,921.9	13,495	5,456	10,057
Egypt	1,371.1	229.9	843.8	2,888	10,599
Jordan	20.5	28.8	59.8	4,615	11,169
Israel	923.9	258.2	234.2	33,259	30,168
Palestine	35.0	9.8	16.0	2,345	3,833

Source: World Bank. 2015. Purchasing Power Parities and the Real Size of World Economies: A Comprehensive Report of the 2011 International Comparison Program. Washington, DC: World Bank.

The third column records the PPP GDP values in different countries. This is calculated, as mentioned above, by multiplying the quantities of production of goods and services in Palestine, for example, by the prices of these goods and services in the United States. The American GDP figures remain the same as in the previous two columns. However, the GDP measured by PPP (calculated using US prices) in all other countries would be different from the GDP figures calculated by market exchange rates. The exchange rate of Jordan's PPP, for example, can now be calculated indirectly by dividing Jordan's GDP in dinars by Jordan's GDP in U.S. dollars ( $20.5 / 59.8 = 0.34$ ). This exchange rate is significantly different from the market exchange rate of (0.71 JD per 1 USD).

There is a general rule for the difference between the GDP in USD and the GDP in USD PPP: The higher the prices in a country (e.g. Norway) than the prices in the United States, the lower the value of GDP in PPP than the value of GDP according to market exchange rates, and vice versa. Also, the greater the difference between prices, the greater the difference between GDP measured in both ways.

Let's take Israel and Palestine as an example. Since prices in Israel are 13 points higher than those in the United States (the average price in 199 countries is 100), Israel's GDP in U.S dollar PPP is USD 24 billion less than the figures of GDP at market exchange rate (the U.S dollar exchange rate according to the PPP in Israel is NIS 3,945). In Palestine, where the price level is 50 points lower than in the United States, the PPP GDP is USD 6.2 billion higher than the GDP as measured by the market exchange rate (the U.S dollar exchange rate according to the PPP in Palestine is NIS 2.187; i.e. if a product is worth USD 1 in the United States, the same product— identical in quantity and quality— would be worth NIS 2.187 in Palestine).

The use of PPP exchange rates gives a more accurate and fairer picture of income levels in different countries. For example, Egyptian per capita income in 2011 was barely USD 2,888, but using PPP method, it reached USD 10,599. On the other hand, drawing comparisons of income levels in different countries will not give real results if the disparity in prices of goods and services between these countries is ignored. For example, the Egyptian per capita income in 2011 was only 3 percent of the per capita income in Norway at current exchange rates, while it was 17 percent when measured by PPP.

## Key Economic Indicators in Palestine, 2012-2016

Indicator	2012	2013	2014	2015	2016	2015	2016 <sup>2</sup>			
						Q4	Q1	Q2	Q3	Q4
<b>Population (One thousand)</b>										
oPt	4,293.3	4,420.5	4,550.4	4,682.5	4,867.4	4,732.7	4,766.2	4,799.8	4,833.5	4,816.5
West Bank	4,649.0	2,719.1	2,790.3	2,862.5	2,962.9	2,889.8	2,908.0	2,926.3	2,944.5	2,935.4
Gaza Strip	1,644.3	1,701.4	1,760.1	1,820.0	1,904.5	1,842.9	1,858.2	1,873.5	1,888.9	1,881.1
<b>Labor Market</b>										
No. of workers (thousand)	858.0	885.0	917.0	963.0	980.5	983.0	974.0	975.0	970.9	1,002.0
Participation rate (%)	43.3	43.6	45.8	45.8	45.8	46.2	45.8	45.7	46.1	45.5
Unemployment rate (%)	23.0	23.4	23.4	26.9	26.9	27.4	25.8	26.6	28.4	25.7
- West Bank	19.0	18.6	17.7	17.3	18.2	18.7	18.0	18.3	19.6	16.9
- Gaza Strip	31.0	32.6	43.9	41.0	41.7	38.4	41.2	41.7	43.2	40.6
<b>National Accounts (USD millions)</b>										
- GDP (USD millions)	11,476.0	12,476.0	12,715.6	12,677.4	13,397.1	3,331.3	3,301.9	3,381.1	3,439.4	3,327.2
- Household expenditure	10,158.5	11,062.6	11,840.4	11,795.7	12,353.3	2,957.4	2,987.2	3,134.9	3,170.7	2,961.5
- Government expenditure	3,126.9	3,381.7	3,478.2	3,374.9	3,530.2	919.1	768.8	891.3	879.3	964.4
- Gross capital formation	2,378.5	2,707.3	2,415.0	2,689.5	2,837.7	797.7	686.0	718.4	677.8	760.3
- Exports	1,871.1	2,071.8	2,172.3	2,322.7	2,432.4	603.0	538.1	627.2	600.1	658.8
- Imports	6,299.9	6,804.0	7,208.9	7,501.4	7,602.7	1,917.7	1,708.9	1,972.0	1,888.5	2,017.8
<b>GDP per capita</b>										
at Constant prices (USD)	2,787.2	2,992.2	2,960.1	2,865.8	2,943.5	745.1	733.3	745.5	753.0	723.3
at Current prices base year 2004)	1,807.5	1,793.3	1,737.4	1,745.9	1,765.9	444.8	444.3	448.7	442.9	434.2
<b>Balance of Payment (USD millions)</b>										
Trade Balance	(4,428.7)	(4,732.2)	(5,036.7)	(5,199.5)	(5,170.5)	(1,314.7)	(1,170.9)	(1,345.0)	(1,288.5)	(1,359.1)
Income Balance	857.4	1,160.3	1,482.4	1,712.3	1,578.6	347.5	364.4	404.3	401.3	408.6
Current Transfers Balance	1,750.5	1,188.0	1,405.3	1,421.5	2,243.9	517.4	528.7	549.2	572.8	585.4
Current account Balance	(1,820.8)	(2,383.4)	(2,149.0)	(2,065.7)	(1,348.0)	(449.8)	(277.8)	(391.5)	(314.4)	(365.1)
<b>Exchange rates and inflation</b>										
USD/NIS exchange rate	3.90	3.60	3.60	3.90	3.840	3.90	3.90	3.80	3.81	3.829
JOD/NIS exchange rate	5.40	5.10	5.10	5.50	5.418	5.50	5.50	5.40	5.37	5.401
Inflation rate (%) <sup>1</sup>	2.78	1.72	1.73	1.43	(0.22)	0.65	(0.90)	(0.03)	0.32	(0.69)
<b>Public Finance (cash basis USD millions)</b>										
Net domestic revenues (including clearance)	2,240.1	2,319.9	2,791.2	2,891.4	3,552.0	550.4	884.3	993.3	733.0	936.4
Current expenditure	3,047.1	3,250.7	3,445.9	3,424.9	3,661.6	859.2	855.8	1,146.0	879.4	768.2
Developmental expenditure	211.0	168.4	160.9	176.4	216.5	51.1	37.1	54.1	45.0	80.2
current budget deficit\surplus (before grants)	(1,018.0)	(1,099.2)	(815.6)	(709.9)	(326.2)	(359.9)	(8.7)	(206.8)	(191.4)	88.0
Total grants and aid	932.1	1,358.0	1,230.4	796.8	766.3	174.9	178.7	202.1	168.5	214.3
Total budget deficit\surplus (after grants and aid)	(85.9)	258.7	414.8	86.9	440.1	(185.0)	170.1	(4.8)	(22.9)	302.3
Public debt	2,482.5	2,376.2	2,216.8	2,537.2	2,483.8	2,537.2	2,527.0	2,530.2	2,553.8	2,483.8
<b>The Banking Sector (USD millions)</b>										
Banks assets/liabilities	9,799.0	11,191.0	11,822.0	12,602.3	14,190.1	12,602.3	13,143.6	13,631.0	14,068.3	14,190.1
Equity	1,258.0	1,360.0	1,464.0	1,461.7	1,683.6	1,461.7	1,483.2	1,497.0	1,624.4	1,683.6
Deposits at banks	7,484.0	8,304.0	8,935.0	9,654.6	10,595.7	9,654.6	10,054.7	10,203.0	10,432.6	10,595.7
Credit facilities	4,122.0	4,480.0	4,895.0	5,824.7	6,865.9	5,824.7	6,137.3	6,405.0	6,666.4	6,865.9

(\*) Data do not include that part of Jerusalem which was annexed by Israel following its occupation of the West Bank in 1967 ( except for data on unemployment and population).

1. The inflation rate estimation is based on year-over-year comparisons of the average indices of consumer prices (the target year with the previous year).

2. Figures for 2016 are preliminary and subject to further revision.

Figures between brackets indicate negative values.

The figures in the table are based on the latest update of data.